جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

الأوضـاع الإقتصـادية في الدولــة العثمـانية خـلال القــرن (13هـ/19 م)

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية

(1453م–1924م)

– إعداد الطالبتان:

– سعاد زواق

– سعاد قارس

إشراف الدكتور:

أ.د كمال بوزريعي

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019م


بسم الله الرحمن الرحيم



أهدي ثمرة جهدي إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها التي غمرتني بعطفها

وأنارت في درب حياتي بحبها ونبع حنانها وبئر الأمان

أمي الغالية عائشة حفضها الله وأطال في عمرها

عائـــــشة

إلى من علمني الصبر والثبات وكان مصدر عزمي وقوتي إلى من أنار طريقي

بنصائحه القيمة إلى من كانت شخصيته قدوتي ورضاه أكبر

هدف في حياتي إلى من هو أحق الناس بحبي

أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

امـــــحمد

وإلى زوجي العزيز الذي رافقني طوال مشواري الدراسي

مـولــود

إلى أخوتي وأخواتي وأبناءهم

إلى زميلتي في البحث التي كانت سند لي

وإلى جميع طلبة فسم التاريخ

إلى كل من ساهم من بعيد أوقريب

سعاد زواق



إذا كان الناس يهدون عطرا....فأنا أهدي شعرا.

وإن كانوا يهدون زهورا.... فأنا أهدي ثمرا.

فأهدي ثمرة جهدي إلى أحبائي:

*إلى من شطروا قلبي إلى أربع :من أنجباني ومن ربياني ، إلى ريحانة الدنيا و بهجتي إلى التي لن ألقى مثل قلبها هيهات ، إلى من سهرت لأنام.وتألمت لأسعد .إلى التي لا تكفيها كل الكلمات.

*إلى من علمتني معنى الحياة إلى من حملتني تسعا و أخرجتني إلى النور، الى الحب كله «امي»

*إلى مثلي الأعلى و قدوتي في الحياة المكافح " أبي".

* إلى إخوتي (صفية ، باية) واخواتي (خالد ، يوسف)

* الى زميلتي في البحث التي كانت سند لي (سعاد)

* إلى كل طلبة قسم التاريخ بجامعة المدية

إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بالعون والدعم الأستاذ "كمال بوزريعي"

*إلى من أعطاني مفاتيح التعلم، إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على مراحل دراستي.

إلى كل من يسعهم قلبي ولا تسعهم ورقتي.

إلى كل من ساهم في إعداد مذكرتنا.

سعاد قارس





شكر وتقدير

أرى لزاما علينا تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، إستجابة لقول النبي ﷺ:

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

و كما قيل :علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر .

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هدانا لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيننا و بينهم مفاوز.

كما نخص بالشكر أستاذنا الكريم و معلمنا الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور كمال بوزريعي، فقد كان حريصا على قراءة كل ما نكتب ثم يوجهنا إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله منا وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما نشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، نسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

قائمة المختصرات

ج	جزء
ط	طبعة
مج	مجلد
د، ذ، ن	دون دار النشر
د، م	دون مكان
تعر	تعريب
تر	ترجمة
تع	تعليق
د، س	دون سنة
ص، ص	صفحتين متتاليتين
تح	تحقيق

المقدمة

المقدمة:

يعد القرن التاسع عشر مرحلة تاريخية حاسمة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ عرفت فيه عدة تغيرات مست مختلف جوانب الحياة، فبعد أن بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعاتها خلال قرونها الماضية في القارات الثلاث آسيا،إفريقيا أوروبا، أصبحت خلال القرن التاسع عشر عرضة للأطماع من كل جانب خاصة من الدول الأوربية وروسيا وهذه الأخيرة التي تطمح في التوسع على حساب الدولة العثمانية، وهذا بسبب الضعف الذي آلت إليه والإمتيازات الأجنبية التي منحتها للدول الأجنبية في مراحل قوتها والتي أثرت عليها كثيرا وبهذا إستغلت هذه الدول الباب المفتوح لها وبدأت تتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، كذلك عرفت الدولة العثمانية خلال القرن (13هـ ، 19م) بفقدان الكثير من المناطق وإنفصالها وهذا ما يسمى "**بالحركات الإنفصالية**" التي كانت تطمح هي الأخرى في الإستقلال التام عن الحكم العثماني ، بدعم من القوى الكبرى المعادية، وأخذت الدولة العثمانية إجراءات صارمة وخطوات من أجل بقاء الدولة في وضع آمن وهذا يظهر من خلال حركة الإصلاح التي قامت بها والتنظيمات الخيرية، من أجل رفع مستوى الدولة إلى مصاف الدول الأخرى وبطبيعة الحال هذا كله أثر سلبيا على الأوضاع الإقتصادية للدولة العثمانية خلال القرن (13هـ،19م) وأصبحت النظم الإقتصادية في هذا القرن مترديةومتدهورة بحيث أصبح هناك عجز مالي للدولة وهذا ما أدى بها إلى طلب قروض من الدول الأوربية والتي سبب لها تزايد ديونها وفتح الباب لسياســة الإقتراض من الدول الأوربية وأدت هذه السياسة إلى أزمة مالية خانقة.

1-دواعــي إختيار الموضوع:

يسبق إختيار كل موضوع عدة دوافع إختلفت بين دوافع علمية وأخرى ذاتية، فأما عن الدوافع العلمية فتكمن في ذلك النقص الذي لا يزال يكتنف موضوع الأوضاع الإقتصادية خلال القرن التاسع عشر حيث أن معظم الدراسات والأبحاث التي إختارت موضوع الأوضاع الإقتصادية من معالجته ركزت على عصر القوة والإزدهار في الدولة العثمانية لذا جاء إختيارنا لهذا الموضوع لإعطائه حقه من الدراسة محاولين بذلك تغطية الجانب الإقتصادي في مجالاته الثلاث الزراعة والصناعة والتجارة في عصر الضعف والتدهور .

أما عن الدوافع الذاتية لإختيار الموضوع أو هذه الدراسة فقد غلب عليها الدافع المعرفي ورغبة منا في البحث عن هذا الموضوع في تاريخ الدولة العثمانية وعن جوانبها وأخص بالذكر الجانب الإقتصادي وفروعه من النظام المالي إلى زراعي إلى صناعي إلى تجاري، كما أردنا أن يكون كعمل إضافي يساهم في إثراء التاريخ العثماني ويفتح أفاقا جديدة للبحث أكثر في هذا الجانب الإقتصادي الذي لا يزال قيد البحث.

2-أهمـــية الدراسة:

يكتسي موضوع الأوضاع الإقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر أهمية كبيرة من حيث أن الدولة العثمانية قد دخلت في الضعف والتدهور وأصبحت تفقد مناطقها الواحدة تلوى الأخرى بعد التوسعات التي أحرزتها وكذلك في هذه الفترة بدأت الدولة العثمانية بتجسيد إصلاحاتها وتنظيماتها في كل الجوانب الحضارية للدولة العثمانية . كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهم المنتوجات الزراعية والصناعية وأهم الصادرات والواردات في التجارة في الدولة العثمانية.

3- الإشكـــالية:

من خـلال البحث والدراسة في هذا الموضوع إرتأينا أن نجيب على إشكالية كبرى والتي تعتبر محل النقاش والتساؤل وتتمثل في الآتي:**كيـــف نفسر الأوضاع الإقتصادية التي مرت بها الدولة العثمانية في ظل التـحديات الداخلية والخارجية خلال القرن التاسع عشـر الميـلادي بالتوازي مع التفوق الإقتصادي الأوروبي؟**

ممـا ترتب على ذلك طرح التساؤلات التالية:

-إلى أي مدى بلغ سوء الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ؟

-ومـــاهي أبرز الجوانب التي مست الإصلاح الإقتصادي في تلك الفترة؟

-وهل الإجـراءات اللازمة التي إتخذتها الدولة العثمانية من أجل القضاء على الضعف والتدهور ،والسعي نحو الإصلاح والتنمية كانت كفيلة بالخروج من الأزمة؟

4-الـــــدراسات السابقة :

لم نجد دراسة متطابقة مع الموضوع، وهذا لم يمنع من وجود دراسات اقتصادية في الدولة العثمانية بصفة عامة أو دراسة مقارنة للإلمام لجوانب البحث ومن هذه الدراسات رسالة الدكتوراه لغانية بعيو، تحت عنوان :**التنظيمات العثمانية وآثارها على بلاد الشام والعراق نموذجا عام (1839 ،1876)** والتي أبرزت لنا من خلالها عن أوضاع الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في الميدان الإقتصادي كذالك أبرزت لنا حركة الإصلاح العثماني التي شهدتها الدولة في مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر والتي كانت تحولا حاسما في تاريخها .

5- المنهــج المتبــع في الدراســة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على **المنهج التاريخي الوصفي التحليلي** فأما بالنسبة للمنهج التاريخي كان لزاما علينا إنتهاجه وذلك لطبيعة الموضوع التاريخي الذي إعتمدنا عليه لسرد الوقائع والأحداث بشكل دقيق ومفصل من أجل التعرف على الأوضاع السائدة في المجال الإقتصادي للدولة العثمانية خلال القرن (13هـ/19م) كذلك إعتمدنا على المنهج الوصفي لإستعراض الأحداث والأنظمة الإقتصادية طيلة القرن 19 م مع إحترام التسلسل والتدرج الزمني و إعتمدنا على المنهج التحليلي خاصة بعد التطرق إلى مجالات الجانب الإقتصادي من النظام المالي والزراعي إلى صناعة و تجارة والتي توجب علينا العمل على تحليل وشرح كل جانب على حدة.

6- خطـــــة البحث:

تناولنا في هذه المذكرة مدخلا وثلاثة مباحث رئيسية متبوعة بملاحق وخاتمة.

-يتناول كل مبحث ثلاثة مطالب أما المدخل فخصصناه للتحدث عن الأوضاع السياسية للدولة العثمانية على المستوى الداخلي والخارجي وكذلك الأوضاع الإقتصادية بصفة عامــة .

-أما عن **المبحث الأول** فقد تناول **النظام المالي والزراعي في الدولة العثمانية خلال القرن 19 م** وفي المطلب الأول تطرقنا للنظام المالي وكيفية عمله وأهم موارد الدولة وكذلك الضرائب، أما المطلب الثاني فخصصناه للنظام الزراعي في الدولة العثمانية وقد احتوى على عوامل زيادة الإنتاج الزراعي وأهم العقبات في التنمية الزراعية وأهم مقاييس الإنتاج الزراعي في الدولة العثمانية . أما المطلب الثالث فقد ركزنا إهتمامنا على الجانب الإصلاحي في الزراعة وتعرفنا على

نظام الأراضي المركزية كذالك المجهودات التي بذلتها الدولة العثمانية من خلال إصدار قانون الأراضي وإنشاء المدرسة الزراعية .

-أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه **الجانب الصناعي للدولة العثمانية خلال القرن19م** إحتوى أيضا على ثلاث مطالب في المطلب الأول تطرقنا للحديث عن الصناعة الثقيلة خاصة العسكرية أما المطلب الثاني فتناولنا الصناعة الخفيفة في الدولة العثمانية أما المطلب الأخير فقد تناولنا فيه صناعة طوائف أرباب الحرف والصنايع.

-لنختم موضوعنا **بالمبحث الثالث** والأخير تحت عنوان **التجارة في الدولة العثمانية خلال القرن 19م** إحتوى أيضاعلى ثلاث مطالب في المطلب الأول تناولنا فيه التجارة الداخلية أما المطلب الثاني فركزنا إهتمامنا على التجارة الخارجية وعلاقتها بأبرز الدول أما المطلب الأخير فقد تناولنا فيه خدمات النقل والمواصلات.

وقد اختتمنا هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة لموضوع تاريخ الدولة العثمانية في الجانب الإقتصادي خلال القرن (13هـ ،19م).

7- التعريف بأهم المراجع:

وقد إعتمدنا في دراستنا على مراجع ومقالات ومعاجم :

- **من المراجع** نذكر:

- **كتاب تاريخ الدولة العثمانية** شارك في إعداده نخبة من المتخصصين الأتراك في التاريخ والأدب العثماني من تحرير وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى ، ويعد مرجعا أساسيا لكل من يرغب في الإلمام بالتاريخ السياسي والحضاري للدولة العثمانية بشكل عام.غير أنه يخصص فيه للتاريخ السياسي إلاحيزا محدودا في حين تم التوسع في الجوانب الأخرى خاصة الجانب الإقتصادي الذي إعتمد فيه التحليل والشرح كل فكرة على حد سواء.

- **كتاب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية للمؤلف خليل إينالجيك** من ترجمة لقاسم عبدو قاسم الذي تحدث في هذا الكتاب عن التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية في القرن 19م ، وهو يتحدث بالدرجة الأولى على الجانب الزراعي وأهم المنتوجات الزراعية المتنوعة، كما أبرز لنا أهم صناعات التي كانت متواجد بكثرة خاصة في مركز الدولة، وكذلك تحدث عن التجارة بشقيها الداخلي والخارجي.

– **كتاب تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة** للمؤلف سهيل طقوش، الذي إستقينا منه الأوضاع السياسة في القرن 19 م وأهم التمردات والثورات في الدولة العثمانية كذلك بعض المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية .

– **كتاب تاريخ الدولة العلية العثمانية** .لمحمد فريد بك الحمامي أفادنا هذا الكتاب في ذكر أهم المعاهدات وبنودها بالتفصيل الممل.

– **كتاب السلطان والمنزل، الحياة الإقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية** للمؤلف محمد شعبان صوان والذي تكلم فيه عن اللزراعة والصناعة والتجارة كذلك عن المالية والديون كذلك النقل البري وعن السكك الحديدية وعن المواصلات البحرية كذلك تكلم عن الإمتيازات الأجنبية وآثارها الإقتصادية على الدولة .

–المقالات: إعتمدنا في موضوعنا على المقال لطاهر يوسف الوائلي في **خصائص الإقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر** .

–المعاجم :

– **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية:**سهيل صابان.

– **كذلك المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**.س.موستراس.

8–صعوبات الدراسة:

لم تكن معالجتنا لهذا الموضوع بالأمر السهل خاصة فيما يتعلق بالجانب الزراعي في فترة الضعف للدولة العثمانية وذلك راجع لطبيعة تلك المصادر التي ركزت في دراستها فقط على الجانب المالي والصناعي والتجاري بالدرجة الأولى،كذلك صعوبات أخرى تتمثل في أمرين:

– قلة المصادر التي عالجت الفترة التي تناولها البحث مما جعلنا نعتمد أكثر على المراجع التي تلتقي عند نفس الحقائق التاريخية.

– عائق ترجمة الكتب الأجنبية خاصة التركية و الإنجليزية.

مدخل: الأوضاع السياسية و الإقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن 19م

1- الأوضاع السياسية.

2- الأوضاع الإقتصادية.

- **الأوضاع السياسية :**

لقد عرفت الدولة العثمانية خلال القرن 19م أوضاع سياسية متنوعة ومختلفة، وهذه الأوضاع ميزت القرن 19م لما فيه من أحداث داخلية وخارجية هذه الاخيرة التي كان لها أثر كبير في تدهور الجانب السياسي في الدولة العثمانية ما أوقع الدولة في وضع صعب جدا للغاية وأهم هذه الأحداث.

1- حروب البلقان:

أ- الثورة في صربيا:

ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية داخل منطقة البلقان المعادية للعثمانيين ،في صربيا أوائل القرن التاسع عشر، وكانت موجهة في الأساس ضد الانكشارية المحلية والأعيان، وكانت الفكرة القومية أحد أسبابها، وبهذا بعث الشعب الصربي بمندوبيه إلى العاصمة استانبول ليعرض شكواه على السلطان، ويبدو أن الباب العالي ماطل في تسوية هذه المشكلة ما قوى الإتجاه نحو العمل على الإنفصال ،و بخاصة أن الصربيين حصلوا على مساندة روسيا لقضيتهم، ما أدى إلى تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية من جهة وروسيا من جهة أخرى[1]، لكن فيما بعد دخلت فرنسا وساءت العلاقة بينهما وبين الروس، وكادت تقع الحرب بينهما فطلبت روسيا الصلح مع الدولة العثمانية وعقدت بين الطرفين معاهدة بوخارست 1237هـ/1812م والتي نصت على ما يلي:

1- بقاء ولايتي الأفلاق والبغدان تابعين للدولة العثمانية

2- عودة بلاد الصرب إلى الحكم العثماني، على أن تمنح الصربيون إستقلالا ذاتيا[2].

3- إحتفاظ روسيا بإقليم بيسربيا وأحد المصبات بنهر الدانوب.

4- إعتراف الطرفان بنهر بروث حدا فاصلا بين أملاك الدولتين.

والواقع أن روسيا لم تتوسع بشكل يثير القلق، بفعل انهماكهما بالحرب مع فرنسا وقد أزعج التقارب العثماني الروسي الساسة الفرنسيين الذين عدوا تصرف الباب العالي خيانة لروابط التقليدية التي تربط الجانب العثماني والفرنسي، وما أتاح لروسيا تركيز قوتها لمقاومة الزحف

[1] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة العثمانية إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013، ص33.

[2] اسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الحديث**، د.ط، مكتبة العبيكان،د. م، سنة 1995م، ص128.

الفرنسي، ويبدوا أن الصربيين أزعجهم عودة بلادهم إلى الحكم العثماني الأمر الذي أدى إلى تجدد ثوراتهم ضد الدولة، والتي تحولت فيما بعد إلى حركة وطنية منظمة، فأرسل الباب العالي الجيوش لإخضاعهم، وكانت كفت العثمانيين هي الراجحة بفعل انهماك روسيا بمقاومة الزحف الفرنسي، وعدم قدرة النمسا على التحرك إلى جانب الصربيين وهكذا عادت الإدارة العثمانية إلى الصرب، لكن المقاومة الصربية لم تخمد تماما فتجددت الاشتباكات في عام1815م، وتصدت الدولة لهذه الحركة وتمكنت من اخضاعها وفق شرطين:

– عدم التدخل العثماني في الشؤون الداخلية.

– يدير البلاد مجلس منتخب مؤلف من اثني عشر عضوا ينتخبون رئيسا من بينهم، في حين يقتصر عمل الدولة العثمانية على المراقبة وتتمركز حاميتها في الحصون والقلاع، وافق الباب العالي على الشرطين المذكورين اللذين وضعا حدا لثورة الصربيين، وأضحت الصرب شبه مستقلة، والواقع أن موافقة الباب العالي ارتبطت بالتطورات المستجدة في أوروبا، وذلك أن فرنسا تعرضت لهزيمة فادحة في جملتها على روسيا ما أتاح لروسيا الاهتمام بشكل جدي بالمسألة الصربية وتجنبت الدولة العثمانية التدخل في أمر كهذا، بل وخشيت من أن تصبح تلك المسألة موضوعا في المفاوضات فابتعدت على المشاركة في المؤتمر فيينا 1230هـ/1815م لتسوية[1] الأوضاع في بقية أنحاء أوروبا، وقبلت أن تتمنح الصرب حق الإمارة ذات الإمتياز الحكم الذاتي في عام 1816م، لكن لم تحصل الصرب على الإستقلال والإنفصال التام إلا في مؤتمر برلين[2] عام 1878م[3] (أنظر الملحق رقم1) .

[1] طقوش، المرجع السابق ، ص ص335،336.

[2] **مؤتمر برلين**: (1305هـ/1878م) حضر المؤتمر الدول الكبرى (انكلترا، فرنسا، ألمانيا، النمسا) وجرى البحث في هذا المؤتمر على تعديل معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية وذلك لمعارضة الدول، المعنية لهذه المعاهدة لأنها تتفق مع مصالحها الاستراتيجية، ويعتبر من المعالم البارزة لتدهور الامبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها، للمزيد أنظر: إبراهيم حسين، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل الفوضى وأسباب السقوط**، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2011م، ص ص 489،490.

[3] طقوش، المرجع السابق، ص336.

ب– الثورة في البوسنة والهرسك:

تعد ثورة البوسنة والهرسك ذات أهمية خاصة في المشكلة البلقانية إذ أنها استمرار لثورات الشعوب البلقانية للتخلص من الحكم العثماني وكشفت عن تعارض سياسة كل من روسيا والنمسا في المنطقة ونبهت بريطانيا من تدخل روسيا المباشر مع ما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها، واندلعت في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية على شفير الإفلاس وتعاني من مشكلات داخلية، ومن الأسباب التي أشعلت فتيل الثورة هو عاملان:

– زراعي، بفعل رداءة المحصول في عام 1873م في الوقت الذي طلبت فيه الدولة المزيد من الضرائب.

– حركة الجامعة السلافية.

وإشتدت الثورة نتيجة المجاعة التي حصلت قبل عام، والتذمر من فداحة الضرائب، وضغط الملاّكين على السكان، وتلقي الثائرون مساعدات من الصرب في حين بقيت كل من روسيا والنمسا لمراقبة الأحداث على الرغّم من تدخل قناصلها للحث على الثورة، وطلب الثائرون الإنفصال الإداري عن الدولة، وقّدموا عريضة إلى الباب العالي تتضمن: العمل على تخفيض الضرائب، المساواة في إقامة الشعائر الدينية، لكن الدولة لم تسمح لها بإيجاد حل تشمل هذه القضايا، لذلك لم تستجب لمطالب الثائرين فإضطرت إلى قمع الثورة، لكن لم تنجح في قمعها، ثم تدخلت روسيا لحل[1] هذه القضايا، لكن الدولة العثمانية لم تستجب لمطالب الثائرين، فاضطرت إلى قمع الثورة لكن لم تنجح في قمعها فتدخلت روسيا للمرة الثانية لحل هذه الأزمة بحيث منحت لسكان الولايتين تسهيلات، فأصدر فرمان في 1875م خفض بموجبه الضرائب عن السكان، ومنحهم الحرية الدينية وكذلك أصدر فرمان آخر يقضي بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والمساواة بين المسلمين والنصارى لكن سكان الولايتين رفضوا، كل هذه التسهيلات واستمروا في القتال بتشجيع النمسا، والحقيقة أن النمسا أرادت أن تحل الأزمة وفقا لسياستها البلقانية لذا حاولت أن تبقي خيوط اللعب بيدها، ووضع مذكرة بموافقة روسيا تتضمن الطلب من الباب العالي إجراء إصلاحات تشمل الحريات الدينية وإلغاء نظام الالتزام وتحسين الزراعة، على أن تنفق الحكومة العائدات التي تحصلها من البوسنة والهرسك على المنطقتين ،والواقع أن

[1] طقوش ، المرجع السابق ، ص414، 415.

السكان رفضوا هذه الاجراءات كلها، وأصروا على جلاء الجيوش العثمانية عن أراضيهم مع بقاء حاميات في بعض المدن وأن يمتلك النصارى ثلث الأراضي ويعفوا عن الضرائب مدة ثلاث سنوات وأن تدفع لهم الحكومة تعويضات عن الخسائر التي كبدوها.[1]

ج- الثورة اليونانية:

كانت بلاد اليونان حتى أوائل القرن 19م، جزءا من السلطة العثمانية يحكمها ولاة من الأتراك، وشغل اليونانيون موقعا متميزا في الدولة العثمانية واستوطنت غالبتهم منطقة المورة وجزر بحر ايجه وتساليا إلا أنهم كانوا بوجه عام، منتشرين في كافة أنحاء أراضي الدولة وظل الوضع على هذا الحال حتى ظهرت بوادر الثورة ضد الحكم العثماني، وتعود أسبابها إلى أربعة عوامل:

- تطور المجتمع اليوناني بفعل الرخاء الإقتصادي الذي نجم عن الحروب النابوليونية.
- إنتشار الأفكار الأوروبية وبخاصة أفكار الثورة الفرنسية.
- التدخل الأوروبي المباشر.

والحقيقة أن الحركات الثورية والجمعيات السياسية السرية والعلنية تمت في بلاد اليونان ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر وأضحت تشكل خطرا بدءا من عام 1820. واتخذت مراكز لها في كل من روسيا والنمسا لتكون على إتصال وثيق بالحكومات الأوروبية من جهة ومن جهة أخرى اضطهاد الحكام العثمانيين ولعل أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية فيلكي إيتيريا[2] أي الجمعية الأخوية التي تأسست في عام 1814م بتشجيع من القيصر اسكندر[3] الأول وقد وضعت نصب عينيها الثورة على الحكم العثماني، وتأسيس دولة مستقلة[4].

---

[1] طقوش، المرجع السابق ، ص415.

[2] **جمعية فيلكي إيتيريا:** كلمة يونانية معناها جمعية أخوية أطلقت على جمعيتين أسست احداهما في مدينة ويانة عاصمة النمسا بقصد سياسي محض وهو السعي في استخلاص بلاد اليونان من الحكومة العثمانية، للمزيد أنظر: فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تر. إحسان حقي، ط1، دار النفاش، بيروت، سنة 1981م، ص411.

[3] **اسكندر الأول:** هو ابن الإمبراطور يولص الأول، ولد سنة 1768م وتوفي بعد قتل أبيه في 1801م وأدخل بلاده عدة اصلاحات داخلية واشتهر بمضاداته لاستقلال الأمم، ولذلك ألقى البروسيا والنمسا الاتحاد المقدس لمعارضة كل أمة تود الاستقلال توفي في ديسمبر 1825م ، للمزيد أنظر: المحامي، نفسه، ص412.

[4] طقوش، المرجع السابق، ص337.

والمعروف أن الروس كانوا يقومون خلال حروبهم مع الدولة العثمانية بتحريض اليونانيين والرعايا الأرثوذوكس[1] عن الثورة وكانت تهدف هذه الجمعيات إحياء الامبراطورية البيزنطية[2] والإستلاء على العاصمة إسطنبول وإخراج العثمانيين من أوروبا ودفعهم إلى آسيا كما مرت الثورة اليونانية بثلاث مراحل زمنية هي:

- مرحلة النجاح المحلي وتشمل المدة من عام 1821م-1825م.
- مرحلة الأزمات الناجمة عن التدخل المصري وتشمل المدة عام 1825م-1827م
- مرحلة التدخل الأوروبي وإعتراف الدولة العثمانية بانفصال اليونان، وتشمل المدة 1827م-1830م.

وبعد أن تحررت اليونان من الدولة العثمانية بقيت الأحوال في جزيرة كريت – قريطش متوترة، كانت الخلافات السياسية بين الأهالي المسحيين فيها والمسلمين تحتدم تارة وتخف طورا ،مما جعل المسحيين الذين هم من أصل يوناني، الأكثرية يقومون بعد محاولات متفرقة في سبيل التمرد للتحرر والانضمام إلى وطنهم الأم اليونان لكن محاولاتهم كانت تخمد بسرعة وبشدة بالرغم من تدخل الدول العظمى ،وأثناء ثورة الأرمن الأخيرة اغتنم السلطان عبد الحميد[3] الفرصة المناسبة ليقدم على تعيين حاكم مسلم على الجزيرة بدلا من الحاكم المسيحي الذي كانت تفرضه معاهدة برلين، فكان ذلك مدعاة لقيام المسيحيين في الجزيرة بالثورة ضد الأتراك، مستنجدين بالدولة اليونانية لمساعدتهم فأرسلت لهم قوات من الجيش وفي ذلك الوقت وحدات من الجيش اليوناني الحدود التركية 1887 عند ذاك أعلنت تركيا الحرب على اليونان مرة أخرى وأبحرت سفن حربية

---

[1] **الأرثوذوكس**: هم مجموع المسيحيين الشرقيين الذين حافظوا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكوا بالعقائد التي صيغت خلال المجامع المسكونية السبعة الأولى وقد وقع الانفصال بينهم وبين المسيحيين الغربيين الملتقين حول أسقف روما والذين يؤلفون الآن كنيسة الكاثوليكية عام 1054، للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1،د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت ،ص387.

[2] **الامبراطورية البيزنطية**: من الدول التي قامت من أنقاض الامبراطورية الرومانية، نسبة إلى بيزنطة التي أعاد بناءها الامبراطور قسطنطين الأول وسماها القسطنطينية وجعلها عاصمة الامبراطورية الرومانية، وقد كانت نهاية الامبراطورية البيزنطية على يد الأتراك وسقوط آخر معاقل البيزنطية القسطنطينية في أيدي العثمانيين، سنة 1453م، في يد السلطان محمد الثاني وبداية العصور الحديثة، للمزيد أنظر: نفسه، ص292.

[3] طقوش ،المرجع السابق ،ص 270،271.

قديمة من القرن الذهبي باتجاه مرمرة ومن ثم بدأت الحرب بين الدولتين ودامت ثلاثين يوما، أقدم الجيش التركي خلالها على اجتياح تساليا، فحل الرعب في نفوس اليونانيين إلى أن تدخلت الدول العظمى ووضعت حدا للقتال بإرسالها بعض السفن الحربية إلى خليج سيدا، وفي مؤتمر السلام الذي افتتح في الأستانة، قدمت تركيا مطالبها وكانت نتيجة حيازتها على بعض التعديل في حدود، وتجميد قضية كريت مؤقتا بعد أن أخذت الدول العظمى على عاتقها حماية الأرمن فيها، ما عدا ألمانيا والجزيرة إلى ولاية مستقلة داخليا.[1]

2- حرب القرم: (1853م-1856م)

عرفت الدولة العثمانية مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر الميلادي مواجهة عسكرية حادة بين الدولة العثمانية وروسيا والمعروفة بحرب القرم والتي تعد في التاريخ الحديث من أهم مراحل المسألة الشرقية[2]، والتي دفعت العلاقات نحو التأزم وغيرت التحالفات السياسية، فوقفت انجلترا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية للدفاع عن سلامة أراضيها ضد روسيا وتشغل هذه الحرب مكانة فريدة في تاريخ الدولة وتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي.[3]

أسبابها:

أ-السبب الديني: والذي تمثل في مسألة الأماكن المقدسة في القدس ويمكن تفسير ذلك بأن الأرض المقدسة كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية كما أنها كانت موطنا لليهود والمسيحيين، وقد حاولت الطوائف المسيحية السيطرة على الأماكن المقدسة، فنرى أثناء الثورة الفرنسية وانهماك فرنسا بالحرب في أوروبا، وما نتج عن ذلك من إهمال القضايا الدينية، ازداد نفوذ الرهبان الأرثوذوكس في فلسطين وتراجعت مكانة الرهبان الكاثوليك، فاستطاعت روسيا أن تضع الأماكن المقدسة تدريجيا تحت اشرافها، مستغلة نفوذ فرنسا في الشرق نتيجة لهذا التنافس الديني تأججت

---

[1] طقوش، المرجع السابق،ص 292 .

[2] **المسألة الشرقية:** مصطلح يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، تميزت بضعف الدولة والتنافس الأوروبي لتقسيم تركة وأملاك الدولة العثمانية، للمزيد أنظر: محمد حسين نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج2، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، سنة 2007م،ص ص3112،3113.

[3] طقوش، المرجع السابق، ص379.

العواطف ووقع الصدام في القدس بين رجال الدين الكاثوليك والأرثوذوكس ليتحول فيما بعد إلى حرب كبرى باسم الدين النصراني بينما كانت الأهداف الاقتصادية أكثر قوة.[1]

ب- السبب الاقتصادي:

استفادت روسيا بعد توقيع معاهدة كوتشك قينارجي من السماح لتجارتها بعبور الممرات إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وبذلك فكرت روسيا بزيادة حجم صادراتها وبخاصة القمح الذي كان يزرع بكميات كبيرة في أراضيها فرأت روسيا أن للدولة العثمانية في منطقة البلقان ولايتان عثمانيتان الأفلاق[2] والبغدان تصدران بكميات كبيرة من القمح نافستا بشدة روسيا وصادف في ذلك الوقت أن حصل تحول تدريجي لإنكلترا عن الأسواق الروسية إلى الأسواق العثمانية بفعل عوامل سياسية واقتصادية لذلك سعت روسيا إلى السيطرة على الولايتين الدانوبيتين حتى يتحكم بإنتاجهما بشكل يفيد روسيا إقتصاديا كذلك الأمر بالنسبة للنمسا التي كانت تستورد القمح من الولايتين الدانوبيتين، وتتبادل تجاريا مع مناطق عثمانية أخرى وإن تزايد طلب النمسا على القمح العثماني شكل تحديا للصادرات الروسية، فأخذت روسيا تعرقل أعمال التجارة النمساوية في نهر الدانوب الشريان الرئيسي للتجارة النمساوية.

ت- السبب السياسي:

للمصالح السياسية دور كبير في اشتعال فتيل الحرب، فقد كان الحكم العثماني يمتد على شبه جزيرة البلقان[3] كلها باستثناء اليونان التي انفصلت عن جسم الدولة مؤخرا وقد احتوت هذه

---

[1] طقوش ، المرجع السابق ، ص379.

[2] **الأفلاق**: إسم أطلقه الأتراك على إمارة فلاقيا في حوض الدانوب، ظهرت للوجود في القرن 7هـ/13م وأصبحت منذ القرن 1391م تابعة للدولة العثمانية، واستقلت عنها سنة 1656م واتحدت مع مولدافيا سنة 1858م وكونتا معا دولة رومانيا، للمزيد أنظر، محمد فريديريك المحامي، المرجع السابق، ص131.

[3] **البلقان**: يعني كلمة جبل وهي شبه جزيرة شرقي أوروبا الجنوبية بين البحر الأسود ومرمرة وايجه في الشرق والأدرياتيك في الغرب، ويحدها من الشمال الدانوب وتضم سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وألبانيا ولبغاريا واليونان والقسم الأوروبي من تركيا ومضايق الدردنيل واليوسفور من آسيا خضعت للعثمانيين في نهاية القرن 14م فظلت تحت الحكم حتى نهاية القرن 12هـ/18م وقد قام العثمانيون بدور كبير في نشر الاسلام والحضارة الاسلامية في هذا الاقليم، للمزيد أنظر: عبد الحميد بطريق، **التيارات السياسية المعاصرة**، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت ، د.س،ص47.

المنطقة على عناصر شعوب وديانات مختلفة، وبذلك استغلت روسيا ضعف الدولة العثمانية، وتوثّب القوميات البلقانية نحو الاقتصاد[1] لتحقيق انقسام الدولة العثمانية.

نتائج حرب القرم :.بالنسبة لدولة العثمانية خرجت الدولة العثمانية من الحرب وهي في حالة ارتباك على الرغم من أن الحرب كانت لصالحها في البداية، بفعل عدم إنتقاص ممتلكاتها وبقيت الأماكن المقدسة في أيديها ومنحها أملا جديدا للبقاء على قيد الحياة.

- أما بالنسبة للدول الأوروبية فقد انتهت الحرب لصالحها خاصة انكلترا وفرنسا اللتان إكتسبتا نفوذهما في الأستانة وفق لمصالحهما
- أما بالنسبة للنتائج المتعلقة بالعلاقات الدولية فلعل أبرزها قوة روسيا التي خرجت سليمة من الحرب لم تخسر فيها غير المال و الرجال شيئا، برغم من تحطيم التحالف الذي كان قائما بينهما، وبين النمسا ما أتاح للقوميات التمرد والإستقلال.[2]

3- التنظيمات العثمانية: (1839م-1876م)

أ- خط كلخانة:

يطلق مصطلح التنظيمات على الفرمانات العثمانية التي صدرت للأعوام من (1839م، 1876م) إذ بدأت بنهاية حكم السلطان محمود الثاني[3] ونهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني[4] (1876م-1908م) تعد التنظيمات أولى ثمرات التغريب في المجتمع العثماني، إذ بدأت تخرج عدد من أفراد النخبة الحاكمة من المدارس الأوروبية وحمل هؤلاء أفكار جديدة تتعلق بعصر

---

[1] طقوش، المرجع السابق، ص ، ص379،380.

[2] مصطفى كامل ،**المسألة الشرقية**،د.ط، د،د،ن. مصر ،سنة 1898م ،ص ص 92،93.

[3] **السلطان محمود الثاني**: (1255هـ-1223هـ) (1808م-1839م) تولى الحكم وعمره أربع وعشرون سنة، استفاد من اقامته الجبرية مع سليم الثالث حيث أطلعه هذا الأخير على خطط الاصلاح وكان يتذرع بالصبر انتظارا لساعة الخلاص من الانكشارية الذين هددوا كيان الدولة العثمانية، للمزيد انظر، علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، د.ط، المكتبة التوفيقية ،القاهرة، د.س، ص378.

[4] **السلطان عبد الحميد الثاني** :هو السلطان الرابع والثلاثون من السلاطين العثمانيين ولد يوم 21 جوان 1842م قدم خدمات كثيرة للدولة العثمانية في مختلف المجالات ويعتبر أبرز سلاطين في عصر إنحطاط الدولة، توفى في 10 فيفري 1918م إثر نزيف داخلي، للمزيد أنظر، الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص811.

النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسميا بصدور خط كلخانة[1] في 1839م .

فعند تسلم عبد المجيد الأول السلطة (1839م-1861م) بعد أربعة أشهر إستدعى رشيد باشا السفير العثماني في لندن إلى استانبول ليعين ناظر للخارجية وكان كذلك سفير في باريس ولندن وتأثر بسياسات الدول الأوروبية ومناهجها فتحمس لتحديد سلطة السلطان محاولا تطوير النظم العثمانية وجعلها شبيه بالنمط الأوروبي، وكان السلطان عبد المجيد في ذلك الوقت فزعا من الخطر الروسي الذي كان يتحين الفرصة للانقضاض[2] على الدولة فضلا عن انطلاق الثورات في المناطق البلقانية وبدعم روسي أيضا، مما جعل السلطان يطمح إلى مساندة الدول الأوروبية التي جاءت معظم الاصلاحات التنظيمية استرضاء لها.[3]

وقد نص هذا الأمر السلطاني على مساواة جميع رعايا الدولة أمام القانون مع المحافظة على الشريعة في الوقت نفسه ورغم ما نص عليه هذا الخط من أن مرجع ضعف الدولة هو عدم تطبيق مبادئ القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [4]

وكذلك لقوله: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ " المائدة: ٥١ [5]

---

[1] **كلخانة:** نسبة إلى قصر كلخانة، قصر الزهور أصدره الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا في 3نوفمبر 1834م، وذلك بحضور ممثلي الدول الأوروبية، ورؤساء الطوائف المسيحية تضمن تغييرات جذرية مست جميع مؤسسات الدولة العثمانية كان الهدف من تنظيم شؤون الدولة العثمانية من خلال اقتباس من النظم الغربية، للمزيد أنظر، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، عام2000م، ص101،102.

[2] ضرار خليل حسن، **الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات وأثارها اللاحقة**، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، مج3، ع6، 2016م، ص292.

[3] نفسه، ص293.

[4] الآية 120، سورة البقرة

[5] الآية 51، سورة المائدة

وقوانين الدولة ، إلا أنه أشار إلى أن العلاج لا يمكن الرجوع في القوانين القديمة بل في ايجاد نظم جديدة[1] وقد جرى التأكيد على نقاط أساسية في خط شريف كلخانة منها:

– ضرورة لإيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم وبالتالي وجبت علانية المحاكمات ومطابقتها للواقع وإلغاء اجراءات مصادرة الأراضي.

–ضرورة إيجاد نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة ، بل تحدد مدتها بفترة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات.

–ضرورة ايجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام[2].

ولم يلق الخط الشريف أو الدستور الذي سانده مصطفى رشيد وقلة من المحيطين به ترحيبا أو تأييدا من الرأي العام العثماني المسلم، فأعلن العلماء إستنكارهم له، و إعتبروا الخط الشريف منافيا للقرآن الكريم في مجمله، وبخاصة في مساواته المسيحيين مع المسلمين ورأو في ذلك أنه سيؤدي إلى إثارة القلائل بين رعايا السلطان، وكذا الهدف بالفعل هو ما خططت له الحركة الماسونية وهو إثارة الشعور القومي لدى الشعوب المسيحية ضد الدولة.[3]

ب– الخط الهمايوني:

وثيقة الحقوق الثانية التي لا تقل أهمية عن خط كلخانة، هي الخط الهمايوني الصادر في 18 فبراير 1856م، والذي أصدر في أعقاب حرب القرم، وكان محمد علي باشا قد أدخل مواده فعليا في مصر وسوريا قبل ذلك بنحو عقدين وقد ساهم الخط الهمايوني بصدور وثائق أخرى في الولايات تحمل المغزى نفسه مثل عهد الامان الصادر عام 1857 م في تونس عن الباي محمد [4] إستهدف الخط الهمايوني مساندة الدول الأوروبية للدولة العثمانية ضد روسيا ،التي ما لبثت أن وافقت على شروط النمسا التي بني عليها صلح باريس في 1856م، كما أكد خط التنظيمات

[1] تيسيير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية (1280هـ – 1924م)** د.ط، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، سنة 2015م، ص205.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة، عام2003م، ص201.

[3] الصلابي، المرجع السابق، ص415.

[4] طارق اسماعيل كانيا التركماني، **جولة في تاريخ الترك والتركمان عبر العصور والأزمان**، ج1، د.ط، د.د.ن، تركيا، عام2015م، ص365.

الخيرية[1] على التعهدات التي منحها السلطان في خط كلخانة لكنه أضاف إليها مبدأ ما يتعلق بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين، وهو معاملة جمع رعايا في الدولة معاملة متساوية، مع إبقاء الحقوق والإمتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلمة، والواقع أن السلطات العثمانية عجزت عن تطبيق مبدأ المساواة بين الطوائف بحذافيره، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة فعليا بالمسلمين وحدهم بفعل إقدام النصارى على دفع البدل العسكري كما ظلت الوظائف العامة، لاسيما الإدارية والقضائية، شبه محصورة بالمسلمين، وقد صدر بعد الخط الهمايوني قانون الولايات 1864م الذي يشكل المحاولة العملية لإصلاح أحوال الولايات من النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية[2] والإجتماعية، وتأكيد خضوعها للدولة، فقد وضع حدا للإقطاعيات القديمة بعد عهد التنظيمات بشكل عام عهد تقدم ونهوض في الدولة العثمانية على الرغم من أن ما حققته هذه التنظيمات كان غير متوازن، بالإضافة إلى إستمرار تدخل رجال الدين في شؤون الدولة بهدف عرقلة التقدم في مختلف الميادين.[3]

4- الدستور العثماني:

أعلن الدستور في 23ديسمبر 1876م اليوم الأول لإفتتاح مؤتمر استانبول، وسط قصف المدافع وأطلق عليه اسم المشروطية الأولى بفعل تقييد صلاحيات السلطان المطلقة بحدود بعينها، كما يرد ذكره في بعض الوثائق العثمانية باسم القانون الأساسي.

والواقع أن صدور هذا الدستور كان إمتدادا لمشروعات الإصلاح التي شهدتها الدولة في القرن 19م، وعرفت باسم التنظيمات الخيرية وهو من الناحية الشكلية أقرب إلى أسلوب الدساتير الأوروبية منها إلى جوهرها.

أ- مضمون الدستور:

يقسم الدستور إلى اثني عشر قسما، يضم مائة وتسع عشرة مادة، وأبرز ما تضمنته هو أنه حدد الدولة وذكر اسم عاصمتها، وبين الحقوق وإمتيازات السلطان وأسرته ووراثة الحكم، وقرر أن

---

[1] **التنظيمات الخيرية** :حركة الإصلاح العثماني الذي أعلن في 1839م بقصر كلخانة في اسطنبول، وقد قرأ متنها الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا مع خط هيمايوني السلطان عبد المجيد وهي حركة تجديدية ادارية وسياسية كانت ترمي إلى التقريب بين المجتمع العثماني والمجتمعات الغربية، للمزيد أنظر، صابان، المرجع السابق، ص 101، 102.

[2] طقوش، المرجع السابق، ص405،406.

[3] نفسه، ص406.

الدولة الإسلامية ودينها الرسمي الإسلام وعاصمتها مقر الخلافة الإسلامية العليا، والسلطان حامي الدين الإسلامي، يتمتع شخصه بحرمة قدسية.

حدد الدستور الحقوق العامة لرعايا الدولة، وقد أطلق عليهم جميعا عثمانيون بغض النظر عن أديانهم وأجناسهم، يتمتعون بالحرية والمساواة ولهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات نحو الدولة، وكفل حرية العبادة لغير المسلمين.

وقرر حرية الصحافة وأبطل المصادرات ، وانتقص الدستور كثيرا من سلطات الصدر الأعظم التنفيذية وأعطاها للسلطان مثل تعيين الوزراء وإقامتهم[1]، أما المجلس العمومي فيتألف من هيئتين ،هيئة الأعيان وهيئة المبعوثان وتجتمع كلتا الهيئتين مرة واحدة في كل عام، وفي دورتين عاديتين تمتدان أربعة أشهر وللسلطان حق دعوة المجلس العمومي[2] وافتتاحه قبل الموعد المحدد.

– هيئة الأعيان:

يعين السلطان أعضاء هيئة الأعيان مباشرة من الأشخاص الذين لهم خدمات حسنة ومشهورة في الدولة، كالوزراء والولاة وقضاة العسكر، وتستمر العضوية مدى حياة العضو، وتختص هيئة الأعيان بالتدقيق في القوانين واللوائح الصادرة عن هيئة المبعوثان ولها حق رفضها قطعيا أو ردمها إلى هيئة المبعوثان لإعادة النظر في تعديلها، أما اللوائح التي توافق عليها فترفعها إلى الصدر الأعظم.

– هيئة المبعوثان:

تنتخب هيئة المبعوثان بنسبة عضو واحد لكل خمسين ألف من ذكور الدولة، وذلك باقتراح سوّي، ولا يجوز للعضو أن يجمع بين العضوية ووظيفة حكومة أخرى، باستثناء للوزارة، ويجب أن تتوفر فيه صفات منها التبعية العثمانية ومعرفة اللغة التركية، بلغ عدد النواب العرب في مجلس المبعوثان الأول 16 نائبا، منهم خمسة نواب عن ولاية سورية، ونائبا عن الحجاز، وأربعة نواب عن ولاية حلب، وثلاثة نواب عن ولاية بغداد، ونائبا عن ولاية طرابلس الغرب، بينما بلغ

[1] طقوش ،المرجع السابق، ص498.

[2] وجيه الكوتراني، **التنظيمات العثمانية والدستور**، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 3، عام 2013م، ص4

نوّاب الدولة العثمانية 115 عضوا بالإضافة إلى الرئيس ووكيلين للرئيس، وبذلك يكون المجموع 118 نائبا.

ومن المعروف أن هذه التجربة الدستورية لم تدم أكثر من عام واحد من 19 مارس 1877 إلى 14 فبراير 1878م إذ أقدم السلطان عبد الحميد على حل البرلمان وتعليق الدستور إلى أجل غير مسمّى.[1]

– الأوضاع الإقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن 19م:

إمتاز الإقتصاد العثماني خلال القرن التاسع عشر بجملة من التغييرات من بينها :

أ– تغيير ميزان القوى لصالح الحكومة المركزية: لقد عرفت الدولة العثمانية عدة صراعات وحروب مع أعيان الأقاليم فبعد أن كان القرنان السابع عشر والثامن عشر الميلادي يمثلان أوسع قوة الأعيان بحيث شهدت العقود الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي تدهورا سريعا في نفوذهم السياسي والإقتصادي، وخلال العشرينيات والثلاثينيات في ذلك القرن صودرت العديد من ممتلكاتهم وبذلت الدولة محاولات جديدة للسيطرة على جباية الضرائب وكان هذا الإتجاه يتماشى مع إعادة المركزية في عهد محمود الثاني (1809م–1939م) وخلال أربعينيات من ذلك القرن تمكنت الحكومة تقويض القوى الأعيان بدعم سياسي وعسكري أجنبي عندما تدخلت بريطانيا لصالح الدولة العثمانية في صراعها مع والي مصر محمد علي باشا (**1805م–1848م**)[2] ،وكان

[1] الكوثراني، المرجع السابق ،ص ، ص6،5.

[2] **محمد علي باشا** :ولد بمدينة قوله بمقدونية سنة1182هـ،1769م، وكان والده يسمى ابراهيم أغا من ضباط تلك المدينة، فشب على حب استعمال السلاح، تزوج وهو في سن 18، اشتغل بالتجارة خاصة تجارة التبغ، لم يتلق أي تحصيل دراسي، كما تعين القبو دان كوجوك حسين باشا بالدونمة السلطانية لإخراج الفرنسيين من مصر، كتب إلى حور باجي مدينة قولة حسين أغا بإرسال عدة من العساكر، فأرسل مائتي جندي مع صهره محمد علي صحبت الدونمة التي أقلعت إلى مصر سنة 1214هـ، وبعد إخراج الفرنسيين من الديار المصرية 1216هـ ترقى محمد علي إلى رتبة سر جشمة أي رتبة البكباشي، وصار قائد فرقة ثم توظيفّ بمعية محمد حنسر باشا عندما قلدته الدولة ولاية مصر وبذلك تدرج في المناصب بكفاءة إلى أن ارتقى إلى رتبة أمير لواء، للمزيد أنظر، مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية** دراسة في تطور الألقاب بالوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات 1517هـ–1924م، دار غريب، القاهرة،سنة، 2000 م، ص120.

هذا التحول في صالح الحكومة المركزية التي حاولت إضعاف وتقويض قوى الأعيان من جهة وخلق مجال للمناورة باستخدام قوة أوروبية ضد أخرى.[1]

وفي المقابل كان من مصلحة الدول الأوروبية الكبرى الرأسمالية الأوروبية التوصل إلى تفاهم مع الحكومة المركزية وصولا إلى تحقيق عملية إندماج الاقتصاد العثماني بالأسواق العالمية.[2]

ب– التوسع في التبادل التجاري: إمتاز تاريخ الاقتصاد العثماني بدءا بالعقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بعملية التوسع في التبادل التجاري العثماني مع الخارج في ظل السيطرة البريطانية أو ما يمكن تسميتها (عملية التغلغل الأولى للرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد العثماني) والتي كانت الشكل الأول لعملية التغلغل الرأسمالي الواسع والسيطرة الأوروبية على الاقتصاد العثماني بعد النصف الثاني من ذلك القرن.

لقد حولت الثورة الصناعية إقتصاديات بريطانيا وأوروبا الغربية إلى منتجين كبار للسلع الرخيصة وبذلك هذه الدول حاولت إيجاد أسواق لسلعها المنتجة من جهة وتأمين مصادر وفيرة ورخيصة للمواد الغذائية والأولية من جهة أخرى، وأصبحت بريطانيا بعد الحروب النابوليونية محتكرة للأسواق العالمية، وتحولت على نحو متزايد باتجاه الأسواق الخارجية ومنها السوق العثماني.[3]

ج– الإقتراض من الدول الاوروبية:

وقد عرفت الدولة العثمانية قبل تولي السلطان عبد العزيز الأول الحكم أزمة مالية أثرت على واقع الدولة داخليا وخارجيا، وذلك إثر قيام السلطان عبد المجيد الأول بالإقتراض من الدول الأوروبية عند قيام حرب القرم، فمتطلبات الإنفاق الكبيرة للحرب إضطرته إلى التعاقد مع البنك البريطاني سنة 1854 م ، وإقترضت مبلغ 55 مليون فرنك و23 مليون جنيه أسترليني في 1855م[3]، ثم القرض الثاني بمبلغ 125 مليون فرنك، وقد خصص لتسديد النفقات العسكرية للحرب لتواصل عملية الإقتراض وبلغت 11 قرضا، وقد بلغت القروض الإسمية 300 مليون فرنك وقد استلمت الدولة العثمانية من هذه المبالغ 3.12 مليون نقدا أي 56.8% من القيمة الإسمية

---

[1] طاهر يوسف الوائلي، "**خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**"، د.ط، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات ، د.س، ص72.

[2] الوائلي ،نفسه ،ص73.

[3] أحمد طبرين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، د.ط، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة، 1406هـ، 1976م، ص73.

ووصلت فوائد وعمولة البنوك الإنجليزية والفرنسية ملياري فرنك وبالتالي ساهمت هذه الحرب في الإنهاك الإقتصادي للدولة[1]، كما تميز عهد السلطان عبد المجيد الأول بلإسراف المالي الكبير، وتم في عهده الأول طبع النقود الورقية المعروفة باسم القائمة كبديل في النقد الذهبي[2] والتي تسببت في تزايد الديون الخارجية فطبع هذه القوائم المالية في هذا الوضع الحرج الذي تمر به الدولة وعمقت من طبيعة المشكلة وزادتها تعقيدا ، حيث اثر على الوضع المعيشي لسكان إستانبول وأصبحت الدولة العثمانية غارقة في الديون الخارجية وإستمرت سياسة الإقتراض هذه إلى غاية سنة 1875، وقد عرفت الدولة بسبب سياسة الإقتراض هذه الأزمة المالية خانقة[3] أدت الأزمات المالية عام 1873م إلى توقف الاقتراض من قبل الأسواق المالية الأوروبية، كما أجبرت الحكومة على إعلان التوقف التام عن سداد القروض عام 1875م، 1876م والتي بلغت قيمتها 200 مليون جنيه استرليني وبعد مفاوضات مطولة، تم إنشاء إدارة الديون العمومية العثمانية عام 1881م لممارسة السيادة الأوروبية على أجزاء من مالية الدولة ولتأمين إستمرارية سداد الدين، الذي تم تخفيض قيمته الإسمية بحوالي النصف خلال المفاوضات، وخلال العقود الثلاثة التالية، وحتى إعلان الحرب العالمية الأولى، كان جزء كبير من عائدات الدولة تحت سيطرة إدارة الديون، وقد إستخدم لسداد القروض هذه السيطرة والدفعات النظامية للسداد كانت كافية لطمأنة الأسواق المالية الأوروبية.

ونتيجة لذلك، كان بإمكان الحكومة العثمانية العودة إلى الإقتراض في نهاية القرن، ومع إرتفاع المصاريف العسكرية، إزدادت في أواخر القرن وتيرة الإقتراض الخارجي، والدفعات السنوية لسداد القروض، وأدى البحث شبه المستمر عن قروض جديدة، إلى تعقيدات جديدة في السياسة الخارجية.[4]

---

[1] قيس يوسف العزاوي، **الدولة العثمانية**، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، لبنان، سنة 2003م، ص73.

[2] أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**، ط4، د.د.ن، اسطنبول، سنة 2008، ص17

[3] المحامي، المرجع السابق،ص540.

[4] شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تع، عبد اللطيف حارس، د.ط، دار المدار الاسلامي، د.م، د.س، ص384.

المبحث الأول: النظام المالي والزراعي في الدولة العثمانية خلال القرن 19م.

المطلب الأول: النظام المالي في الدولة العثمانية في القرن 19م.

1- عمل النظام المالي.

2- موارد دخل الدولة.

3-الضرائب.

المطلب الثاني: الزراعة في الدولة العثمانية خلال القرن19م.

1- عوامل زيادة الإنتاج الزراعي.

2- عقبات التنمية الزراعية.

3- مقاييس الإنتاج الزراعي.

المطلب الثالث: إصلاحات الدولة العثمانية في الجانب الزراعي خلال 19م

1- نظام الأراضي الزراعية.

2- قانون الأراضي 1858م.

3- إنشاء المدرسة الزراعية.

المطلب الأول: النظام المالي .

كان للعثمانيين نظام مالي وضعوه على أسس متينة، غير أن وضعه لم يأتي دفعة واحدة تبعا لخصلة بعينها، فقد كان لهم إمارة صغيرة لم تلبث أن تحولت إلى دولة واسعة الأرجاء تمتد أراضيها في ثلاث قارات، وكان النظام المالي آخذ في التطور مع الوقت ملبيا الاحتياجات المطردة مع الزمان والمكان وبهذا نرى أن النظام المالي يتغير وفق متطلبات الوقت.

1- عمل النظام المالي:

لقد كان للنظام المالي أهمية كبيرة في الدولة العثمانية، فله موظفون متخصصون في إدارة الشؤون المالية، وفق ترتيبات مهمة حسب الأولوية وكان على رأس النظام المالي موظف كبير يعرف باسم:

أ- الدفتر دار: يعتبر الدفتر دار هو أكبر موظف في الإدارة المالية[1]، فقد كان اختصاصه حفظ الدفاتر أو السجلات التي كانت فيها الموارد المالية التي تدخل إلى الخزانة العامة، سواء كانت نقدا أم عينا، والمتصرف فيها لدواعي الضرورة، ومنذ فتح القسطنطينية كان الدفتر دار موظفا ذا أهمية كبيرة، فكان هو الموظف الوحيد في الجهاز الإداري للدولة الذي له الحق في تقديم العرائض بنفسه إلى السلطان[2]، ومع توسع نطاق الدولة أصبحت هذه الوظيفة تنقسم بين اثنين دفتر دار الروملي ودفتر دار الأناضول وسمي بالشق الأول والشق الثاني ثم استحدثت دفتر[3] دار العرب والمعجم بعد إستلاء السلطان سليم على سوريا وكان مقره حلب، وبعد نهاية القرن السادس عشر الميلادي، أصبح لكل ولاية دفتر دار يقوم بتنظيم الشؤون المالية في الولاية[4]، ثم تغيير الوضع بعد القرن 19م

---

[1] عصمت عبد المجيد بكر، **المدخل لدراسة النظام القانون في العهدين العثماني والجمهوري التركي**، د.ط ، دار الكتب العلمية، و م ، و س، ص57.

[2] عبد الرحيم عبد الرحمان، **موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، التاريخ الحديث**، ج1، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة 2009م، ص63.

[3] صابان، المرجع السابق، ص114.

[4] نفسه ، ص115 .

وتحول هذا النظام إلى نظارة المالية[1] (**أمور مالية نظارتي**) على أيام السلطان محمود الثاني عام 1838 م لتحل محل الدفتر دارية القديمة فكان لها غايتان:

– الأولى إلغاء التعهد في خزائن معينة أنشأت قبل ذلك لمواجهة نفقات معينة في الدولة، وجمع الواردات والنفقات في خزانة واحدة .

–الثانية هي توحيد جهاز الرقابة على عملية فرض الضرائب وتوزيعها وجبايتها في الولايات الأخرى مع المركز والحد من الانحرافات والنظم وزيادة الواردات .

وهكذا مع ربط أجهزة الولايات بأجهزة المالية المركزية يعاد تنظيمها من جديد، حتى يمكن بعملية الهيكلة تلك أن تساعد على إعداد ميزانيا للدورة المالية التالية، فقد أمكن ابتداء من عام 1846م، 1847م اعداد مشروع ميزانية عام.وفي عام 1842م استحدثت الدولة ودفتر داريتي الأناضول والروملي بدلا من موظف الثاني الذي يحمل اسم مستشار المالية.[2]

ب – هيئة التفتيش المالية المركزية والقضاء المالي:

فقد ظهرت هذه الهيئة بين عامي 1862م 1865م من خلال التعديلات المستمرة وهي المتمثلة في ديوان المحاسبات وكانت وظيفة هذا الديوان إبداء الرأي في المسائل المالية، وإعداد تقرير عن الوضع المالي يقدم إلى السلطان بواسطة الصدر الأعظم، وكان الديوان عقب فحص حسابات المحاسبين يصدر الحكم بعدم خلو الذمة أو البراءة، كما كان في حالة تأكده من وقوع جرم التزوير أو الاختلاس، يعرض الوضع على نظارة المالية وبذلك كان الديوان واحدا من أنجح أجهزة الرقابة المالية المركزية وخطوة على سبيل التطور.[3]

2– موارد دخل الدولة:

كانت عملية جمع الموارد من كل ركن من أنحاء الدولة العثمانية وإيصالها إلى خزانة المركز أولا ثم إعادة توزيعها من هنا أيضا لمواجهة النفقات أمرا شاقا إلى أبعد الحدود مع ظروف ذلك العصر، بل كان مستعصيا أحيانا ولعل هذا هو السبب الذي دفع الدولة لأن تترك جانبا من تلك

[1] **نظارة مالية:** الاسم الذي أطلق على وزارة المالية بالدولة العثمانية أثناء تشكيلها عام 1838م بعد ضم كافة الادارات (الدفتر دارية) المالية، وسمي المشرف عليها ناظر، واستمر على هذا المنوال حتى اعلان الجمهورية التركية 1923م ، انظر: صابان، المرجع السابق، ص223.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص324.

[3] نفسه، ص325.

الموارد لمواجهة الرواتب وتحيل الجانب الآخر منها للأشخاص ليتولوا جمعها، كما كان للسلاطين دخول يبلغ مجموعها مبالغ ضخمة تأتي من مصادر متنوعة وتصب في خزانة الأندرون المعروفة في البلاط السلطاني باسم "**الخزانة**"، وتأتي هذه الموارد من الاقطاعات المعروفة باسم (مالكانه ، وخاص) ومن ربع الغابات المعروفة في تركيا باسم (**بلطة لق**) و (**جابر لق**) أي خراجها ونصيبها من الأموال والغنائم والهدايا التي يقدمها رجال الدولة إلى السلطان، وشيد السلاطين في العديد من أنحاء الإمبراطورية وعلى رأسها إستانبول أبنية وعمارات ضخمة عرفت باسم مشترك بأوقاف السلاطين.[1]

3- الضرائب:

اهتمت الدولة العثمانية إهتماما كبيرا بالضرائب لأنها المورد الأساسي الذي يغذي خزانة الدولة بالأموال، وتبعا لذلك إهتموا بالأراضي الزراعية ووزعوها على المزارعين بشكل يضمن لهم توسيع الوعاء الضريبي للدولة، وكذلك تعتبر الضرائب المورد الأول الذي يغذي خزانة الدولة بالأموال اللازمة لإعداد جيوشها وتنفيذ مشروعاتها المختلفة وتنقسم الضرائب إلى نوعين أساسيين:

أ-الضرائب الشرعية:

هي الاخرى بدورها تنقسم إلى عناصر ومنها :

- **العشور:**

وهي من حيث اللغة جزء من عشرة أجزاء والمعروف في الإسلام أن الأراضي المفتوحة عندما يجري توطين المسلمين فيها أو يقبل أهلها المحليون إعتناق الإسلام كانت تعد أراضي عشرية، ومن ثم جرى تحصيل ضريبة العشر التي تراوحت بين عشر إلى خمسة أعشار تجبى من المسلمين عن الأراضي الزراعية بحسب أسلوب الري فيها، طبيعيا أو صناعيا غير أن تطبيق ضريبة العشر عند العثمانيين يختلف عن ذلك بحيث كانت إدارة المناطق المفتوحة تنتقل إلى الدولة ولهذا كانت تتحول كل أراضيها إلى ملكية الميري ويصبح المزارعين فيها مستأجرين دائمين لأراضي الدولة ويقدمون لها كل عام قدرا من المحصول الذي تخرج به الأراضي، يعرف باسم العشر وكافة الرعايا المسلمين وغير المسلمين مكلفون عند العثمانيين بالعشر، وتتراوح نسبة الضريبة بين العشر إلى[2] خمسة أعشار، كما

[1] عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص27.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص639.

اختلف قدر الضريبة من المحصول إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ومع إعلان التنظيمات الخيرية رأت الدولة الأخذ بمبدأ المساواة في الأماكن التي سيطبق فيها هذا النظام، ومن ثم توحيد النسبة وإنطباق اسم الضريبة، على مسماها (**عُشر**) وقد تنوعت مسميات العشر حسب نوعية المنتوج وفيما يلي جدول بأسماء هذه الرسوم:[1]

اسم العشر	نوع المنتوج
رسم باغ	الكروم
رسم شرا	الحطب
رسم باغجة أو رسم فواكه	الفواكه
رسم بوتسان	الشمام والبطيخ
رسم بنبه	القطن
رسم حرير	الحرير
رسم كياه	الكلأ والعشب
رسم آغ	صيد السمك
رسم قووان	النحل

- **الخراج:**

معناه الكراء أو الغلة وهو ما يوضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عليها، وهو موقوف على اجتهاد الأئمة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٧٢﴾ وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٣﴾﴾ سورة المؤمنون الآية 72 [2]

[1] عبد الرحيم في حادة، **العثمانيون والاقتصاد والثقافة**، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص146.

[2] الآية72،سورة المؤمنون .

يوضع الخراج على الأراضي التي أخذها المسلمون عنوة من المشركين وتركها الإمام في أيديهم، على أن يؤدوا الخراج كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أرض السواد أو على الاراضي التي صالحوا عليها وصاروا ذمة فهي أرض الخراج.

وتسمى الأراضي الخراجية في الدولة العثمانية ب (**الديموس**) ويؤخذ منها الخراج حسبما هو مقرر في الدفاتر السلطانية سواء أكان قليلا أو كثيرا ويسمى في ديار الروم الأراضي العثمانية في أوروبا ب "**رسم جفت**" إذا كان بيد المسلمين، وإن كان بيد غير المسلمين فهو خراج.[1]

- **الجزية:**

وهي ضريبة الرأس التي يؤديها أهل الذمة والجزية مبلغ معين من المال يوضع على الرؤوس وتسقط بالإسلام والدليل على مشروعيتها قوله تعالى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩﴾ سورة التوبة: 29[2]

ولا تجب الجزية إلا على الرجال الأحرار العقلاء فهي لا تجب على إمرأة ولا على صبي ولا مجنون، ولا شيخ كبير أو مقعد وقد فرضت الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان لأن المسلمين والذميين رعية الدولة، وقد كانت فئة متوسطي الحال هي التي تمثل العدد الأكبر من جملة أهل الذمة في الدولة العثمانية، ويتراوحون ما بين (60%،80%) من مجموع الفئات الثلاث، أما الفئات الأعلى والأدنى فكانتا تمثلان نسبة 10-20% وعرفت الفئة الوسطى في التاريخ العثماني بالجزية الوسطى، كما إستخدم مصطلح الجوالى أيضا للدلالة على الجزية وخاصة في سوريا والعراق ومصر كما كان يطلق على الرسوم التي يتم تحصيلها من الجماعات المقيمة فيها، وعلى الرغم من كثرة المسيحيين في الولايات البلقانية إلا أنهم

[1] محمد أبو امام، **الضرائب في العصر العثماني**، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع 09، سنة 2005، ص ص 252، 253.

[2] الأية 29، سورة التوبة

عرفوا بهذا الإسم أيضا، وهناك إدارة خاصة في الدولة العثمانية معنية بضريبة الجزية وتحصيلها، عرفت باسم قلم حسابات الجزية(**جزية محاسبة قلمي**)، وكان يقومون بها في شهر المحرم من كل عام بإعداد صرر الجزية وتسليمها للقائمين على عملية الجباية، ثم يرسلون إلى الأماكن المطلوبة وكانت تجري عملية الجباية في أول الأمر على أيدي موظفي الدولة ثم لجأت الدولة إلى تطبيق نظام لم يستمر لظهور بعض المحاذير عليه، ومن ثم لجأت الدولة إلى تطبيق نظام الجباية إلى أن تم إلغاء ضريبة الجزية في 10 ماي 1850م عندما صدرت التنظيمات الخيرية التي قضت بالمساواة بين كافة رعايا الدولة من مسلمين وغير مسلمين، وبناء على ذلك فقد تم فرض الجندية على غير المسلمين، ولكن ذلك قد أدى إلى التذمر بين الرعايا غير المسلمين فاضطرت الدولة بعد مدة قصيرة إلى فرض بدل نقدي على غير المسلمين يؤدي بدلا عن الخدمة العسكرية[1].

ب –الضرائب العرفية بعد عهد التنظيمات:

- **الضريبة الإجمالية:**

كانت الدولة العثمانية مع إعلان التنظيمات الخيرية عام 1839م قد قبلت بمبدأ المساواة بين رعاياها من الناحية الإجتماعية والقانونية والمالية، ومن ثم ألغيت بعض التكاليف المقررة على الأهالي[2] مثل عملية توفير الأخشاب وملح البارود وغير ذلك من المواد التي كانوا يقدمونها للدولة حتى ذلك التاريخ كنوع من البدل لحق الإنتفاع بالمكان وتكاليف حراسة الممرات والمضايق وإقامة الجسور ثم فرضت ضريبة موحدة بدلا من كل ذلك، ولأجل هذا إقتضى الأمر أيضا معرفة الأهالي، فشرعت الدولة تحت إشراف المحصلين في حصر كافة ما يتمتع به الناس من أموال وعقارات ودواب ثم أقرت الدولة تطبيق الضريبة إبتداءا من عام 1840م وراعت فيها مقدار الضرائب العرفية التي كان الأهالي يؤدونها قبل ذلك، ولكنها خفضت قيمتها لسهولة التحصيل ثم حددتها حتى تبين المقدار المقرر على القرية أو الحي، وكان يتولى جمعها الأئمة و رؤساء القرية بالقدر الذي يوافق القدرة المالية لكل شخص، وتقرر في البداية أن تكون جبايتها على قسطين، وبعد ذلك رأت الدولة أن يؤديها المكلف في الموعد الذي يناسبه، حتى تقرر في النهاية أن تكون التأدية على عشرة أقساط، ولكي تتمكن الدولة من سد عجز الخزانة الناشيء عن إلغاء بعض

[1] أبو إمام ، المرجع السابق ، ص255.

[2] نفسه، ص262.

الضرائب والرسوم التي كانت مقررة قبل عهد التنظيمات قفد أقرت بعض الزيادات على مقدار الضريبة الموحدة حتى تواجه أولا نفقات جهاز الحجر الصحي الذي أقيم حديثا عام (1845م.1846م) وتسدد العجز الناشيء عن ضريبة ال"إسينجه"[1] التي ألغيت عام 1848م، وكذالك سد العجز المفقود عن الموارد التي خلفتها شروط معاهدة قانلجيه التجارية 1861م في الجمارك[2].

- **الضريبة المجزئة:**

وهي الفصل بين الضرائب (الأملاك، الأراضي، والتمتع) قامت الدولة عقب صدور فرمان الإصلاحات 1856م بتحقيق سلسلة من الإصلاحات ورأت أثناء ذلك أن النظام الضريبي في حاجة هو الآخر إلى إجراء تنظيم جديد، فألقيت الضريبة الموحدة التي ظل تطبيقها ساريا حتى عام 1859م، وقررت جباية ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع منفصلة عن بعضها البعض، ثم شرعت في تطبيق ذلك بأن جعلت ولاية البورصة في منطقة الأناضول وولاية يانيه في منطقة الروملي هما بداية التطبيق، بينما شرعت في عمليات التعداد السكاني للمناطق الأخرى، ووضعت ضرائب إجبارية على كافة المباني، بحيث تكون الضريبة على ما يدر دخلا بمعدل 0.8%، وعن الدخل السنوي للحرفيين والتجار بمعدل 3% كضريبة تمتع، أما اللذين يعملون بالزراعة فقد إستمروا في تأدية ضريبة العشر ورسم الأغنام كما كان عليه الحال من قبل، غير أن الدولة أجرت بعض التغيير على هذه الضرائب من خلال لائحة تنظيمية (نظام نامه) صدرت عام 1880م، وكان منها أن بدأت في تحصيل ضريبة عن الأراضي التي تسدد ضريبة العشر ومن قيمة أراضي البناء بمعدل 0.4% وعن الأراضي التي تسدد ضريبة العشر بواقع 0.8% ثم لجأت الدولة في الأعوام التالية إلى زيادة هذه المعدلات لسد العجز في الميزانية، وأجرت بعض التعديلات الجديدة وكانت البداية بسكان إستانبول إذ كانوا معافين من قديم من الضرائب التي يؤديها سكان المدن ، فبدأوا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في تأدية الضرائب هم الآخرون[3] .

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص648.

[2] إحسان أوغلى، ص 649.

[3] نفسه، ص650.

المطلب الثاني: الزراعة في الدولة العثمانية خلال القرن19م.

من خلال ما جاء على لسان الكتاب والمؤرخين تبين لنا أن الدولة العثمانية كانت دولة زراعية بالدرجة الأولى كما كانت على الدوام وأهم نقاط الإمتياز فيها أن طبيعة الزراعة وأهميتها في الإقتصاد لم تتغير إلا قليل بحيث كان أغلب سكان الدولة العثمانية يهتمون بالزراعة، ولكن كان ما يعيقهم وهو عدم إمتلاك السندات الأراضي التي كانت بيد الدولة وتحميلهم لضرائب مرتفعة.

1- عوامل زيادة الإنتاج الزراعي في القرن 19م:

من التطورات التي حصلت في ميدان الزراعة، التحول إلى إنتاج المزيد من السلع الزراعية لتلبية إحتياجات السوق مما ألزم إستثمار المزيد من الأراضي وبيع إنتاجها في الأسواق المحلية أو لتصديرها إلى الخارج وهناك عدة عوامل أدت لزيادة حجم الإنتاج الزراعي لعل أهمها العوامل الثلاثة التالية.

أ- إرتفاع الطلب محليا وعالميا:

نرى بعد سنة 1840م عندما أصبحت الدول الأوروبية أكثر ثراء وبالتالي أصبح تجارها يستوردون أصنافا متنوعة من السلع، هذا بالإضافة إلى الأسواق المحلية التي شهدت نموا في الإستهلاك نتيجة لإتساع رقعة المدن، زيادة السكان وبفضل السكك الحديدية أصبحت شحنات الحبوب تصل تباعا إلى مرافئ إسطنبول وإزمير بالإضافة إلى إمكانية شحن الخضار والفواكه مباشرة إلى أسواق هذه المدن[1].

ب- تلبية حاجات السوق:

نجم عن تحول الإنتاج الزراعي من الإنتاج للإستهلاك إلى الإنتاج لتلبية حاجيات السوق، وأن الضرائب بأنواعها صادرات بصورة متزايدة تسدد نقدا بحيث يرى بعض المؤرخين أن إصرار الدولة على جباية الضرائب نقدا، دفع المزارعين الفلاحين إلى الزراعة ليس لتحقيق الإكتفاء الذاتي لهم ولأسرهم فحسب إنما لبيع محاصيليهم مقابل دفعات نقدية تمكنهم من دفع ما يترتب عليه من

[1] دونالد كواترت، **الدولة العثمانية** (1922،1700م)تع، أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، س 2004م، ص204.

ضرائب، ويجنح بعض المؤرخين إلى إعتبار ذلك العامل الأهم في ولادة إقتصاد السوق ويشدد البعض الآخر على أهمية الدور الذي لعبته الجزية المفروضة على أهل الذمة[1] في التاريخ العثماني وذلك لأن الدولة كانت تطالب بدفع الجزية نقدا، وقد بقي المسيحيون لعدة قرون يدفعون الجزية نقدا مما أدى إلى مزاولتهم العمل التجاري في وقت مبكر[2] نرى كذلك أنه بدأ الإنتاج الطبيعي بالإختفاء ليحل محل الإنتاج الصناعي من أجل السوق، ومقابل النقد رافق تتجير الزراعة إرتفاع سريع في قيمة الأرض، فخلال سنوات معدودة توسطت في القرن التاسع عشر (1844م-1859م) إرتفعت قيمة الأرض بنسبة 75% وازداد إرتفاع أسعار الأرض تسارعا مع إزدياد المنتجات الزراعية للدولة العثمانية وتحولت الأرض إلى سلعة مرغوبة تهافت الأقوياء للحصول عليها[3].

ج/ زيادة شراء السلع الإستهلاكية:

نرى الإقبال المتزايد على المزارعين على شراء السلع الإستهلاكية ما دفع العاملين بالزراعة إلى زيادة حجم إنتاجهم الزراعي للحصول على المال اللازم لشراء مختلف السلع المستوردة التي كانت تباع بأسعار زهيدة وتلبي مختلف الإحتياجات والأذواق، والواقع أن ظاهرة تزايد الاستهلاك المحلي أخذت تظهر بكثرة في القرن التاسع عشر ونتيجة لإزدياد الطلب على السلع الاستهلاكية كان لابد من الفلاحين والزراع من زيادة حجم إنتاجهم للحصول على المال اللازم لشراء ما يحتاجونه من سلع، وهكذا أخذ القطاع الزراعي يتحول من إقتصاد بدائي إلى اقتصاد السوق لذلك لزم

[1] **أهل الذمة**: لغة هم من غير المسلمين ، إصطلاحا هم من عاهدهم الإمام أو نائبه من غير المسلمين عهدا مؤيدا على أمنهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وعقيدتهم نظير إلتزامهم بالجزية ونفوذ وأحكام الإسلام الدنيوية عليهم ويتم عقد الذمة مع اهل الكتاب من يهود ونصارى وكذلك المجوس، وهؤلاء يجوز عقد الذمة لهم بلا خلاف بين الفقهاء، للمزيد أنظر حفيظ سليماني، **أهل الذمة في المجتمع الإسلامي**، الحقوق والواجبات، مؤمن بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، ص02.

[2] كواترت، المرجع السابق، ص243.

[3] نادية ياسين عبده، **الإتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم الإجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر 1908م** ، تق ،هاشم صالح التكريتي ، ط1،نيابة المكتبة البغدادية ، سورية . دمشق ،سنة 2014 ، ص35.

الامر أن يعمل الفلاحون وأسرهم بجد واجتهاد أكثر ليس لتسديد ضرائبهم نقدا فحسب ولكن لشراء ما يحتاجونه من السلع الاستهلاكية[1]

2- عقبات التنمية الزراعية

كانت الضرائب والرسوم والإيجارات ونفقات العيش الكفاف بالإضافة إلى ذلك كان الفلاح بحاجة إلى الإقتراض وهذا خصيصا في سنوات الإنتاج الضعيف والأسعار المنخفضة من بين العقبات الأخرى التي تواجه التنمية الزراعية التي تمثلت في:

- منقولة النقل المعيبة والناقصة.
- الإفتقار إلى الأمن في القرى وفي البلاد عموما.
- إنخفاض القوة البشرية خاصة في المناطق التي يسكلها المسلمون.
- بالإضافة إلى الإضطهاد والضرائب الفادحة والإفتقار إلى الحماية القانونية مع إنعدام التحفيز الحكومي[2].
- ومع كل هذا ظلت أساليب الزراعة بدائية تمثلت في الحراثة اليدوية، والزرع، الري، الحصاد، كان العمل يتم باليد أو بالقوة الحيوانية (الجمال، الجواميس، الحمير، هذا باستثناء الأقاليم الأوربية أو المناطق التي كان يزرعها اليونانيون، حيث المكننة كانت أخذت في الانتشار.
- الحيازات الصغيرة كانت عقبة أخرى في التطور الزراعي، في الأقاليم الأسيوية من الامبراطورية العثمانية.

مع إختلاف طابع الإنتاج الزراعي، كما في المحاصيل بين مختلف أجزاء الامبراطورية مع الإختلاف في المناخ وأنماط التربة من أراضي مولدافيا الخصبة، إلى رمال الصحراء الغربية وهذا كان سبب تنوع الإنتاج الزراعي مع التخصص في القمح، والشعير والتبغ والعنب والذرة والأرز والبلح والزيتون واللوز والحمضيات والحرير والكتان والماشية، وخصوصا الماعز والضأن، بحيث كان القمح والشعير يشغلان معا **80**% من المساحة المزروعة، تنتج حوالي **6** مليون طن من الحبوب.

---

[1] كواترت، المرجع السابق، ص243.

[2] ز.ي . هيرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الإقتصادي الحديث للمشرق الأوسط**، تر، مصطفى الحسني، د.ط، دار الحقيقة، بيروت، عام 1973، ص92.

بحيث كانت الصادرات الزراعية الأساسية للإمبراطورية العثمانية هي التبغ الذي يمثل**25**% من مجموع الصادرات ثم الزبيب والقمح والشعير وكانت تقدم معا بنسبة **25**% في المواسم الطيبة، بحيث كانت هذه المحاصيل الأربعة تمثل نصف الصادرات الزراعية وأحيانا أكثر[1].

وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

المحاصيل المزروعة سنة **1863م** النسبة المئوية من مساحة الأرض المزروعة[2].

المنطقة	القمح	الحبوب	القطن	التبغ	الكرمة	أنواع أخرى
أدرنة	%30	%53	-	-	%5	%12
سالونيكا	%38	%50	-	-	-	%12
سبريز	%20	%48	%10	%15	-	%7
كفالا	-	%55	%3	%8	-	%34

3- مقاييس الإنتاج الزراعي :

ثمة إحصائيات متعددة لقياس الإنتاج وعائدات الضرائب تؤكد على المكانة الحيوية للزراعة في الإقتصاد العثماني إذ كانت ضرائب الزراعة تمثل أهم عنصر في عائدات الدولة العثمانية لأنها متوفرة بشكل أفضل من أرقام الإنتاج، لذالك فإنها تشكل الوسيلة الرئيسية للقياس وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

بعض المحاصيل المزروعة في بعض مناطق الدولة العثمانية سنة **1850م** (النسبة المئوية من مساحة الأرض المزروعة).

[1] هيرشلاغ، المرجع السابق، ص93.

[2] خليل إينالجيك، **التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية**، تر، قاسم عبدو قاسم، مج2، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، بيروت،سنة 2007، ص608.

المنطقة	حبوب	خضار	الكرمة
أضنة	%64	%01	%03
أنقرة	%90	%01	%08
آيدين	%73	%04	%17
بورصة	%79	%02	%16
استانبول	%79	_	%07
قونية	%91	%02	%06

نرى من خلال هذا الجدول أن الدولة العثمانية تمثل نسبة الحبوب أكثر المحاصيل التي كانت تنتجها ثم محصول الكرمة تأتي في المرتبة الثانية لتأتي بعدها نسبة الخضار في الدرجة الثالثة من المحاصيل المزروعة في الدولة العثمانية فبحلول منتصف القرن كانت إستانبول قد استطاعت السيطرة على معظم المناطق وكانت العشور التي يتم[1] توحيدها بمقدار **10** في المئة حوالي عقدين من الزمان وخلال خمسينيات القرن التاسع عشر ميلادي، شكلت ضريبة العشر **30** في المئة وضريبة الأرض **37** في المئة من كل الضرائب التي تمت جبايتها وبعد ذلك بربع قرن في الزمان بلغ إجمالي الضريبتين على التوالي **27** في المئة و**13** في المئة، وقد إختلفت الحصة التي أسهمت بها ضريبة العشر في إيرادات كل إقليم إختلافا بينا، وهو ما عكس كلا من الإنتاجية الإقليمية والقدرة الحكومية على جباية[2] الضرائب وفي المقابل نرى أنه كانت ضريبة العشر في إقليم أدرنة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر ميلادي تصل 28% من عائدات الإقليم ووصلت في سنة

[1] إينالجيك، المرجع السابق، ص610.609.608.

[2] **جباية:** مصطلح خاص بالاوقاف ، بدأ يستخدم في عهد بايزيد الثاني، ويعني إدارة واردات الأوقاف بعد تقسيمها إلى اقسام، مثل جباية قاسم باشا، جباية غلطة، ولقد ألغي نظام الجباية بعد نشأة نظارة الأوقاف- انظر ، صابان، المرجع السابق، ص 81.

1891م عندما إختلفت الحدود إلى **45**% من الإيرادات الكلية الواردة بالميزانية، أما في أقاليم الأناضول فكان متوسط ضريبة العشور **31**% في أرضروم[1] و **27**% في آيدين[2].

المطلب الثالث: إصلاحات الدولة العثمانية في الجانب الزراعي خلال القرن 19 م.

1- نظام الاراضي الزراعية المركزية:

طوال القرن التاسع عشر الميلادي، سيطرت الحكومة على نظام الأراضي بقدرتها على جباية الفائض من المزروعات، بحيث مرت بمراحل تمثلت فيما يلي:

* **المرحلة الأولى**: كانت الزراعة في هذه المرحلة مضطربة حيث هاجمت حكومة السلطان محمود الثاني المركزية وواصلت هجومها على مصادر القوة البديلة، مستهدفة أعيان الولايات الذين راكموا قدرا من القوة المالية أو مساحات من الاراضي بحيث كانت البداية بكسر الدولة للإحتكار المالي لعائلة قرة عثمان أوغلو حسين في غربي الأناضول سنة **1813م**. بحيث إستبدل واحدا من خارج العائلة بوفاته في جباية الضرائب الإدارية[3].

* **المرحلة الثانية**: إستخدم الجيش في هذه المرحلة، الذي تم تعيينه الحرب الروسية سنة **1828م**، في مهاجمة الأعيان.

* **المرحلة الثالثة**: تأجير الأراضي للملتزمين بالضرائب.

* **المرحلة الرابعة**: استرجاع الأراضي لمالكيها الأصليين ليكن بذلك إنجاز عظيم للدولة في القرن التاسع عشر ميلادي[4].

---

[1] **أرضروم**: مدينة في تركية الاسيوية (الأناضول)، تقع على سفح جبل غير بعيد على نهر الفرات فيها حوالي 60000 نسمة، فتحها السلاجقة في القرن 11م ثم العثمانيون سنة 1517م، إستولى عليها الروس سنة 1829م، لكنهم أعادوها في العام التالي إلى الباب العالي، ضربها زلزال مدمر سنة 1855م – للمزيد أنظر موستراس، المرجع السابق، ص ص 44.45.

[2] إينالجيك، المرجع السابق، ص 610.

[3] إينالجيك، المرجع السابق، ص 620.

[4] نفسه، ص ص 620-621

ورغم كل هذا إن استئصال الضرائب لم ينجح في النهاية، ولو نجحت لكسبت الخزانة المركزية سيطرة أكثر كفاءة على المزارعين وشطرا أكبر من الفائض. وقد ألغت الدولة نظام الإلتزام.بجباية الضرائب رسميا للمرة الأولى عام **1839م**، في الوقت نفسه الذي كانت تعتمد فيه على الملتزمين في جمع الموارد المالية السابقة التي كانت للسباهية[1] من قبل، ولا غرابة في أن الدولة تخلت عن جهدها في هذا المجال سنة **1842م**، كما أن الفرمان أشار إلى الخسائر المالية التي حدثت مع إستخدام موظفي الحكومة لجمع الضرائب مباشرة.

وفي أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر ميلادي، ألغت الدولة نظام الإلتزام الضرائب مرة أخرى، لكنها أعادت النظر في قرارها سنة 1885م، مستنتجة أن النظام الإصلاحي كان مكلفا بشكل لا يمكن إحتماله وتخلت عن التجربة وبقي إلتزام الضرائب، وليس الجمع المباشر لها، هو القاعدة المعمول بها في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية.[2]

2– قانون الأراضي 1858 م:

أ/ تعريفه:

جاء هذا القانون بعد الخط الهمايوني وهو قانون تنظيمي مسى المجتمع العثماني[3]، أصدرته الدولة العثمانية في سنة 1858م تحت ضغط الأوروبي تحت مقولة إصلاح الدولة العثمانية[4].

ب/ مضمونه:

يرى بعض المؤرخين أن هذا القانون أداة إستخدمتها الحكومة لتأكيد سيطرتها المالية على الفلاحين بينما يؤكد آخرون على خاصيته كحافز لتحويل أراضي الدولة إلى أملاك خاصة وكان للقانون أبعاده السياسية والمالية والإقتصادية ومن سماته الأساسية أنه تضمن طلب إمتلاك الأفراد سندات ملكية لكي يكون إستخدامهم للأراضي إستخداما قانونيا ولتحقيق التسجيل الكامل

---

[1] **السباهية:** الخيالة، والفرسان في الجيش العثماني، وأصطلح على إستخدامه للدلالة على الخيالة صاحب الأرض الميري، الذي يشترك في الحرب مع أفراد من الذين كلفوا بإحضارهم للحرب. للمزيد أنظر صابان، ص 132.

[2] إينالجيك، المرجع السابق، ص 621 .

[3] عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ج1، د ط، دار الفكر العربي، مكتبة الإسكندرية، د س، ص 176.

[4] محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود)**، 1275 هـ - 1368 هـ / 1858 – 1948م، د ط، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، 2009 م، ص 15.

للأراضي، عزمت الدولة على مسح كل الأراضي وتقديم سندات ملكية لأولئك الذين يملكونها، وبالإصرار على تسليم سندات الملكية إلى المزارعين الفعليين، كانت الدولة تسعى إلى إستعادة السيطرة التامة على المزارعين العثمانيين وإستئصال هيمنة الأعيان، ويسعى هذا القانون إلى الحفاظ على التطور الزراعي وتعزيزه، فقد قدم سندات ملكية واضحة ومجانية لمن إستخدموا أراضي غير مملوكة وزرعوها لمدة عشر سنوات وللحفاظ على الملكية، كذلك كان على حامل سند الملكية أن يستمر في زراعة الأرض إما شخصيا وإما من خلال المشاركة أو بتأجيرها لآخر وإذا ما سمح المزارع يترك الأرض بدون إنتاج لمدة ثلاث سنوات تصبح سند ملكيته عرضة للتحويل وهكذا حسنت الدولة[1]الإنتاج بحيث جعلت الأرض تزرع باستمرار وعلى قائمة الضرائب، أما قائمة الورثة التي وضعها القانون 1858 م، فقد توسعت بشكل كبير سنة 1867م وهنا ركز معظم الباحثين على تشابه أحكام الميراث وأحكام الملكية الخاصة، وهكذا قانون 1858م قد كفل قدرا أكبر من الإقامة المستقرة، وزاد من إنتاج المحاصيل والتدفق المستمر للضرائب.[2]

ج/ أهدافه:

كان الغرض من قانون الأراضي التخلص نهائيا من بقايا نظام الالتزام والإقطاعات العسكرية وتحسين أحوال الفلاحين فنظم الأراضي الميرية[3] والمتروكة ،[4] وألغي تبعية الفلاحين التي كانت عند أصحاب التيمارات[5] هذا في الظاهر أما أهدافه الباطنية كان القصد منه تحقيق الرغبة المتنامية للقوى الأوروبية بزيادة مداخيلها من الأرض وكإستجابة أيضا للضغوط الأوروبية المتزايدة على إسطنبول لتسديد ديونها المتراكمة نتيجة جهودها المستمرة لمركزة الدولة وتحديثها.[6]

د/ إنعكاساته: لقانون الأراضي عدة انعكاسات منها:

---

[1] إينالجيك، المرجع السابق، ص 623.

[2] نفسه، ص 624.

[3] **الأراضي الأميرية**، وهي التي تمتلكها الدولة العثمانية وتمنح الإستفادة منها بشروط معينة لبعض الناس منهم أصحاب اليتمار والزعامت والخاص وغيرها من المنح، للمزيد أنظر صابان، المرجع السابق، ص 27.

[4] **الأراضي المتروكة**، وهي المراعي والمحاصد وغيرها من الأراضي التابعة ملكيتها للدولة غير أن الإستفادة منها كانت عامة، وكانت ضريبتها المقطوعة يدفعها المستفيد. نفسه، ص 27.

[5] طقوش، المرجع السابق، ص 406.

[6] نشوان الأتاسي، **تطور المجتمع السوري (1831 – 2011)**، ط 1، أطلس للنشر والترجمة الإنتاج الثقافي، بيروت، 2015، ص 30.

نرى أنه عندما وضع القانون موضع التنفيذ جاءت نتيجته على غير ما كان يتوقع منه فقد كان الفلاح فقيرا عاجزا عن دفع قيمة الأرض، بينما كان الملتزم المال والخبرة فسجل الملتزمون بإسمهم مساحات واسعة من الأراضي، وتحول الفلاح إلى مجرد أجير لدى هؤلاء الملاكون الكبار، كذلك سجل شيوخ العشائر الأراضي بإسمهم وأصبحوا هم الملاكون وأفراد العشيرة عمالا أو أجراء عندهم،[1] ونرى أن الغرض الفعلي من هذا القانون لم يتحقق بل أنه أدى إلى عكس ما كان مرجوا منه فبدلا من أن يكون له دور في تشجيع الفلاحين على تسجيل الأراضي المملوكة للدولة الميري بأسمائهم، لمنع وجود أية وساطة بين الدولة والمزارعين تسيطر على الإنتاج على حساب الطرفين ولتأمين تدفق ثابت لخزينة الدولة، وكذلك لترجيح ميزان القوة في الولاية لصالح الحكومة المركزية، لكن الذي حصل هو أن تسجيل الأرض المستند إلى صكوك التمليك كما نص القانون، أرعب الفلاحين إذ اعتقدوا أن الهدف منه هو تسهيل فرص الضرائب والسوق إلى التجنيد الإلزامي، ولم يكونوا على علم بمنافعه فقاموا بتسجيل أراضيهم بأسماء الأموات من أفراد العائلة أو بأسماء كبار أسياد المدينة أو أعيان الريف وإستنادا إلى وعد الفلاحين بحمايتهم من تدخل الدولة بشؤونهم تملكت بعض العائلات القوية حقوقا شرعية بمساحات واسعة من الأرض، وحتى عندما كان بعض الفلاحين يغامرون بتسجيل أراضيهم بأسمائهم، وكانت رسوم التسجيل المرتفعة تمنعهم من ذلك في الكثير من الأحيان ، وكذلك كانت أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الرسوم تحول للدولة أو تعرض للبيع في المزاد، ومن مساوئ هذا القانون كذلك أنه فرض على الفلاح عقوبة تتمثل بفرض ضريبة إضافية عليه أو رسوم التسجيل أعلى فيما إذا إمتنع عن زراعة أرضه لثلاثة مواسم متتالية وعادة ما يكون ذلك بسب عجزه عن شراء البذارة أو الأدوات اللازمة، فإذا عجز عن التسديد تذهب أرضه إلى المزاد نفسه وبهذه الطريقة غدا الكثير من الفلاحين مستأجرين للأرض أو مشاركين في المحصول مقابل جهدهم بعد أن كانوا مالكين لها وهذا ما جعل مصير الفلاحين من

[1] سليمان نوار، المرجع السابق، ص 176.

صغار الملاك مهددا أكثر فأكثر[1]، كذلك إنعكس هذا القانون على واقع الأوقاف بحيث حظر تحويل الأراضي الأميرية أوقافا أدى إلى نقص العديد من الأراضي التي يمكن أن تتحول أوقافا[2].

3/ إنشاء المدرسة الزراعية:

أ- نشأة المدرسة الزراعية:

بدأت المحاولات الأولى في التعليم الزراعي في عهد التنظيمات فالمعروف أنه وقعت محاولات لإقامة مدرسة زراعية عام 1848م بالقرب في اسطنبول تحت إسم (زراعت تعليمخانه سي) وكان القصد من إقامة تلك المدرسة هو تحسين زراعة القطن وتوفير الخيوط اللازمة منه لمصنع النسيج الذي أقيم آنذاك في حي (يدى قوله).

وفي عام 1848م تم تحويل مزرعة أياماما في ناحية (يشيل كوى) إلى مركز تعليمي، وبدأت هناك أولى عمليات التدريب على زراعة القطن،وفي نفس العام تم تكليف احد الخبراء الأمريكيين يدعى داويس للتعليم في المدرسة. ثم عين إلى جانبه اغاطون أفندي مترجما له وكان من أوائل الشبان العثمانيين الذين درسوا العلوم الزراعية في فرنسا. وبعد مضي ثلاث سنوات تم ربط المدرسة بنظارة الأشغال العامة في سنة 1850م وعين عليها مدير عرف باسم حاجي أفندي آغا، غير أن المدرسة لم تلبث بعد فترة أن أغلقت أبوابها بسبب غياب التلاميذ وعدم وجود الكتب المدرسية المعدة باللغة التركية ولم تظهر الحاجة الماسة والضرورة الملحة لإفتتاح مدرسة زراعية جديدة إلا خلال عامي 1878م. 1879م عندما تولى أحمد جودت باشا نظارة التجارة والزراعة، وكان المحرك لتلك المحاولة شخص يدعى أماسيان أفندي الذي جرى تعيينه على مديرية الزراعة التي شكلت لأول مرة في الوزارة آنذاك وكان قد درس العلوم الزراعية في فرنسا، غير أن تحقيق المحاولة إمتد طويلا، إذْ إستمر حتى عام 1891م بعد أن تم أولا شراء قطعة أرض (حلقة لي)[3] وإقامة المباني اللازمة عليها ، وفي 18 أوت 1884م تم إعداد وإصدار لائحة تنظيمية للمدرسة من قبل نظارة التجارة والأشغال العامة ولما إنتهى العمل من بناء المدرسة نقل إليها

[1] الأتاسي ،الرجع السابق، ص 30.

[2] سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي**، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشمارات، بيروت، 2011م، ص 27.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق، مج 2، ص 565.

طلاب فصول البيطرة الذين كانوا يدرسون داخل مدرسة الطب أما طلاب الزراعة الأصليون فقد بدأ قبولهم حتى بعد عام، وأطلق على المدرسة الجديدة في حلقه لى إسم مدرسة الزراعة والبيطرة[1].

ب– تأسيس المدرسة الزراعية:تأسست المدرسة الزراعية في سنة 1892م في إستانبول وألحق بها مدرستان أخريان في سالونيك[2] وبورصة، وساهم الخريجيون منها في نشر طرق الزراعة الحديثة في البلاد، وإتخذت خطوات عديدة إستمرارا للجهود السابقة في سبيل حل مشاكل المزارعين التي تمثل أكبرها في الحصول على المال اللازم لشراء الحبوب والمعدات بعيدا عن تحكم الدّائنين والفوائد المرتفعة، وتوجهت هذه الخطوات بإنشاء المصرف الزراعي سنة 1888م والذي انتشرت فروعه بسرعة وزادت عن أربعمائة فرع وقام بدور الممول الرئيسي لرأس المال الزراعي وأصبح أيضا المصرف الأكبر في الدولة وكانت نسبة الثلثين من أرباحه الصافية تمول المدارس الزراعية والحقول النموذجية وبرامج توزيع البذور وتجارب الأدوات والآلات الزراعية، وقد قام بإدارته النخب المحلية وعلى فروعه وإستخدام كبار موظفي الدولة أرباحه في أغراض أخرى، ورغم الأعباء المتفرقة الكثيرة التي حملها والإنجازات المتشعبة التي قام بها، فقد تطورت الزراعة بشكل ملحوظ في عهد عبد الحميد الطويل وقد ساعد هذا التطور مد السكك الحديدية التي شجعت على زراعة المزيد من المحاصيل لأن عملية التسويق أصبحت سهلة بعد تسهيل عملية النقل كما ساعد هذا التطور إستيراد الآلات الأجنبية التي جلبها مندوبو الشركات وسهلت الحكومة دخولها من الإعفاءات الجمركية التي كان للمجالس القروية دور فيها وساعدت السلالات المحسنة التي جلبت من الخارج على تطوير زراعة[3] غلاتها المتنوعة، وقد كان لإنشاء الجمعيات العثمانية في أوروبا دور مهم في دعم هذه النهضة الزراعية، وقامت الغرف التجارية العثمانية في أوروبا بتسويق الإنتاج الزراعي العثماني، ويلاحظ

---

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق ، مج 2 ص 566.

[2] **سالونيك**: مدينة في تركية الأوروبية، في مقدونية هي مركز الولاية واللواء اللذين تحملان الإسم نفسه، في عمق خليج سالونيك سكانها حوالي 80000 نسمة، مركز تجاري مزدهر مقر إسقفيه يونانية تتبع بطركية القسطنطنية، استولى عليها يوسانياس في سنة 315م، أعاد كاسندر بناءها وأطلق عليها اسم زوجته تسالونيكا، خضعت سالونيكا للرومان بعد معركة بيدنا، أصبحت عاصمة مقدونية ثم مستعمرة رومانية استولى عليها الاتراك سنة 1430م. للمزيد أنظر موستراس، المرجع السابق، 301،302.

[3] محمد شعبان صوان، **السلطان والمنزل الحياة الإقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية**، ط 1، دار الروافد الثقافية، بيروت، سنة2013م ،ص 61.

بعض المؤرخين من قياس عدة مؤشرات نسبة نجاح السياسة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي العثماني وأن الحبوب كانت هي الإنتاج السائد سواء من جهة المساحة أو قيمة العائد وأن اللجوء إلى استيراد الطعام حدث فقط حين طغى إنتاج القطن في بعض الفترات لتلبية حاجة السوق الغربية[1]

ومنه نستنتج من خلال هذا المبحث أن الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر قد تبنت عدة تغيرات مست الجانب المالي والزراعي وقد عملت على تجاوز القيود القديمة وتبنت التغيرات الحديثة ،ورغم هذه التغيرات التي أحدثتها إلا أن الدولة دخلت في أزمة مالية كبيرة بسبب الديون المتراكمة عليها ،والتي لها أثرا كبيرا في ضعف الدولة وتدهورها .

[1] صوان، المرجع السابق، ص 62.

المبحث الثاني: الصناعة في الدولة العثمانية خلال القرن19م.

المطلب الأول: الصناعة الثقيلة (العسكرية).

1- صناعة الترسانة العامرة.

2- صناعة الطوبخانة العامرة.

3- صناعة البارودخانة العامرة.

المطلب الثاني: الصناعة الخفيفة.

1- صناعة النسيج.

2- صناعة الصّباغة والدّباغة.

3- صناعة السراجة وصناعة القصب من الذهب والفضة.

المطلب الثالث: صناعة طوائف أرباب الحرف والصنايع.

1- نظام الإحتكار بين أرباب الحرف والصنايع (الكدك).

2- نظام الإحتساب.

يقتضي الأمر من كل دولة قوية في المجال العسكري أن تعني بتصنيع آلاتها ومعداتها الحربية، وأن تقيم المصانع والورش لأجل ذلك، وكان تصنيع تلك الآلات والمعدات التي إحتاجتها الجيوش العثمانية وهي في المعارك على مدى تاريخها الطويل، في المصانع والورش العثمانية وفي بعض المدن على رأسها إسطنبول منشآت عدة مثل الترسانة والطوبخانة والبرود خانة وغيرها من الصناعات الأخرى.

المطلب الأول: الصناعة الثقيلة (العسكرية).

أ– صناعة الترسانة العامرة:

أطلق العثمانيون على المنشآت التي تقوم بصناعة السفن وتجهيزها اسم (**دار الصناعة**) أو (**ترسانة**) وهو الإسم الأكثر شيوعا (لعلها أصلها من **Darsena** أو **Arsenal** أو غير ذلك في اللغة اللاتينية ثم إنتقلت إلى التركية في شكل: ترسانة[1] وهي منشآت تقوم بصناعة السفن، وكان للدولة العثمانية التي تحيطها البحار من كل جانب ترسانات على شواطئ بحر الأسود وبحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وعلى شواطئ نهري الدانوب والفرات[2].

كان وضع الأسطول العثماني في القرن الثامن عشر قد تدنى كثيرا في مواجهة التقنية الغربية المتقدمة، وتعرض إزاء ذلك للعديد من الهزائم. وإنطلاقا من فكرة إنشاء السفن بالتقنيات الجديدة وتنشئة الفنيين المتخصصين أقامت الدولة عام 1773م المهند سخانة[3]البحرية الهيمايونية، ولكن عندما إعتلى السلطان سليم الثالث[4] العرش لم يكونوا حتى ذلك الوقت يملكون أسطولا بحريا حديثا وكان قائد الأسطول العثماني آنذاك كوجوك حسين باشا الذي كلف بتنظيم الأسطول

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 730 .

[2] عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار، **التنظيمات الحرفية والصناعية المحلية في العهد العثماني** ، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، ع 43، عام 2016م ص226.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 735

[4] **السلطان سليم الثالث:** تولى السلطة بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول عام (1203هـ-188م)، إهتم بالإصلاحات وتقوية الأسطول، كانت الأحوال السياسية مضطربة والحروب قائمة بين الدولة العثمانية وروسيا، ونظرا لإقدام السلطان سليم على الإصلاحات وإنشاء فرقة النظام الجديد فقد ثار الجنود والإنكشارية وساندهم الأعيان ضد النظام الجديد إلا أن الثوار قرروا عزل الخليفة وعزله من الحكم، للمزيد أنظر، أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ص 127-128.

والترسانة قد إستطاع بهمته وجهوده أن يعيد إلى العمل فمس عشرة ترسانة كانت معطلة، ويصنع 45 سفينة حتى أصبح الأسطول العثماني في حالة ممتازة.

أما في عهد السلطان محمود الثاني (**1808م–1839م**) إهتمت الدولة بالشؤون البحرية قدر إهتمامها بالشؤون الأخرى فأقامت حوضا ثالثا بجوار الحوض الحجري الذي أقامه المهندسون السويديون في الترسانة على أيام السلطان سليم الثالث، وزادت سرعة العمل في إنشاء السفن داخل سينوب[1] وكمليك[2] وبدروم التابعة للترسانة العامرة وأقيمت في الوقت نفسه ورش أخرى جديدة في أماسره، وسمسون وآلاشهر، وتضاعفت الجهود بعد ذلك حتى جاء عام 1827م الذي أحرق فيه الأسطول العثماني في نوارين[3]على أيدي الأساطيل المشتركة من روسيا وفرنسا وإنجلترا[4].

وفي تلك الأعوام وقع التحول في تقنيات صناعة السفن، وأخذت السفن البخارية تحل محل السفن الشراعية، فقد بدأت صناعة السفن البخارية لأول مرة في أمريكا عام 1808م، ثم لم تلبثا أن انتقلت إلى أوروبا بعد فترة وجيزة، أما الأسطول العثماني فقد بدأ تعرفه على أول سفينة بخارية إنجليزية عام 1827م وإشترى الثانية عام 1829م، وبذلك يكون العثمانيون قد نجحوا في مسايرة العصر، بل شرعوا في إستخدام السفن المصنوعة في الورش الأوروبية ضمن وحدات الأسطول العثماني وبعد ذلك بعام واحد بدأت في الترسانة العامرة تحت إشراف مهندسين أمريكيين صناعة السفن من نوع الكروت والبريك[5][6].

---

[1] **سينوب** :**Sinob** مدينة في تركية الأسيوية (الأناضول)، مركز اللواء الذي يحمل الإسم نفسه،في ولاية قسطموني، على البحر الأسود، فيها حوالي 8000 نسمة، كانت سينوب أهم المستعمرات اليونانية في البحر الأسود، كان أهالي المدينة يعظمون أوتوليكوس بوصفه مؤسس مدينتهم، وهو من أصحاب هرقل وواحد من الأرغيين، حكم سينوب على التوالي مستوطنون من ميلة، وأفس، ثم السيمريون، والأثنيون، للمزيد أنظر ، موستراس، المرجع السابق ، ص ص315-316.

[2] **كمليك**: **Cuémlik** مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول)، في ولاية خداوندار، في عمق إنجير ليماني أو خليج مدانية، للمزيد أنظر ،نفسه، ص427.

[3] **نوارين**: (أكتوبر 1827م) معركة بحرية نشبت بسبب تحرش أساطيل فرنسا وإنجلترا، بقيادة الأميرال كورنجتن، بالأسطولين التركي والمصري خلال حرب الإستقلال اليونانية حين رفضت تركيا إجلاء جنودها من المورة، للمزيد أنظر، علي مولا، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، مج7،المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري، لبنان، سنة 2010م، ص3418.

[4] إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص735.

[5] نفسه، ص ص735-736.

[6] **البريك**: أسرع سفينة حربية شراعية، ذات مستودع واحد وعمودين، للمزيد أنظر، صابان، المرجع السابق، ص61.

والفرقاطة[1] وفي عام 26 نوفمبر1837م جرى تدشين أول باخرة أطلق عليها "أثر خير" وجرى في تلك الآونة في الترسانات الأخرى خارج إسطنبول أيضا إنشاء سفن كانت تأتي محركاتها من أوربا، بينما يتولى الأتراك صناعة الأقسام الأخرى بكاملها لكن في الأعوام التي تلت ذلك دخلت بواخر كثيرة صنعت في ورش أوروبا في الأسطول العثماني، حتى تحول في عهد السلطان عبد العزيز[2] إلى قوة ضخمة إلا أن أغلب بواخره كان يجري تصنيعها وتجهيزها في أوربا خاصة إنجلترا[3] .

ب– الطوبخانة العامرة:

تعرف الطوبخانة بأنها دور لصناعة المدافع وهي موجودة في البورصة وأدرنة[4] قبل فتحهم إسطنبول وقد إستخدم العثمانيون المدافع لأول مرة في حربهم في إمارة أبناء قرمان عام1326هـ[5] وعندما فتحت القسطنطينية كانت أولى المنشآت التي أقيمت بها زمن السلطان محمد الفاتح "الطوبخانة العامرة" في الحي الذي لايزال يحمل إسمها[6] وخلال القرن الثامن عشر الميلادي تعرضت تعرضت الطوبخانة لحريق مهول، أدى إلى خرابها فأعيد بناؤها في النصف الأول من القرن الثامن عشر، ثم جرى تطويرها في النصف الثاني من القرن نفسه لتلبية الإحتياجات، وأضيف إليها عدد

---

[1] **الفرقاطة:** من أكبر سفن الأسطول العثماني الشراعية، ذات المجاديف يحرك كل إثنين أو ثلاثة مجدافا، كان يوجد على متنها ثمانون بحارا أثناء الحروب، بالإضافة إلى قبطان ودليل وعريف وتجاره ومساعده، ونظرا لسرعتها الفائقة كانت تقوم مقام الشرطة المتنقلة في العمل والتنسيق وذلك في حالة عدم وجودها مع الأسطول، للمزيد أنظر، صابان ، المرجع السابق ،ص 163.

[2] **السلطان عبد العزيز:** من مواليد 8فبراير 1830م، تولى الحكم في 7جويلية سنة 1861م وإستمر إلى سنة 1876م، كانت فاتحة أعماله إقرارا لوزراء في مراكزهم من أهم إصلاحاته قانون الولايات 1864م تميز عهده باستيراد حركة المعارضة وإستفحالها مدعمة من القطاعات، فكان تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية وعجز السلطان وفساده أن أصدر شيخ الأسلام فتوى بخلعه سنة 1876م، للمزيد أنظر، المحامي، المرجع السابق، ص102.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص136.

[4] **أدرنة:** مدينة في تركية الأوربية، مركز ولاية ولواء أدرنة، تقع عند ملتقى نهر مريج (**Maritza**) وطونجة وأرده، عدد سكانها حوالي 150000نسمة، فيها آثار جميلة ، مقر أسقفية يونانية، تتبع بطركية القسطنطينية، أسس أدرنة أدريان، فوق موقع مدينة أوسكوداما **Uscudama** القديمة، ثم صارت عاصمة إقليم هيموسن، إنتزعها مراد الأول سنة 1360م من ايدي اليونان، فكانت العاصمة الأوروبية للإمبراطورية العثمانية حتى تم فتح القسطنطينية، وظلت لبعض الوقت بعده مكان الإقامة المفضل لبعض السلاطين، سنة 1829م، إحتلها الجنرال الروسي ديبيتش بجيش صغير، ثم إنتهت الحرب بعقد معاهدة أدرنة مع الأتراك، للمزيد أنظر، موستراس، المرجع السابق، ص ص35-36.

[5] الحسين ، المرجع السابق، ص226.

[6] بنحادة، المرجع السابق، ص171.

جديد من ورش صناعة المدافع(أنظر الملحق رقم 2). أما في القرن التاسع عشر الميلادي فقد دعموها بالمنشآت التي تتفق والتقنيات الحديثة بحيث تعرضت المدفعية العثمانية لحملة جديدة من التطوير مع ظهور المدفع السريع الطلقات الذي أعد النموذج الخاص به أحمد ثريا أمين بك سنة 1866م[1]، وقد كانت المدافع بعد إعدادها وتصميمها في الطوبخانة تجري عملية صبها في مصنع جديد زيتين بوربي، سنة1843م وسقي حديدها، أما عملية الخرط والسحج فكانت تجري في الطوبخانة، وبدا هذا المعمل ينتج إبتداء من سنة 1850م المدافع والسيوف والبنادق وقطع الحديد المستعملة في سروج الخيول، وهذا المعمل من أغلى معامل الدولة حيث كلف إنشاؤه 50000قرشا، يكتفي بصناعة الأسلحة بل توجه أيضا إلى تلبية حاجيات السوق المحلية جزئيا من بعض السلع كالأنابيب الحديدية وأدوات فلاحية مختلفة[2] .

لقد كانت عملية التصنيع تتم داخل الطوبخانة الموجودة في إسطنبول تنتج أنواعا مختلفة من المدافع التي كانت تستعمل عند محاصرة القلاع إلى المدافع التي كانت تستعمل إنطلاقا من السفن مرورا بالمدافع التي كانت تجر وتستعمل لدك القلاع[3].

وقد صنع العثمانيون القذائف من الأحجار الصلدة والحديد والرصاص وتجري عملية صناعة القذائف الحديدية بوجه عام في الأماكن التي يستخرج منها معدن الحديد مثل بيله جيك في الأناضول ورودنيك داخل سنجق سمندرة في الروملي، أما عن عملية إطلاق القذائف إلى الهدف المحدد كانوا يستعينون لذلك بالطاقة المتولدة من إشتعال مادة البارود[4].

أما في عهد السلطان عبد العزيز(**1861م–1876م**) طور الأسلحة جيشه بمدافع كروب ومارتيني الأمريكية وأوصلها إلى أحدث المستويات[5]، كما أصلح دار المدفعية وأدخل فيها المعدات والآلات الحديثة، حتى صار بإمكانها صنع كافة الأسلحة على الطراز الجديد[6].

---

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص737.

[2] بنحادة ،المرجع السابق ، ص184.

[3] نفسه، ص185.

[4] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص738.

[5] يلماز أزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سلمان، مج2، ط1،مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول، سنة1990،ص405.

[6] الصلابي، المرجع السابق، ص434.

ج- صناعة البارود خانة العامرة:

كانت أول بارود خانة عثمانية (أنظر الملحق رقم 3)في إستانبول هي التي أقيمت في آت ميداني، فلما إحترقت في أواخر القرن 15م بفعل الصواعق أقاموا واحدة أخرى بدلا منها في الكاغد خانه ويوجد البارود في مدن أخرى مثل إزمير[1] وسيلانيك[2]، وقد كان يصنع من ملح البارود والكبريت وفحم الصفصاف ويتم إستخراج ملح البارود من أماكن متعددة في الأناضول والروملي[3] وكان يجهز قسم من ذلك الملح في المصانع المقامة بالقرب من محل إستخراجه، ثم يرسل إلى إستانبول، وتتلقاه إستانبول من المحاجز الموجودة في أنقرة وقيسري وقونية وآق شهر وآيدين، ولكي يأخذ ذلك الملح الحالة التي تجعله صالحا لصناعة البارود كان يجري غسله وإذابته، وتتم عملية الغسل في أربعة أحواض منفصلة تكون درجة حرارة الماء فيها 18 مئوية، ثم تنتقل إلى مرجل لغليها في درجة تتراوح بين 60-70 مئوية، ثم تنتقل إلى الحوض بالمضخة، وبعد أن يجري خضها في الحوض الأول[4]في درجة حرارة 30-35 مئوية، وفي الثاني في درجة حرارة 20-25مئوية يعاد عليها في المرجل، ويستخرج الملح منها، وبعد أن يتبخر الماء منه تجري عملية ملئه في براميل خشبية، ثم يغسل وفي النهاية تجري إذابته في فرن الصهر إلى أن تنفصل عنه المواد الغريبة ثم يجري تفريغه في القوالب[5].

وكان يجري إستيراد القسم الأعظم من الكبريت، أما القسم الآخر فكان يأتي من منطقة شرق الأناضول، وهذه المواد الثلاث التي يصنع منها البارود كان يجري سحق كل منها على إنفراد، وتنعيمها في الدولاب ثم يخلط الجميع، وتتوقف جودة البارود على الدقة في إتباع خطوات التصنيع وعلى الضبط الجيد للنسب بين المواد، لأن قدرة المدفع على إطلاق القذيفة وإيصالها إلى الهدف

---

[1] **إزمير: Izmir** مدينة في تركة الأسيوية الأناضول، على خليج في الرخبيل، مركز ولاية آيدين ولواء صوغله، تعد150000 نسمة تقريبا، مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية، ينسب إنشاؤها إلى إمرأة أمازونية إسمها سميرن، أما هيرودوتش، فيقول إن للمدينة جذور أيولية، حوالي سنة 688 قبل المسيح، دخلت إزمير في الإتحاد الإيوني فتحها السلطان مراد الثاني سنة1424م، للمزيد أنظر ، موستراس، المرجع السابق، ص ص 52-53-54.

[2] الحسين، المرجع السابق، ص226-227.

[3] **الأناضول الروملي**: كانت تشمل بلغاريا ورومانيا وجزء كبير من يوغوسلافيا وجزء من شمال اليونان، للمزيد أنظر، المحامي، المرجع السابق، ص333.

[4] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص740.

[5] نفسه، ص740-741.

تتوقف على طاقة البارود في الإشتعال. ولكي يتم التأكد من تصنيع البارود الجيد تقرر في حالة عدم خروج البارود المصنع بمستوى البارود الإنجليزي أن يقوم ناظر البارود خانة بتلافي الخطأ وشراء بارود إنجليزي بمقدار البارود الرديء الذي أنتجه.

ويشكل القطن المادة الأساسية في البارود القطني الذي بدأ إنتاجه بعد عام 1860م، ويتم ذلك بنزع بذور القطن ثم تنديفه وغسله بالماء وتنظيفه، ثم وضعه لمدة في خليط من النتريك (HNO_3) وحامض الكبريت (H_2SO_4)، ثم يجري تجفيفه لنحصل بعد ذلك على البارود القطني ، وهو يشبه في هيئته القطن الرديء ولكنه أكثر منه خشونة، وذو خصائص مطاطية، كما تتولد عند فركه ودلكه طاقة كهربائية، أما البارود المنعدم الدخان فكان يتم الحصول عليه بمعاملة البارود القطني بالنتروجلسرين، وبعد تجميده يجري تحويله إلى صفائح، فكان يستخدم منه في المدافع حبات غليظة مثل البارود المنشوري، أما في البنادق فكانت له أشكال مختلفة لحجم البندقية[1]

[1] إحسان أوغلى ، المرجع السابق، ص741.

المطلب الثاني: الصناعة الخفيفة.

1- صناعة النسيج:

كانت صناعة النسيج اليدوي قد قطعت شوطا كبيرا من التقدم في الدولة العثمانية حتى القرن 19م، وكانت الأنوال اليدوية في المنازل أكثر إنتشارا في مدن الصناعات النسيجية عنها في المعامل والورش الكبيرة، وإنتشرت صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية في أماكن بعينها، بينما كانت صناعة المنسوجات القطنية موزعة على أماكن كثيرة في أنحاء البلاد[1].

وكانت تكنولوجية النسيج التركي في عام 1800م، لاتزال أرقى في أوربا، تطورت صناعة النسيج الأوروبي بعد هذا التاريخ بالإختراعات الجديدة وإضطرت الدولة العثمانية، إلى إستعمال تلك الآلات، إلا أن آلات النسيج الإنجليزية الحديثة قضت على تفوق المنسوجات العثمانية خلال القرن19م[2].

أ- المنسوجات الصوفية:

كان الشعر مادة لأشهر المنسوجات الصوفية المعروفة في الأناضول[3] وهو شعر الماعز الناعم وحده، وعرفت صناعة[4] نسجه في أنقرة[5] وضواحيها، ففي أنقرة كان يوجد في كل بيت تقريبا نول لنسجة.[6]

وبهذا نجد مصنع للأقمشة الصوفية للجيش في بالكشير غربي الأناضول، واقتضى الأمر عقب الاصلاحات التي أجريت في المجال العسكري في الربع الثاني من القرن 19 م أن تتضاعف

---

[1] إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص742.

[2] أوزتونا، المرجع السابق، ص591.

[3] إينالجيك، المرجع السابق، ص618.

[4] أكمل الدين إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص742.

[5] **أنقرة ankara**: مدينة في تركية الآسيوية الأناضول، على نهر أنقرة صوبي مركز اللواء الذي يحمل الإسم نفسه، في ولاية بوزاووق، يعيش فيها حوالي 30000 نسمة، مقر أسقفية، يونانية تتبع بطركية القسطنطينية، فيها آثار يونانية ورومانية جميلة أسس المدينة الفريجيون حوالي سنة 650 قبل الميلاد، ثم صارت عاصمة الغلاطين التكتوساج، وفي العصور الأخيرة للإمبراطورية الرومانية، عاصمة الغلاطين السالوتير، حكمها كل من الفرس والعرب، والسلجوقيين، ثم الفرنجة الذين جاؤوا مع الحملة الصليبية الأولى وملوكها 18 سنة، أمام أسوارها خسر السلطان العثماني بايزيد يوم 20 يوليو سنة 1402 م معركته المشهورة أمام تيمورلنك ووقع في أسره ،للمزيد أنظر.موستراس، المرجع السابق، ص 115 – 116.

[6] إحسان أوغلي، المرجع السابق، ص 742.

فعاليات مدن صناعة العبّا،سواء في منطقة الروملي أو في غرب الأناضول، واختلفت أطوال ثوب العبّا وعرضه من مدينة إلى أخرى، واختلفت أسعاره تبعا لذلك ففي عام 1836 م كان ثمن ثوب مدينة إسليمية 16 قرشا، وثوب نتار جازاري 33 قرشا، أما ثوب باليكشير فكان ثمنه في حدود 27 قرشا،[1] وعلى الرغم من الجهود لتي بذلت للحصول على المعدات والآلات من فرنسا، فإن المصنع بقي غير مكتمل سنة 1849 م وثمة مصانع أخرى للدولة يرجع تاريخها إلى منتصف أربعينيات القرن 19م ، تضمنت مصنعا كبيرا بالقرب من إزميت(أنظر الملحق رقم 4).[2] لصناعة الأقمشة الصوفية والطرابيش ونجد أن مصانع إزميث، فقد عاشت حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية ونجد أن الكثير من المصانع سعت الدولة لضمان مواد محلية من المواد الخام، مثل قطعان أغنام الميرينو الأسبانية الغنية بالأصواف بالقرب من بورصة، كما تعاقدت مع البدو لتقديم الصوف لمصنع باليكشير.[3]

ولقد كان مصنع الأقمشة الصوفية في باليكشير يستخدم الغزاليين من قبيلة حراميان، وخطط ضابط عسكري متقاعد لبناء مصنع لنسج الصوف في مدينة قان ولم تعرف النتائج بشكل أكيد.

وتراجعت صادرات الصوف الخام بحدة في سالونيك بسبب زيادة إنتاج الأقمشة الصوفية للجيش وللمستهلكين المحليين، وبحلول منتصف تسعينات القرن 19 م، كانت المصانع المحلية تستهلك أربعة أخماس الإنتاج الكلي من الصوف في الإقليم.[4]

ب– المستوجات الحريرية:

كانت صادرات الدولة هي الدافع لبناء معظم المصانع أو محاولة بنائها قبل سنة 1849م، وكلها تقريبا كانت في منطقة إسطانبول، وبعد ذلك لعب رجال الأعمال من القطاع الخاص دورا متزايد

[1] إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص 742.

[2] **إزميت**: هي مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول) في عمق خليج يحمل الاسم نفسه، على بحر مرمرة، مركز لواء قوجة إيلي، في ولاية خداو نكار، فيها حوالي 3000 منزل تشتهر بتجارة الخشب والملح، مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية أسس المدينة نيقو ميدس، غالبا ما نشأت صراعات بين ملوكها وملوك سورية، فاستعانوا عليهم بالغاليين، وأقطعوهم أحد أقاليمهم، فسكنوه وصار إسمه غلاطية، طردهم ميتريدات مرتين من عاصمتهم، للمزيد أنظر ، موستراس، المرجع السابق، ص 50 ، 51.

[3] إينالجيك، المرجع السابق، ص 682.

[4] نفسه، ص 682، 685، 686.

الأهمية، بدءا من تأسيس مصانع غزل الحرير في بورصة، وبعد سبعينات القرن 19 م، صاروا هم المجموعة السائدة في بناء المصانع وتشغيلها.[1]

وبهذا توضح صناعة الحرير في بورصة أيضا الطرق المعقدة التي اتبعها رواد الأعمال العثمانيون للتكيف مع التحولات في التكنولوجيا والسوق، كما أن مصير صناعة بورصة يشجع أيضا على القيام بدراسة أعمق للصناعة العثمانية وتحدي المفاهيم الشائعة عن التدهور.

ولهذا اجتمعت المنافسة من نساجي الحرير الأوروبيين، ومراسيم الاصلاح التي أصدرتها الدولة، وتغير الأذواق وانخفاض أسعار البضائع القطنية بشكل حاد معا ضد حرفة نسج الحرير القديمة في بورصة خلال النصف الأول من القرن 19م كانت بورصة تنتج سنويا أكثر من مئة ألف قطعة من البضائع الحريرية المصنعة التي تدرجت ما بين أقمشة بلوزات النساء ومن الواضح أن ذلك الإنتاج كان قياسيا وهو فقرة كبيرة في الإنتاج لم تحدث سوى بعد سنة 1808م.

كذلك كانت منظمة بورصة تقدم عزل الحرير اللازم للسداة للنساجين المحليين وبكميات كبيرة حوالي **500 آقة في الشهر** لصناع استانبول العاصمة وكان موظفو الدولة يطالبون ببيع الحرير الخام بالأسعار المحددة من قبلهم لكن كان المشترون الأجانب يقدمون أسعارا أعلى كما كانوا باستمرار يوقفون الامدادات، وفي بعض الأوقات صار النقص في الحرير الخام خطيرا وحرجا ولإزالة هذه المشكلة، اشتكى نساجو الحرير باستانبول سنة 1810م مطالبين بالحق في إنتاج الحرير الخام الذي يحتاجونه بأنفسهم وبشكل أكثر عمومية، سعت الحكومة إلى حل المشكلة بإصدار مرسوم يقضي بعدم بيع الحرير الخام إلى النساجين الاجانب أو المحليين باستثناء نساجي استانبول وبورصة[2].

كذلك فوضى صناعيو المنسوجات الأوروبيون مكانة صناعة الأقمشة الحريرية في بورصة بالمضاربة على أسعار مواد الصباغة الطبيعية، وبحلول الأربعينات كان إنتاج الأقمشة الحريرية قد هبط إلى **20 ألف قطعة** تقريبا كانت كلها للاستهلاك المحلي ، وفي السنوات العشرة التالية هبط الانتاج إلى ما بين **12–15 ألف قطعة** وخلال هذه الأزمة سعى عزت باشا من ناحية بورصة

[1] بنالجيك، المرجع السابق، ص 681.

[2] نفسه، ص ص693.692

إلى إعادة تنظيم نساجي الحرير المحليين وفي البداية سعى فقط نحو النساجين المحليين وكون شركة معهم بحيث يقسم الارباح معهم بالتساوي.

حدثت تغيرات وظيفية هامة في بورصة أثناء العقود الأربعة من القرن فقد فوضى النقص الذي بلغ 80 في المئة من ناتج الحرير المحلي معيشة نساجي الحرير بالتأكيد ومن ناحية أخرى. فإن منتجي الحرير الخام واجهوا سوق تصدير تنمو بسرعة فيما حل العزل القطن وبرزت أنشطة أخرى صناعية لتحل محلها، فقد تحول كثير من نساجي الحرير إلى إنتاج الأقمشة القطنية، اعتمادا على الغزل البريطاني، أما فيما بين منتصف الأربعينيات والخمسينات من القرن[1] 19م تضاعف إنتاج الحرير الخام مرة ثانية ولكن هذه المرة بتكنولوجيا جديدة ففي تحول سريع بشكل ملحوظ استكمل في غضون 15 سنة صارت بكرات الحرير التي يدويا موجودا في مصانع تعمل بقوة البحار وتستخدم ألاف العمال وربما تكون بدايتهم مع عائلة جنيرال التي وفدت غلى بورصة سنة 1834م وأسست مصنعا للغزل حاملة معها التكنولوجيا الجديدة ورأس المال الأولي.

استمر نمط العمالة النسائية التي تعمل موسميا لقاء أجور منخفضة في المصانع التي تدار بطاقة البخار الإنتاج بصناعة نصف مصنعة مخصصة التصدير حتى نهاية الفترة وفي نصف القرن الذي أعقب سنة 1860م تأرجح الإنتاج الخام بحسب الطلب في السوق العالمية سريعة التقلب، وقد هبط الإنتاج بشكل حاد في الستينات والسبعينات من القرن 19م وحتى أواخر الثمينينات ثم ارتفع الإنتاج بفضل الطلب العالمي. وخلال القرن. تزايد إنتاج بورصة من الحرير الخام عشرة أضعاف حدت معظمة قبل سنة 1870م عندما ارتفع الإنتاج حوالي 8 مرات وتميز التاريخ اللحق بشكل أساسي بالعودة إلى المستويات السابقة،مع زيادة صافية قدرها 15 في المئة من إنتاج الحرير الخام في عام 1870م. وبهذا حقق إنتاج الأقمشة الحريرية في بورصة عودة جديدة . فارتفع إنتاج الأقمشة عند منتصف التسعينات واستخدم حوالي **500** تول بتكنولوجيا لم تتغير حوالي **13 ألف كيلوغرام** من الحرير الخام لنسج **40 ألف قطعة** من القماش للاستهلاك المحلي[2].

[1] إينالجيك ، المرجع السابق ، ص693-694.

[2] نفسه، ص696.

وعند نهاية الفترة كانت المراحل المختلفة الكثيرة في صناعة الحرير في بورصة تستخدم عددا كبيرا من العمال فقد كان هناك ما يقدر بـ **130 ألف** عائلة تربي شرانق دود الفترة وعمل بدوام جزئي تتخلله مهما أخرى . وكانت مصانع خيوط الحرير تستخدم 19 ألف شخص آخرين من العمال الموسميين أيضا ، أما نسيج الحرير، فربما يكون قد استخدم ألفين شخص ففي سنة 1810م على سبيل المقارنة، كانت تربية شرانق القز تشغل ربما 25 ألف عائلة بينما كان عمل الخيوط والنسيج سنويا يستخدم حوالي 10 ألاف شخص وهكذا حدث انتعاش الاعمال الماهرة في قطاع النسيج في وقت لاحق من تلك الفترة[1].

ج- المنسوجات القطنية:

كانت المنازل والورش العثمانية هي المكان الذي شهد أهم التغيرات في إنتاج النسيج العثماني خلال القرن 19م. فقد أدى استراد الغزل الأوروبي ،والأقمشة ،صباغة الأقمشة دورا حيويا تحول الصناعة العثمانية إذ أن هذه الواردات التي كان يبيعها التجار المحليون ويستخدمها الصناع العثمانيون، قد قضت على انشطة صناعية استخدمت أخرى في أنماط تنوعت إقليميا وزمانيا بشكل كبير.

فقد فوضت التي كانت واردات غزل القطن والأقمشة القطنية ثم أغرقت الشبكة التي كانت مزدهرة الإنتاج وتخذ مركزيا لها في قيسريه[2] في الأناضول خلال ثلاثينيات القرن 19م ، استمر تجار قيسريه في أمداد القطن الخام من أضنة[3] إلى الغزليين في بعض مدن الأناضول الشمالية.

---

[1] إينالجيك ، المرجع السابق ، 696.

[2] **قيسريه kaissariye** : مدينة في تركية الاسيوية الاناضول مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه في ولاية بوزاووق مقر أسقفة يونانية تتنج بطركية القسطنطينية، وقيسارية مدينة مغرقة في القدم فكانت عاصمة بلاد قبدوقية واسمها انذاك مازاكة .استولى عليها تغران حليف ميتريدات . أما إسم قيصرية فقد أطلقه عليها القباصرة القبائل . للمزيد انظر ، موستراس، المرجع السابق ، ص 414.

[3] إينالجيك، المرجع السابق، ص 689.

وكان التجار آنذاك إما يبيعون الغزل إلى المراكز الصناعية الكبرى مثل بورصة أو يوزعونه في مكانهم لصناعة التفتة للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى القرم.

وبعد ذلك 10 سنوات، كان هؤلاء التجار لايزالون ناشطين، يقدمون النيلة وقطن أضنة والقطن القرمزي إلى النساجين في بور جنوب شرقي الأناضول الذين كانوا يصنعونه ألبسة للتصدير إلى قيسرية القريبة، غير أنهم كانوا يتنافسون باستمرار مع الأسعار المتواصلة الإنخفاض للمصنوعات البريطانية، وبحلول ستينات القرن 19م، إستسلموا، وربما سجلت هذه السنوات العشر نهاية إنتاج قيسرية[1].

وقد تضمنت الأنشطة الجديدة التي أوجدتها وأرادت عزل القطن البريطانية صناعة نسيج الأقمشة القطنية، وفي بعض المناطق، إختفى غزل القطن يدويا بحلول 1840م، وفي النهاية كان الغزل البريطاني أرخص وذا نوعية أرقى، وقد أتاح إستخدامه لصناع الأقمشة العثمانيين تخفيض التكلفة في الوقت الذي كانت فيه أسعار المنسوجات تهبط في أوربا، وقد حرر إستخدام هذا الغزل العمال من الأعمال التي تستهلك وقتا طويلا لقاء أجور متدنية. وعلى العموم، فإن غزل الخيوط هو الأدنى من حيث المهارات المطلوبة ومن حيث الأجور، إذا كان الناسج يكسب عدة أضعاف مقابل ساعة العامل، وفي أثناء سبعينات القرن 19م، كانت النساء القرويات في شرقي الأناضول يقدمن للنساجين الغزل في مقابل الأقمشة المصنوعة، وكان نساجو هربوت يستخدمون الخيوط المغزولة يدويا في تسعينات القرن 19م، وبالقرب من سيواس شاع الغزل اليدوي خلال أواخر الثمانينيات، وكانت النساء يغزلنه في بيوتهن بإستخدام عجلات الغزل[2].

وبهذا سيطرت الفتيات والنساء على القوة العاملة في غزل خيوط[3] القطن في المصانع التي تعمل بقوة البحار والتي ظهرت في أواخر القرن 19م وقد تركزت هذه المصانع في إزمير وأدرنة وإستانبول وقد إستخدم أحد المصانع في إستانبول حوالي 3000 من النساء والأطفال لصنع

[1] إينالجيك ، المرجع السابق ، ص689.

[2] نفسه، ص691.

[3] ألبرت حوارني وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث**، تر، أسعد صقر، ج2، ط1، دار طلاس ،دمشق، سنة1996م، ص124.

5000,000 كبة من خيوط الغزل سنويا وفي إقليم أدنة[1] جنوب شرق الأناضول إستخدم مصنع واحد فيه 2,800 مغزل و300 من النساء والأطفال كانوا ينتجون سنويا مليون كيلو غرام من الخيوط[2].

2- صناعة الصباغة والدباغة:

أ- صناعة الصباغة:

إنتشرت حرفة صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم بأعمال النسيج وكانت معامل الصباغة في الأناضول[3] منها قصبة كوزل حصار فيل آيدين تضم 16 صباغا إثنا عشر منهم مسلمون وأربعة من اليونانيين وستة منهم أيضا يتعيشون من تلك الحرفة وحدها في عام 1845م[4].

كذلك كانت مواد الصباغة التي تنتج داخل الإمبراطورية، مثل جذر القوة "**للأحمر التركي**"، قد صدرت بسبب السعر الأعلى السائد في أوربا، ومن ناحية أخرى، قفزت أسعار مواد الصباغة التي كان الصناع العثمانيون يستوردونها قفزة عالية جدا، أو إختفت البضائع كلها من السوق، وفي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل الأربعينيات، إشتكت طوائف الصباغين من الأسعار المتصاعدة للمواد المستوردة مثل ملح النشادر والنيلة وأن أخشاب البقم لم تعد متوفرة، وفي غضون خمس سنوات أثناء ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان ثمن مواد الصباغة قد زاد مئة في المئة[5].

---

[1] **أدّنة:** مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول)، مركز لولاية ولواء يحملان الإسم ذاته، على نهر سيحون، على بعد 25كم من البحر المتوسط، عدد سكانها حوالي 40000 نسمة، مقر الأسقفية بوتانية تتبع بطركية أنطاكية، ذكرها كل من بطليموس و بلينس وغيرهما من القدماء، للمزيد أنظر ، موستراس، المرجع السابق، ص37.

[2] حوراني وآخرون، المرجع السابق، ص124.

[3] **الأناضول:** شبه جزيرة بأقصى غرب آسيا سمي أيضا بآسيا الصغرى، للمزيد أنظر، صابان، المرجع السابق، ص39.

[4] إحسان أوغلى، المرجع السابق، مج1، ص750.

[5] إينالجيك، المرجع السابق، ص691.

ب- صناعة الدباغة:

نرى أن الجلود والأحذية وأطقم الخيول وغيرها من المصنوعات الجلدية هي من المواد الأكثر حاجة لدى الأهالي ولدى الجيش نظرا لتعدد المجالات التي تستخدم فيها[1]، فتحتاج الدباغة إلى مواد يأتي في مقدمتها أقماع البلوط والصماق التي تستخدم في تربية الجلد الخام وزادت الحاجة الخاصة في القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن التجار الأجانب كانوا يحملون تلك المواد إلى خارج البلاد مما أدى إلى ضعف الدباغة في أواسط القرن التاسع عشر، فأقامت الدولة العثمانية شركة الدباغين وإستطاعت من خلال هذه السياسة أن تصل إلى المستوى الذي جعلها قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية في الجودة والأسعار[2] .

3- السّراجة وصناعة القصّب من الذهب والفضة:

أ- صناعة السّراجة:

يستخدم قسم من الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية وغيرها، بينما يستخدم القسم الأخير في صناعة سروج الخيل على أيدي سراجين، فترى أنه لما أصاب تدهور حرفة الدباغة في القرن التاسع عشر تأثرت السراجة هي الأخرى وحاول السراجون في النصف الثاني من ذلك القرن أن يستعيدوا نشاطهم، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك(أنظر الملحق رقم 5)، أقامت الدولة العثمانية شركة خاصة بهم وإعداد لائحة[3]، تنظيمية لهم تحتوي نفس شروط التي احتوتها لائحة الدباغيين تقريبا ، وبدأو نشاطهم عام 1867م، وحصول الإذن بتصنيع الاحذية الأحذية والنعال عدا أعمال السّراجة.

ب- صناعة القصّب من الذهب والفضة (سيمكشلك):

سيمكش: كلمة فارسية مركبة من "سيم" أي الفضة و"كيش" للحرافة والمهنة، وتطلق الكلمة على الحرفي الذي يقوم بصناغة القصب والفضة والذهب، وكان يطلق على المعمل المخصوص الذي يمارس فيه هؤلاء الحرفيون عملهم اسم (**سيمكاشخانة**)، وكان يوجه في كل من بورصة وسلانيك معملان من هذا النوع، ونظرا لأن المواد المشغولة هي من المعادن الثمينة كالذهب

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص750-751.

[2] نفسه، ص762.

[3] نفسه، ص752.

والفضة، فقد كان الحرفيون من القصاصين يخضعون لقواعد رقابة صارمة مثل توفير نفسه معدني الذهب الفضة لهم في (**الضريخانة**)، وإلزامهم بالعمل داخل المعمل نفسه ، إلا في الظروف الخاصة عندما يسمح لهم بالعمل في منازلهم ، وعدم تجاوز المقدار المعين يوميا من الفضة . وكان العاملون في شيمكسخانة، ينقسمون التي ثلاث مجموعات ، فهاك من يقومون بترقيق الذهب والفضة ويعدونه لعمل الاسلاك الرفيعة ويعرف الواحد منهم باسم (**صاغيجت**)، ومن يقومون بعمل الأسلاك الرفيعة نفسها ويعرف الواحد منهم باسم "سيمكش"، ومن يقومون بلف هذه الأسلاك الذهبية أو الفضية حول خيوط الحرير أو القطن . ويعرف الواحد منهم باسم (**قلابدانجي**)[1].

أولا: لتصنيع أسلاك الذهب الوفضة بإذابة المعدن مع الرصاص وأثناء تأكسد الرصاص تتحد المعادن الاخرى مع أكسيد الرصاص وتتحول إلى خبث، ومن ثم يظل الذهب الخالص أو الفضة الخالصة في قاع البوتقة، وبعد هذه العملية ومن التنقية يجري صب الفضة من أنابيب رفيعة وتحويلها إلى عيدان تعرف باسم "حلقة"، ثم يأخذها عامل الترقيق (**صاغيجي**) أولا فيدخل هذه الحلقات في آلة تعرف باسم (**حدّة**) هي قالب حديد له ثقوب واسعة في أحد طرافيه وأخرى ضيقة في الطرف الأخر ويكون دخول من الطرف الواسع ثم يسحبها العامل من الطرف الضيق فترق الحلقات، ثم يأخذها عامل أخر هو عامل الدولاب فيقوم بتمرير تلك الحلقات في آلة اخرى تشبه الحدّة ولكنها ترقق الفضة أكثر منها وتحولها إلى أسلاك.

وكان يجب لصناعة القصب أن يجري تغليف هذا السلك الفضي بالذهب وتلميعه، فيقومون بتنظيف السلك بالحامض أولا وغسله وتجفيفه، ثم يغلق بالزنبق، وبعد ذلك يلقى في الزنبق الذي وصل إلى درجة الغليان في البوتقة بقطع الذهب ثم يحصل الفلز الذي يدهن به على السلك . وفي النهاية تجري عملية التسخين مرة أخرى ، إلى أن يتبخر الزنبق ويبدأ الذهب في أخذ لونه الحقيق بدهانه بشمع التذهيب[2].

[1] إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص753.

[2] نفسه، ص ص753.754.

أما عن صناعة القصب من الذهب والفضة فنرى الدولة العثمانية أقامت شركة خاصة بالقطنيين وهي أولى الشركات التي تأسست بقرار من لجنة إصلاح[1] الصناعة وظهرت من اتحاد العمال العاملين في سيمكشخانة سنة 1866م، لكن إقبال الناس على السلع الأوروبية الرخيصة تسبب في إحداث هبوط ملحوظ لها، ولم يكن دعم الدولة كافيا لها ، لكن قامت لجنة إصلاح الصناعة للقضاء على تلك الحالة وإعادتها إلى سابق عهدها أن تقرر إقامة الشركة برأسمال تدفعه الدولة قدره 1000 كيس وأن يكون بيع القصب الذي تحتاجه الدوائر الرسمية ورجالات الدولة نقدا من الشركة غير أن صناع القصب قد توقفوا عن ممارسة تلك المهنة فترددوا في الاقدام على العمل مثل الأمور[2].

[1] **الاصلاح**: لغة ضد الفساد وهو من صلاح مقابل للفساد فالإصلاح هو التغيير للأفضل والحركات الاصلاحية هي الدعوات التي تحرك قطاعات من البشر الاصلاح ما فسد في الميادين المختلفة للمزيد أنظر، عيسى الحسن، **موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية مدن عادات وتقاليد**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، سنة، 2007، ص81.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص761.

المطلب الثالث: صناعة طوائف أرباب الحرف والصنايع.

عرف تصوف الاسلاميين جماعات الفتوة[1] وكان من شروطها أن يكون الشخص مسلما صاحب حرفة فلم يكن للعاطل أن ينخرط في تشكيلاتها كان انخراط الغالبية من أصحاب الصنايع في التشكيلات الفتوة هو الذي جعل من الاحتراف أمرين لا ينفصلان حتى إن اصحاب الصناعات عندها. ابتعدوا عن الزوايا وراحوا يشكلون تنظيمات لهم تضم زملائهم من غير المسلمين أيضا ظلوا يحافظون على تقاليد الفتوة وهذه الجماعات أخذوا في الابتعاد شيئا فشيئا عن الزوايا والتكايا وشرعوا في تشكيل طوائف[2] أو نقابات تضمهم غير أن بغض الخلافات التي ظهرت بينهم في القرن الثامن عشر أوجبت الفصل بين نقابات المسلمين[3] وغير المسلمين فقد كان للطوائف أهمية كبرى فقد كانت تنتج الكثير من البضائع التي تحتاج إلها الدولة للحفاظ على مكوناتها المدنية والعسكرية كما كانت توفر موارد ضريبية كبيرة أيضا . فقد كان بعض شيوج الطوائف يساعدون في جباية الضرائب وتسليمها ، كما أن الطوائف سهلت تقديم البضائع و الخدمات للاستخدام الحكومي والاستهلاك العام .وقد حصلت الطوائف في مقابل على المكاسب الواضحة بما في ذلك دخولها الحصري في الأسواق، والمساعدة الرسمية أحيانا للحصول على المواد الخام بحيث ترى كذلك في ستينات القرن 19م لجنة الاصلاح الصناعي التي كانت تسعى إلى إحياء عدة صناعات متعثرة في العاصمة بما فيها من نسيج الحرير وعمل أسلاك الذهب والفضة

والديانة صناعة الأحذية والأشغال الحديدية وكانت طائفة صناع[4]أسلاك الفضة والذهب في استانبول مثلا حوالي 1800 عضو سنة 1825م تقريبا .وكانت هذه المجموعة تتمتع بوضع ممتاز أو تحصل على معادتها الثمينة بأسعار منخفضة من خزانة الدولة، لكن في الربع الثاني من القرن

[1] **الفتوة**: الاسم العام الذي أطلق على التنظيمات االشبانية. والمهنية والدينية والاقتصادية والمجتمع والتي تشكلت في الاناضول في القرن الثالث عشر ميلاد واستمرت في المحافظة على الهوية الدينية والمجتمع وكان المنسقون للتنظيمات الشبانية يجتمعون على نتائج ويعيشون في تكية جماعية كما يربحونه من تجارتهم وصناعتهم ، وقد تقلص دورهم في فتح استانبول، للمزيد أنظر ، صابان، المرجع السابق، ص160.

[2] **الطوائف**: يمكن أن نجدها بلفظ آخر وهو الصنف وهذه المصطلحات تستخدم هنا في المهنة أو الحرفة تعرف لونجة وتعني النادي أو التنظيم المهني الذي إنتشر في الاناضول منذ القرن 7 هـ و13م للمزيد أنظر ، نفسه، ص 197.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص723-724.

[4] إيناجيك، المرجع السابق، ص670.

انخفض الإنتاج والمبيعات بشكل حاد مع التغيرات التي طرأت على السوق العالمية لهذه المعادن وعانت الطائفة من الفقر أما الطائفة صناعة الحرير(أنظر الملحق رقم6)، من جانبها فكانت تستخدم 10 آلاف شخص خلال النصف الأول من القرن على حين كان الصناع المهرة في العاصمة استانبول وفي البورصة ينسجون الأقمشة الغنية بزخارفها والمطلوبة من جانب الموظفين العثمانيين والتي كانت الناس يحبونها إلى حد كبير واستفادوا من تدخل الدولة لضمان مادة الحرير الخام من بورصة. وثبت القرار الحكومي سعره وسمح بشحنه إلى استانبول فقط، كما كان لهذه الطوائف أيضا دور المرأة التي لعبت دورا كبيرا في الصناعات المحلية وقد أدى عمل النساء دورا مهما في عمل الكثير من الطوائف سواء العاصمة أو في الولايات طول القرن مثلا نرى طائفة شاجي الموهير في أنقرة يناضلون لمواجهة المنافسة الأوروبية في اوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، ففي السابق نرى أن نسيج الطائفة هو الذي يشتري الموهير الخام من أسواق الأقاليم ثم يوزعه على الغزالين. لكن فيما بعد دخلت الطائفة في تعاقد مع النساء الفقيرات في قضاء أنقرة، وكانت تلك النسوة يشترين الموهير من الأسواق المحلية ويغزلنه ثم يبعنه إلى الطائفة مقابل أي ثمن وكذلك تصنع الملابس والأثاث وتستخدم النساء للتميز فقد كانت حوالي خمسة ألاف امرأة يعملن آنذاك الحساب طائفة صناع القلنسوة وأخريات يعملن لحساب طائفة صناع الأحذية وقد اعتمدت الدولة في تنظيم هذه الطوائف والنقابات على أنظمة على أنظمة في تسيير أمورها وتنظيمها ومن هذه الانظمة[1].

أ- نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصنايع (الكدك):

إن الحاجة لهذا النظام يتماشى مع زيادة عدد الدكاكين والورش فوق المقرر ولعل ذلك هو أدى في القرن الثاني عشر إلى وضع نظام يحضر فتح دكان وممارسة المهنة ما لم يكن صاحبه حائز على حق الكدك[2] وهذا الامتياز كان يمنح لتاجر أو صانع يحتكر المادة التجارة أو سلع غذائية، أو ما شابة يمنح رخصة بما يقوم به كما يطلق على العاملين في طائفة مهنية.

[1] إينالجيك ، ص ص 674،675.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 726.

ثانيا: لا يتغير كما يطلق كذلك على من يعمل لدى الحكومة أو العسكرية[1] فالشخص أو وضعية، وعلى مرور الوقت زادت أعدادهم وبدأت تظهر الصراعات والنزاعات بينهم رعايا المسلمين من أرباب الحرف والصنايع وحدهم[2]، وعلى الرغم من محاولات الدولة في النقدي لهم إلى حدما جي قبيل ظهور التنظيمات الخيرية إلا أن عقد معاهدة بلطه ليماني 1838 ونضعها هي عبارة ممارسة كافة أنواع التجارة شرجت بالأمور نظام الكدك في الحرف والصنايع واصبح من حق كل فرد عثمانيا كان الحرفة أن يمارس التي يرديها[3].

ب– نظام الاحتساب:

يعتبر الاحتساب مؤسسة إسلامية قديمة قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذان أصلان تتفرع منهما مصالح الدنيا والدين وبقدر تعلق الامير بالاقتصاد الإسلامي فهو يمنح ما كان محظورا من المعاملات كغش المبيعات وتطبيق الكيل وتطفيف في الميزان والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام ووظيفة إدارية ذات سلطة قضائية تتوسط بين القضاء والمظالم احتضنت بشكل اساسي بتنظيم أحوال السوق[4] ومعاملات ومعاملاته كان العثمانيون وعلى رأسهم السلطان يولون اهتماما بالغا لتأمين وصول السلعة إلى المستهلك فطبقت الدولة العثمانية بدقة قواعد الاحتساب التي كانت تضع لها الاصناف والتي كانت تراجع مع توالي كل السلطان جديد للحكم وكان المحتسب يتفقد الأسواق ليتأكد من تطبيق هذه القواعد ويسوق من خالفها إلى القاضي والذي يعاقبه ويضع ختمه على السلع ويمنع البيع السلع غير المختومة وعينت القوانين بتفصيلات دقيقة تظهر من خلال مدى حرص العثمانيين أن تمضي في استهلاك على توفير والرفاه للأهالي فقد حددت المدة التي يجب أن تمضي في استهلاك السلع المعمرة ومنها الاحذية وادوا على وضع تصور كامل للتوحيد والقياس للسلع التي تباع على أساس قياس الطول والعرض كالأقمشة

---

[1] محمود عامر، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية** ، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة دمشق ع 117،118، سنة 2012م ، ص377.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص727.

[3] الحسين ، المرجع السابق، ص218

[4] مصطفى عبد الكريم خطيب ، **معجم المصطلحات الألقاب التاريخية**،ط1،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، عام 1416هـ/1996م، ص ص 144.143.

والحصران وغيرها وفي عام 1826م عندما أسس الحيش الذي عرف بالعساكر المنصورة المحمدية[1] سعت الدولة لإيجاد موارد سعت الدولة الاتحاد موارد داخل لتساعدها في الاتفاق على والجيش الحديد فعملت على تغيير تنظيم هيئة والاحتساب وظائف واستبدالهم بجيش العساكر المنصورة وقامت بتوسيع دائرة بعض الرسوم والضرائب كانت موجودة مثل رسومات يومية الدكاكين وزادت قيمتها وأوجدت رخصة واطلق على المحتسب اسم ناظر الاحتساب وكلف مهمة إدارة الاموال التي جرى ربطها بنظام الاحتكار ونتيجة الضغوط الداخلية والخارجية الدولة عام 1838 جزء من تلك الرسوم وفي عام 1854م ثم إلغاء النظام بأكمله[2].

نستنتج من هذا المبحث أن الدولة العثمانية إهتمت بالجانب الصناعي خلال القرن التاسع عشر وهذا يظهر من خلال الصناعات المتنوعة ، التي كانت متواجدة في مدن الدولة العثمانية ، مثلا البارود خانة المتواجدة في إسطنبول ،كمانرى الترسانة العامرة وصناعات الخفيفة التي كانت متواجدة في القرى والمدن وقد تزامن هذا القرن مع الثورة الصناعية التي كانت تشهدها أوروبا الغربية وبهذا أخرج لنا صناعة ذات طراز عثماني بمؤثرات أوروبية ،وهذا ماجعل العثمانيين عاجزين بصناعتهم المحلية عن منافسة الصناعات الأوروبية الحديثة التي دخلت الأراضي العثمانية بفعل الإمتيازات الأجنبية ،وأصبحت تعتمد في الأساس على التقنيات الحديثة التي جاءت بها تلك النهضة الأوروبية والتي شملت جميع المجالات بما فيها المستجدات الصناعية ،فانكمشت بذلك الصناعات العثمانية وعجزت حتى عن تمويل نفسها بالمواد الأولية في ظل سيطرة الأجانب عليها .

[1] **العساكر المنصورة المحمدية**: الاسم الذي اطلق على تشكيلات العساكر المنظمة بعد إلغاء الانكشارية على يد السلطان محود الثاني سنة 1826 م وكان أكبر قائد للعساكر المنصورة يحمل رتبة المشير ، ويطلق على الضابط الأكبر رتبة من آلي باشا . للمزيد أنظر، صابان، المرجع السابق، ص154.

[2] الحسين، المرجع السابق، ص221.

المبحث الثالث: التجارة في الدولة العثمانية خلال القرن 19م

المطلب الأول: التجارة الداخلية

1- أساليب التجارة الداخلية

2- التجار أصحاب النقود في التجارة الداخلية

3- مكانة استانبول في التجارة الداخلية

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

1- العلاقات التجارية مع بريطانيا

2- العلاقات التجارية مع فرنسا

3- العلاقات التجارية مع أمريكا

المطلب الثالث: خدمات النقل والمواصلات

1- المواصلات البرية

2- المواصلات البحرية

3- وسائل الاتصال

لقد اهتمت الدولة العثمانية بالتجارة خلال القرن التاسع عشر الميلادي ويظهر ذلك من خلال القوانين المنظمة التي كانت تصدرها الدولة العثمانية في تبادل نشاطها بين المنتجات المحلية والسلع المستوردة وكذلك دخول الاتصالات وخدمات جديدة، هذا ما طور من مجال التجارة.

المطلب الأول: التجارة الداخلية (المحلية)

1- أساليب التجارة الداخلية:

إن التجارة الواسعة التي تجري ممارستها بين المدن والقصبات أو بين الممالك هي التجارة التي تعرف بتجارة الجملة، وقد كان أمر توزيع السلع والبضائع المنتجة داخل البلاد في الأراضي العثمانية أو السلع أو البضائع القادمة من الأماكن التي انتجت فيها خارج البلاد أو من الموانئ على المناطق السكانية يجري عن طريق تجار الجملة، وأيا كان جنس البضاعة فقد كان يجري نقلها إلى مكان الميزان أو الخان حيث يجري توزيعها على تجار القطاعي، وهذه الموازين والخانات، ولاسيما في المدن الكبرى مثل استانبول[1] كانت تعرف بأسماء البضائع التي ترد عليها، فهناك "**قبان الدقيق**" و"**قبان العسل**" و"**قبان القطن**" و"**خان الحرير**" وغير ذلك.[2]

ولم تكن الخانات في الأناضول مقصورة على انتقال السلع من تاجر لآخر، بل كانت في الوقت نفسه أماكن التقاء القوافل التجارية، كما كان أغلب تلك الخانات مؤسسات وقفية تأخذ مكانها داخل كجمعات معمارية ضخمة.

وكان انتقال السلع إلى المستهلك يجري عن طريق تجار القطاعي، ولم يكن هؤلاء التجار يحصلون على السلع من تاجر الجملة، بل يحصلون عليها بواسطة زعماء الحرفة والتنظيم التابعيين له، وكان الحرفيون والصناع يقومون بتصنيع المواد الخام وبيعها مباشرة للمستهلك، وباستثناء بعض الحرفيين اللازم وجودهم في كل حي، مثل الفرانين والبقالين والجزارين فإن الحرفيين وتجار القطاعي الآخرين كانوا يجتمعون في أسواق وأحياء يعينها، مثلهم في ذلك مثل تجار الجملة، وإلى جانب المدن الكبرى في مثل استانبول وأدرنة وبورصة كانت الأسواق التي يتجمع فيها الحرفيون والصناع

[1] **اسطنبول**: مدينة في الشمال الغربي من تركيا حاليا، تقع على ضفتي البوسفور بين البحر الأسود ومرمة، كانت تسمى القسطنطينية قبل فتحها من طرف محمد الفاتح، تطل هذه المدينة على القرن الذهبي، للمزيد أنظر: محمد حسين نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج1، المكتبة العضوية، بيروت، لبنان، ص236.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص679.

في مناطق الاستيطان الصغيرة، سواء في الأناضول أو في منطقة الروملي، وبهذا تجد أن غالبية هذه الأسواق توجد على الشكل التالي:[1]

أ- الأسواق طويلة: أوزون جارشي، **والأسواق المغطاة** قبالي جارشي:

والتي كانت تقام في أسواق المدن الكبرى سواء تلك المعروفة بـ"**أوزون جارشي**" أو "**قبالي جارشي**"[2] ،والدليل على ذلك أن السوق الموجودة في سراييفوا داخل البوسنة وهي إحدى هذه الأسواق مازالت تعرف حتى اليوم بإسم باشي جارشي . أما الأماكن التي كانت تباع فيها الأقمشة الغالية والمجوهرات الثمينة فكانت توجد داخل تلك الأسواق المغطاة ، وفي أقسام مستقلة منها، تغلق بأبواب حديدية، وتعرف باسم (**بَدسَتانَ**).

ب- البازرات: كانت البازرات أيضا من أماكن التجارة المهمة في نقل البضائع إلى المستهلك، إذ يقوم تجارها بالنقل بين الاماكن التي تقام فيها كل يوم في حي جديد مختلف[3]، والبازارت التي تنصب في القرب من الجامع تنتظم يوم الجمعة[4]، فيرتادها أهل الريف للعبادة والتسوق في نفس الوقت، وهذه الأسواق المنتقلة تنصب في المدن الكبرى في يوما كاملا، أما في الأحياء الصغيرة فهي تظل منصوبة حتى الظهيرة أو لعدة ساعات ثم تنقض.

ت- الأسواق الموسمية: هي أيضا الأماكن التي يمارس فيها تجار الجملة وتجار القطاعي على السواء نشاطهم خاصة في الأناضول[5]. ومعروفة بانايرتعقد مرة كل سنة وكانت غالبا ما تعقد داخل الأوقاف الضخمة كالخانات، ويتولى مسؤوليتها الإداريون المحليون الذين يوكلون هذه المهمة أيضا للانكشارية، وقد كانت هذه المواسع تعقد في منطقة الروملي وحدها ثم انتشرت في جميع أراضي الدولة العثمانية.[6]

---

[1] أ إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص679.

[2] بنحادة ، المرجع السابق ، ص186.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق ،ص680.

[4] بنحادة، المرجع السابق، ص186.

[5] إحسان أوغلى، المرجع السابق ،ص680.

[6] بنحادة، المرجع السابق، ص186.

2- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الداخلية:

ليس من الصواب ما شاع عن أن الذين عملوا بالتجارة في أراضي الدولة العثمانية كانوا الطوائف غير المسلمة، وأن المسلمين عزفوا عن الدخول في هذه الساحة، اذ كان يتولى التجارة الداخلية بوجه خاص تجار مسلمون وغير مسلمين على السواء من رعايا الدولة العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي.[1]

نرى الوضع في القرن التاسع عشر الميلادي أن التجار الأجانب هم بالدرجة الأولى في تجارة الجملة، حيث دخلوا تجارة القطاعي في أعقاب معاهدة بلطة ليمان عام 1838م، كما أدى نظام الامتيازات الأجنبية[2]، إلى فتح الأبواب على مصرعيها للدول الأوروبية أولا لتغلغل المصالح والنفوذ الأجنبي في الميدان الاقتصادي وسيطرة هذه الدول على التجارة الداخلية واحتكارها، فأصبح الأوروبي المصدر والمستورد على السواء، مما مكنه من التحكم في الأسعار وممارسة الاحتكار الكامل على السلع لصالحه، وحرمان التجار المحليين والسكان المستهلكين أنفسهم منها، وكان يفضل التعامل مع الطوائف المسيحية وتشجيعهم على العمل كوسطاء للتجارة الخارجية، فأخذت تنمو في المجتمع العثماني فئة تجارية عملت على الاستفادة من هذه المنح لدمج السلطنة في الاقتصاد الرأسمالي الغربي، وتحقيق قفزات على حساب التجار العثمانيين كانت أبعاد اجتماعية واقتصادية في القرن التاسع عشر الميلادي، فاحتل "**أهل الذمة**" وبخاصة التجارة الداخلية والخارجية من أيدي العثمانيين لتجمع في أيدي الأقليات الأوروبية لتوجهها[3] وفقا لمصالحها الشيء الذي أهلك مع الوقت الاقتصاد العثماني، وغزو الاقتصاد الأوروبي للسوق الداخلية العثمانية[4].

كذلك نرى في عهد محمود الثاني ظهر ما يعرف بتجار الخير وهم عبارة عن مجموعة من التجار مكنتهم الدولة العثمانية من امتيازات مماثلة للتجار المستأمنين وقد تدخلت الدولة لتحدد

---

[1] إحسان أوغلى، نفسه، ص682.

[2] **الامتيازات الأجنبية**: هي تلك الحقوق التي تمنح إلى الدول الأجنبية من قبل دولة أخرى، ولا يتم ذلك إلا بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وهي تأخذ عدة أشكال: دينية وسياسية وقضائية...، للمزيد أنظر: وليد العريض، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية**، مجلة دراسات الجامعية الأدرنية، م24. ع1، الأردن، شباط 1997م، ص145.

[3] غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثارها على بلاد الشام والعراق نموذجا عام 1839م- 1876م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر، سنة 2008م-2009م، ص55.

[4] نفسه، ص56.

من أعدادهم وفرضت عليهم رسوما مقابل السماح بالإتجار مع أوروبا حيث قدرت هذه الرسوم بـ**12000** قروش وقد سمحت هذه الامتيازات للتجار من رعايا الدولة العثمانية بالتحرك والنشاط خلال الأعوام التالية من القرن إلى أن ظهر ما يعرف بتجار أوروبا اللذين استطاع البعض منهم أن يجهز السفن لنقل السلع إلى أوروبا.[1]

3- مكانة استانبول في التجارة الداخلية:

كان لمدينة استانبول مكانة هامة ومتميزة في تجارة الإمبراطورية العثمانية، نظرا لما كانت تأويه من أعداد غفيرة من الناس من أهل السراي العثماني وأهالي المدينة وعساكر القبوقوليه، وكانت عملية توفير سبل الإعاشة لتلك الأعداد الضخمة هي أكثر الأمور التي ينشغل بها كافة المسؤولين وعلى رأسهم السلطان ، لأن الضواحي المحيطة باستانبول كانت أفقر من أن تلبي كافة احتياجات الناس منها، ولأجل هذا كانت منطقة "**الروملي**" و"**الأفلاق**" و"**البغدان**" وغرب الأناضول بمثابة مخازن المؤونة لاستانبول، فكانت أنواع الحبوب تأتي من "**الأفلاق**" و"**البغدان**" من موانئ[2] الدانوب ومن موانئ البحر الأسود من جهة الأناضول **والروملي**، وتأتي من تراقيا وسواحل بحر ايجه، وخاصة "**سناجق قوجة إيلي**" و"**بورصة**"، و"**قره سي**"، وتنقل في الغالب بواسطة التجار التابعين لميزان الدقيق في استانبول عن طريق البحر، كما كانت تجلب تلك الحبوب عند الضرورة من أرضروم في الشرق، ومن كفه في الشمال.

وكان في قدرة السفن العاملة في البحر الأسود أن تنقل **7000** كيلة، استانبولية، أما سفن بحر مرمرة فكانت بسعة **1000** كيلة، وهي تتمتع بأولوية التحميل في الموانئ التي ترسو فيها، ولها كفيل يكفلها ويتعهد بنقل أحمالها إلى استانبول، وعندما تصل الحبوب إلى استانبول كانت توزع على الطواحين بالقدر الذي تستحقه.

أما اللحوم التي تأتي في الترتيب الثاني من حيث الأهمية في موضوع الإعاشة فكان يجري توفيرها من مناطق الأناضول، من "**قوجة إيلي**" حتى "**دياربكر**"، ومن "**الأفلاق**" و"**البغدان**" ومن "**الروملي**"، ويتم جلبها إلى استانبول عن طريق أشخاص يجري ترشيحهم من بين الأثرياء، يعرف الواحد منهم باسم "جلب " ،ونرى من البضائع لحوم الضأن هي اللحوم المفضلة في

[1] بنحادة، المرجع السابق، ص212.

[2] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص680.

استانبول، وتأتي على شكل قطعان، ثم توزع على الجزارين حيث يجري ذبحها في المذابح القائمة خارج العاصمة.[1]

أما الفواكه والخضر فتأتي إلى العاصمة استانبول من سواحل بمر مرمرة، أما الزيوت والزيتون فكانت تصل عبر السفن من بحر إيجه وقد كانت هذه السلع كما أسلفنا الذكر يجري بيعها لتجار الجملة الذين يوزعونها بدورهم على تجار القطاعات في الأسواق المختلفة في المدينة وقد كانت استانبول مشهورة بسلعة كانت تستقطبها بكثرة ويعمل على تصديرها وهي مادة القهوة فكانت تستقبل أكثر من 250 طن من القهوة سنويا منها ما كان يستهلك داخليا ومنها ما كان يعاد تصديره في اتجاه أوروبا، لم تكن تستقطب فقط سلع الاستهلاك[2] بل كانت أيضا تستقبل بعض المواد الخام والسلع القادمة حتى شتى أنحاء الإمبراطورية، بضائع أجنبية متنوعة، تصل إلى المدينة عن طريق السفن وقوافل التجارة، فهناك حرير إيران وبضائع أوروبا المختلفة وخاصة الأقمشة، والجلود ومختلف الأثواب التي كانت تستعمل في الصنائع المحلية، حيث يباع كل منها في أماكن معينة.[3]

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

كانت أراضي الدولة العثمانية همزة وصل بين الهند وأوروبا عبر البلاد العربية، لذا كانت التجارة قوية، ولكن عندما تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح[4]، تحولت الطرق التجارية حول إفريقيا إلى أوروبا لذا أصبحت سواحل البحر المتوسط الشرقية منطقة ثانوية تجاريا مما أدى إلى اضطراب التجارة، ومع بداية القرن 19 م بدأ اندماج الدولة العثمانية بالاقتصاد الرأسمالي في مرحلة مبكرة كانت البداية بطيئة، ثم إزدادت بسرعة مع تعاظم إفرازات الإنقلاب الصناعي، وهو ما يظهر

[1] إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص681.

[2] بنحادة، المرجع السابق، ص187-188.

[3] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص682.

[4] **طريق الرأس الرجاء الصالح**: هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو دي جاما عام 1497م للوصول إلى الهند، وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها، اتخذته الدول الأوروبية ليكون طريقا تجاريا بديلا لها عن البحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل التخلص من احتكار تجار البندقية والتجار المسلمين، للمزيد أنظر: أشرف صالح محمد سيد، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ط1**، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، عام 1517هـ-2008م، ص72.

واضحا من خلال ملاحظة إتساع حجم التجارة الأوروبية فبعد أن كان مجمل تلك التجارة لا يزيد عن **2,9** مليون دولار عام 1829م ارتفعت إلى **12,2** مليون عام 1845 م ثم إلى **54** مليون عام 1876م.[1]

1- العلاقات التجارية مع بريطانيا:

لقد استفاد التجار الإنجليز من الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية وسعوا إلى استغلالها إلى أبعد الحدود ومن ذلك مثلا تمكينهم[2] من تخفيض الرسوم الجمركية الى أقصى ما يمكن، وهو الأمر الذي تنبهت إليه الدولة العثمانية فعملت على إجبار انجلترا على إبرام معاهدة القلعة السلطانية سنة 1809م والتي تنص على ضرورة أداء رسوم تصدير السلع العثمانية دون وسيط، وقد تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بحدث مهم وهو توقيع معاهدة بلطة ليمان[3] التجارية في 16 غشت 1838م وقد نصت هذه المعاهدة على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر إلغاء التصدير وإبطال مبدأ الحصول على الترخيص والموافقة على تحصيل رسم 9 في المائة عن التصدير و2 في المائة عن الاستيراد بدلا من كل الرسوم الداخلية التي كان معمولا بها، وما لبثت رسوم التصدير تتقلص إلى أن بلغت 8 في المائة سنة 1861م[4].

تعتبر هذه الاتفاقية واحدة من القضايا المركزية للسياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية[5]، فخلال أعوام (**1818م-1822**) بلغت قيمة الصادرات البريطانية إلى الدولة العثمانية نحو **764.000** ليرة عثمانية، وارتفعت عام 1829م إلى **3.674.000** ليرة عثمانية، وخلال أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي وحتى عام 1835م، كانت الصادرات العثمانية بازدياد مضطرد، وفي الوقت الذي ازدادت فيه نسبة التجارة الأجنبية مع الدولة العثمانية تدهورت الصناعة

---

[1] ن ياسين عبده، المرجع السابق، ص22.

[2] بنحادة، المرجع السابق، ص114.

[3] **بلطة ليمان:** فرضة صغيرة على يوغاز البوسفور من تركية الأوروبية بالقرب من الاستانة، واشتهرت بإمضاء هذه المعاهدة بها، وقعت هذه المعاهدة بها بين الدولة العثمانية وبريطانيا لضرب سياسة الاحتكار التي مارسها محمد علي والي مصر ،للمزيد أنظر: المحامي، المرجع السابق، ص540.

[4] بنحادة ، المرجع السابق ، ص214.

[5] نيل ألكسندردولينا، **الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 19م**، تر. أنور محمد ابراهيم، د.ط، المجلس الأعلى للثقافة، قاهرة، سنة 1999م، ص21.

الحرفية العثمانية بسبب المنافسة الأجنبية وبالأخص في حقل الصناعة النسيجية، ولأن الرأسمال الأوروبي قد بدأ بالتوسع لم تعد هنالك حاجة للإعتماد على المنتجات الحرفية العثمانية، وأصبح بإمكان الاقتصاد الأوروبي الذي يتمتع بشروط الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية أحداث تغيير كبير في التجارة الدولية.

إن عملية التوسع البريطاني في التبادل التجاري البريطاني العثماني يمكن ملاحظتها في التغيير الذي طرأ في عملية الصادرات بين بريطانيا والدولة العثمانية، فبينما كانت بريطانيا تستورد المواد الخام اللازمة لصناعة الأنسجة، أصبحت مصدرة لأجود وأرخص الصناعات النسيجية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات الأنسجة القطنية البريطانية إلى الدولة العثمانية 1834 جنيه استرليني، عام 1828م، وارتفعت إلى **39920** جنيه، عام 1839م، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف في أعوام فقط، وبعد توقيع معاهدة التجارة البريطانية العثمانية في 18 آب 1838م، ازدادت عملية اختراق الرأسمال البريطاني خاصة والأوروبي عامة للاقتصاد العثماني، فقد نصت هذه المعاهدة على حضر جميع أنواع الاحتكارات في الدولة العثمانية والسماح للتجار البريطانيين بشراء السلع من أي مكان فيها دون دفع أي ضرائب عدا رسوم الصادرات والواردات أو ما يعادلها من رسوم داخلية وتحديد نسبة الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات العثمانية ب 3% و 12% على التوالي.[1]

لقد كان من نتائج هذه المعاهدات إغراق السوق العثمانية بالبضائع الأوروبية مما نتج عنه انهيار غالبية الصناعات الحرفية العثمانية ، وتحويل البلاد إلى سوق للبضائع الأوروبية ومصدر للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوروبية ، وبعد توقيع المعاهدة البريطانية التجارية العثمانية أخذت الصادرات البريطانية بالإرتفاع .فخلال الأعوام (**1839م–1855م**) ارتفعت صادرات الأنسجة القطنية من **15846.678م** إلى **121.254.439**م، استيرادات الأنسجة الحريرية ارتفعت من **30898** كلغ إلى **81.286** كلغ، استيرادات الأنسجة الكتانية ارتفعت من **52815** كلغ إلى

[1] الوائلي، المرجع السابق، ص74.

906.602 كلغ، مقابل انخفاض حاد في نسبة الصادرات العثمانية، مما نتج عنه تدهور غالبية الصناعات النسيجية.[1]

وبذلك نرى أن بريطانيا احتلت موقع الصدارة بين الدول الأوروبية في علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية وهو ما عززته بعد المعاهدة كذلك ارتفعت صادرات الفواكه المجففة إلى بريطانيا سنة **1836م–1839م**[2] أن من 30% وعموما، احتلت تسع سلع هي (**التبغ، القطن، الحرير، الصوف، القمح، الشعير، الزبيب، التين، الأفيون**) نحو 60% من صادرات الدولة العثمانية في المدة (**1850م–1870م**) وتألفت النسبة المتبقية بشكل أساس من منتجات زراعية أيضا مثل الحبوب والنباتات المستخدمة في استخراج الزيوت والأصباغ والجلود والإسفنج وتحولت الدولة العثمانية إلى احتياطي زراعي لإقتصاديات الدولة الرأسمالية، وظلت المواد الاولية تؤلف النموذج المسيطر على صادرات الدولة العثمانية.

2– العلاقات التجارية مع فرنسا:

لم تنفرد بريطانيا وحدها في احتكار أسواق الدولة العثمانية بل نافستها في ذلك بقية الدول الرأسمالية بدرجات متفاوتة فنرى أن فرنسا لها دور تجاري مع الدولة العثمانية فازدادت صادرات فرنسا إلى تركيا خلال الأعوام (**1854م–1873م**) بمقدار سبع مرات وازدادت وارداتها خلال المدة نفسها بمقدار أربع مرات.[3]

3– العلاقات التجارية مع أمريكا:

لا تعترف التجارة على الإطلاق بالحدود السياسية. فقد إرتحل التجار شرقا وغربا وشمالا وجنوبا[4]، فقد كان التجار الأمريكيون يتاجرون مع الأقطار العثمانية قبل إبرام معاهدة عام 1830م بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية[5].

---

[1] الوائلي ، المرجع السابق، ص75.

[2] ياسين عبده، المرجع السابق، ص25.

[3] نفسه، ص23.

[4] سعد الغالبي. **العلاقات العثمانية الأمريكية عام (1830م–1918م) (1246هـ–1337هـ)**. ط1. مكتبة مديولي. ميدان طلعت حرب. القاهرة. سنة 2002م. ص191–192.

[5] نفسه، ص193.

فقد نجحت الإدارة الأمريكية في توقيع أول معاهدة تجارية مع حكومة الباب العالي حصلت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الإمتيازات التجارية التي تمتعت بها الدول الأوروبية في الأسواق العثمانية[1].

كان حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية ضئيلا خلال الفترة السابقة على معاهدة 1830م إلا أنه يتزايد بصورة واضحة وهذا مانراه في الجدول التالي:**جدول رقم 01**

تجارة الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العثمانية بالدولار ما بين 30 يونيو 1829م و 30 سبتمبر 1830م.

الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية	1829م	1830م	الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	1829م	1830م
الحنطة والطحين	65	2,982	الفواكه والياميش	43,243	74,243
قطن ومصنوعات قطنية	4,563	29,117	سجاد وبسط	449	153
منتوجات جلدية	-	917	صوف غير مصنع	64,519	20,329
سكر مكرر	-	827	آفيون	92,924	132,222
حديد وصلب	85	670	جلود	8,986	14,658
مواد طباعية	-	500	زيت الزيتون	19,927	-
أدوية	-	432	نحاس مستعمل(الإعادة لصليعة)	14,24	3,896
صابون	1,385	-	ملح	2,125	907
مصنوعات التبغ	1,099	3,651	صابون	1,426	-

[1] كريم مطر حمزة الزبيدي . **النشاط التجاري الأمريكي تجاه الدولة العثمانية في ق19م**. د. ط. كلية التربية. جامعة بابل. العراق. د. س. ص90.

قبعات	985	-	**فضة**	-	45,18
بارود	-	3,250	**أشرعة**	-	2,289
أسماك	-	2,828	**بن**	1,000	-
شموع	546	2,542	**أخشاب مهجوني**	-	532
لحوم ومنتجاتها	-	1,829	**متنوعة**	44,613	122,773
أثاث	-	1,590		294,237	417,392
ورق وقرطاسية	-	941			
جلود وفراء	-	840			
مخازن بحرية	-	692			
متنوعة	740,185	20,665			
	27,600	74,263			

يوضح الجدول رقم 01 طبيعة وحجم التجارة الأمريكية العثمانية آونة عقد المعاهدة الأولى. وقد سجلت أرقام توضح الواردات والصادرات لعامي (**1829م-1830م**) نلاحظ أن قيمة الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية بنسبة **39,6**% بينما كانت نسبة إرتفاع الصادرات العثمانية في الولايات المتحدة الأمريكية 14,2% فقط مما يدل أن للمعاهدة تأثير على نمو التجارة بين البلدين ونرى أن أمر الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية كانت القطن والمنسوجات القطنية وأهم الصادرات العثمانية إلى الولايات كانت الأفيون والفواكه والياميش ثم معدن الفضة ثم الصوف الخام[1].

كذلك كان للدولة العثمانية الكثير من المعادن بلد حابته الطبيعة بموارد معدنية غنية وأهم هذه المعادن التي كانت تصدر إلى الولايات المتحدة المنجنير وخام الصنفرة ومعدن الكروم والمرشوم[2].

[1] سعد الغالبي. المرجع السابق. ص193.

[2] نفسه. ص206 .

وأهم صادرات الولايات المتحدة إلى الدولة العثمانية فيمكن تصنيفها إلى سلع إستهلاكية. سلع رأس مالية مصنعة:

أولا– السلع الإستهلاكية:

وأهمها القمح، والمنتجات الجلدية والزيوت المعدنية والمصنوعات القطنية والصوفية والمواد الكيماوية والسكر والسمن الصناعي وزيت بذرة القطن.

ثانيا– السلع الرأسمالية المصنعة:

وأهمها الأدوات الزراعية والسيارات والمواد المصنعة من الحديد والصلب والآليات الصناعية وآلات الخياطة. خاصة ماركة سانجر **Singer** [1] .

رغم النشاط الأمريكي لتطوير التجارة في الدولة العثمانية إلا أن التجارة كثيرا ما تم إعاقتها إما بصورة مباشرة بسبب بعض القيود التي فرضتها الحكومة العثمانية، إما لضرورة أمنية أو إقتصادية وخصوصا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي حظر إستيراد العديد من السلع مثل الأسلحة النارية والذخيرة، والمطابع اليدوية والآلات الكاتبة والمصابيح الكهربائية وأنظمة التحويل الكهربائية وبعض الأدوية السامة والطلاء والملح وزيت بذرة القطن ولحم الخنزير والسيارات وفرضت رقابة مشددة على إستيراد الكتب والدوريات والصحف كذلك فرض قيود على إستيراد الملح والغرض منه كان حماية الإحتكار المالي للحكومة بينما كان الغرض من فرضها على بذرة القطن هو حماية المنتجين العثمانيين لزيت الزيتون[2] .

نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية. قد تضاعفت معدل تجارتها مع تركيا أكثر من ثماني عشرة مرة منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي حتى نهاية القرن[3].

[1] سعد الغالبي ، المرجع السابق . ص207.

[2] نفسه ، ص209.

[3] نفسه. ص24.

المطلب الثالث: خدمات النقل والبريد

1- المواصلات والبرية:

أ-الطرق البرية:

كانت أعمال التجارة البرية التي تجري عن طريق القوافل ويمارسها الأشخاص حتى بداية ظهور السكك الحديدية في أوساط القرن التاسع عشر الميلادي نتيجة لظروف العصر تحت تهديد الشتاء القارص وقطاع الطرق حيث أقدمت الدولة العثمانية على بعض المحاولات في عهد السلطان محمود الثاني.

أما بعد عهد التنظيمات فقد بدأت بعض الجهود لإنجاز مشروع الطريق البري (**طرابزون-بغداد**)على أن الضائقة المالية حالت دون تنفيذه وفي عام **1863**م صدرت لائحة تنظيمية نشرها "**مجلس المعابر**" حول ضرورة فحص ومعاينة كافة الطرق الموجودة في البلاد، ثم أعقبتها لائحة تنظيمية أخرى في عام **1869م** كلفت الذكور من السكان بالعمل في إنشاء طرق، وجرى في تلك اللائحة حصر أنواع الطرق الموجودة تبعا لدرجة فعاليتها. فهناك:

- الطرق التي تربط الولايات بإستانبول وبالموانئ والسكك الحديدية.
- الطرق التي تربط الولايات ببعضها البعض.
- الطرق التي تربط الأقضية الرئيسية والموانئ والسكك الحديدية وتربط الأقضية ببعضها البعض.
- الطرق الواقعة فيما بين التجمعات السكنية الفرعية ولا تزدحم بحركة المرور، وفي مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي إنتهى العمل في إقامة عدة طرق هي أزمير، آيدين، طرابزون، أرضروم، استانبول، أدرنة، بورصة، مرسين، أطنة، صليفكه، قونيه[1] .

والملاحظ أن كل هذه الطرق الرابطة بين المدن الكبرى شملت المجال التركي الصرف، وهو توجه يتطابق والسياسة إنتهجتها الدولة العثمانية.

[1] إحسان أوغلى. المرجع السابق. ص703-704-705.

كذلك فتح المجال أمام شركات أجنبية مقاولة في مجال الطرق وبهذا نرى أن الدولة العثمانية قد ساهمت وسعت إلى إنشاء الطرق والنهوض بها رغبة منها في جعل البنيات التحتية للبلاد تتوافق والتطورات الإقتصادية[1] .

ب- السكك الحديدية:

إقتضت الضرورة مع زيادة حجم التجارة الخارجية بعد عهد التنضيمات أن تقوم الدولة بتفعيل حركة إتصال الموانئ بداخل البلاد وتحديث وسائلها ومن ثم إتجهت الدولة إلى التفكير بعد عام **1850م** في إقامة خطوط السكك الحديدية برأس مال أجنبي وبدأ عام **1856م** برأس المال الإنجليزي إقامة خط كوستجه- جيرنا قودا، خط إزمير- آيدين وإنتهى الأول في عام **1860م**. أما **الثاني1866م**[2].

ومن هنا نرى أن أول من طور نقلا حديثا في الإمبراطورية هم الإنجليز[3]. كذلك إنشاء خط الذي يصل إلى إزمير قد أقامته الحكومة العثمانية. أما الخط الذي يصل إلى أنقرة فقد تولته شركة الأناضول لخطوط السكك الحديدية العثمانية التي أسسها البنك الألماني بالإمتياز الذي حصلت عليه عام **1888م** وإنتهت من إنشائه ثم بدأ تشغيله في **31 جانفي 1892م**.

وقامت نفس الشركة بالإنتهاء من إنشاء خط (**اسكيشهر- قونية**) ومعه في نفس الوقت خط (**أنقرة-قيسري**)[4].

لقد كان لمد خطوط السكك الحديدية في الدولة العثمانية أثار إيجابية في جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بالرغم من التكلفة المالية المرتفعة[5].

2- المواصلات البحرية:

[1] بنحادة. المرجع السابق. ص193.
[2] إحسان أوغلى. المرجع السابق. ص706.
[3] هير شلاغ. المرجع السابق. ص98.
[4] إحسان أوغلى ، المؤجع السابق. ص.708
[5] بنحادة. المرجع السابق. ص194.

أ- النقل البحري:

لم تكن الطرق البحرية أقل أهمية من الطرق البرية لذا نرى أن الدولة العثمانية كذلك أعطت أهمية للمجال البحري لما لها من موانئ طبيعية على سواحل البحر الأسود من ميناء طرابزون وسينوب وورنالي تمثل مأوى طبيعيا آمنا للسفن. لذا نرى أن هذه الموانئ لم تكن تتوفر على أرصفة لشحن وتفريغ حمولات السفن ومن ثمة كانت السفن ترسوا بعيدا عن الشاطئ وتتولى قوارب نقل السلع على الساحل، غير أن التطورات التي عرفتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي خاصة في مجال بناء السكك الحديدية فرضت على الدولة بناء الأرصفة وإعدادها لرسو السفن. ولإحداث هذه الموانئ أثر إيجابي على حجم البضائع التي كانت تصل إليها أو تشحن منها[1].

على الرغم من أن السفن ذات الأعلام العثمانية كانت هي الأكثر عددا فإن السفن الأجنبية كانت تقوم بنشاط واسع في نقل البضائع والركاب، بل تعدى الأمر ذلك إذ بدأت نحو أواسط القرن التاسع عشر الميلادي في أعمال النقل البحري في أماكن مثل بحر مرمرة ومضيق البوسفور وخليج إزمير. بعد تأسيس الدولة العثمانية شركات الملاحة العثمانية حذروا على السفن الأجنبية التعدي على الحقوق الملاحة العثمانية الداخلية[2] .

ب- الموانئ والأرصفة:

لقد شرعت الدولة في إقامة الأرصفة لتكون مواكبة لمد خطوط السكك الحديدية. وقد دخل رأس المال الأجنبي في إقامة الأرصفة كما حدث في مد السكك الحديدية أما عمليات إنشاء بعض الموانئ فكانت تحصل عليها شركات السكك الحديدية أو الأشخاص والهيئات التابعة لها[3]. تولت شركات أجنبية الجانب الأكبر من هذه المهمة كان ميناء أزمير أول ميناء شهد عمليات

[1] بنحادة .المرجع السابق ، ص ص195-196 .

[2] إحسان أوغلى. المرجع السابق. ص 710

[3] نفسه. ص711.

تحسين في الدولة العثمانية إذ حصلت شركة البريطانية على الإمتياز عام **1867م**، ثم حلت محلها شركة فرنسية وفي عام **1875م**، ثم إفتتاح الميناء بسرعة تفريغ زادت خمس مرات عما كانت عليه في السابق[1].

3- وسائل الإتصال:

أ- البريد العثماني:

كانت وسائل الإتصال في المماليك العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي على طريقة أمناء البريد ونزل الطريق(أنظر الملحق رقم 7)، وهو نظام كانت تستخدمه الدولة العثمانية في إتصالاتها الحكومية. أما نظم البريد التي تؤمن الإتصال بين الأهالي فلم تظهر إلاعقب إعلان التنظيمات الخيرية[2].

في عهد محمود الثاني عام **1832م**. وقفت أول مبادرة في إقامة طريق للبريد بين إستانبول وإزمير، وشرع النقل إعتبارا من عام **1834م**. وكان أول تأسيس لنظارة البريد في شهر أكتوبر عام **1840م** شرعوا في إرسال البريد من إستانبول إلى الأناضول والروملي مرة كل أسبوع وكان أول ظهور لهذه النظارة في إستانبول وكانت تضم في مطلع عام **1842م 23** عاملا، **8** منهم موظفون ثم إرتفع العدد في نهاية العام ليبلغ **46** عاملا، **16** من الوظيفيين ثم أخذ التنظيم في الإتساع وزاد معه عدد العاملين وجريت الدولة إدارة الجهاز البريدي بنظام الإلتزام إلا أنها تراجعت عن ذلك بعد مدة قصيرة. وفي عام **1863م** بدأ العمل بلصق الطوابع على الرسائل، وتقرر لإستانبول عشرة مراكز بريدية في إحيائها المختلفة وعدد في شتى أركان المدينة، حتى يتسنى للأهالي الإستفادة منه. ولكي تجري المراسلات داخل المدينة بشكل أكثر تنظيما جرى عام **1865م** تشكيل جهاز عرف

[1] ياسين عبده. المرجع السابق .ص27.

[2] إحسان أوغلى ، المرجع السابق. ص714

باسم "**بريد المدينة الأول**" (**برتجى شهر يوسته سي**) ثم البريد الثاني ثم إتجهت نظارة البريد إلى فتح فروع لها في المدن الأخرى خارج إستانبول وكانت البداية في أدرنة[1].

وإتسعت بسرعة إلى باقي مدن الدولة العثمانية وفي العام **1868م** كان يوجد في الدولة العثمانية **258** مركزا بريديا تجاوزت خدماتها منذ عام **1871م** نقل الرسائل والنقود إلى نقل عينات البضائع التجارية، وتضاعف عدد المراكز البريدية ليصل إلى **1297** مركز[2].

ب– البريد الأجنبي:

كانت إدارات البريد الأجنبي تمارس نشاطها في أنحاء الدولة العثمانية فقد كانت روسيا تمارس نشاطها البريدي داخل أراضي الدولة العثمانية قبل القرن التاسع عشر الميلادي ولما نشبت حرب القرم توقفت حركة البريدي الروسي ثم لم تلبث أن عادت من جديد عام **1857م** وكانت تتولى نقل البريد الشركة الروسية للتجارة والسفن البخارية أما الفرنسيون والإنجليز فقد دخلوا مجال نقل البريد في القرن التاسع عشر الميلادي، إذ قامت أولا مراكز بريد الفرنسية عام **1812م** ثم أغلقت أثناء الحرب اليونانية في عام **1827م** ثم عادت بعد عشر سنوات تمارس نشاطها من جديد بلغ عدد مراكز بريدهم **45** مركزا[3] .

وتأسست دور البريد الإنجليزي عام **1832م** وكانت تمارس نشاطها في استانبول وإزمير، ثم دخل اليونان في هذا المجال بعد حصولهم على إستقلالهم والإيطاليون عام **1869م** بينما دخله الألمان عقب إكمالهم للوحدة ، فكان لليونانيين مراكز بريدية في إستانبول وإزمير، وكانت مراكز البريد النمساوية هي أكثر المراكز الأجنبية إتساعا في شبكتها وأقواها جميعا في مجال التنافس سواء من ناحية السرعة من ناحية الرخص في أجور البريد. وإستمرت مراكز البريد الأجنبية تمارس نشاطها حتى بعد تأسيس البريد العثماني وبذلك الحكومة العثمانية بذلت محاولات شتى لإزاحة

[1] إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص714-715.

[2] ياسين عيده . المرجع السابق ، ص30.

[3] إحسان أوغلى. المرجع السابق. ص716.

تلك المراكز، ولكي تضاعف الحكومة من رغبة الأهالي في الإقبال على البريد العثماني قامت عام **1863م** بتطبيق تعريفات خاصة على الرسائل المتنقلة بين مدن السواحل مثل حظر حمل أكياس البريد الأجنبي عن طريق سكك الحديد لكن فشلت في تغيير موضع البريد العثماني[1] .

نستخلص من هذا المبحث أن التجارة في الدولة العثمانية لم تكن بأحسن حال من الزراعة والصناعة ، حيث أن التجار الأجانب كانوا يحتكرون التجارة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وبهذا فقدت مكنتها التجارية وأصبحت الدول الأوروبية تعتبر سيدة البحار والأسواق الدولية .

[1] إحسان أوغلى . المؤجع السايق ، ص ص717-718.

الخاتمة

خاتمة

إن تاريخ الدولة العثمانية في القرن 19 م جديرا بالتركيز والإهتمام، وذلك لفهم كثير من الموضوعات المتعلقة بوضع الدولة العثمانية سواء في الداخل أو الخارج فالدولة العثمانية قوة لا يستهان بها في القارات الثلاث بحيث فرضت نفسها حتى أصبحت طرفا مهم في السياسة الدولية، إستطاعت أن تنقل ساحة الجهاد إلى مناطق جديدة في القارة الأوربية وهو تطور كبير في تاريخ إنتشار الإسلام وكذلك في تاريخ العلاقات الإسلامية الأوربية لكن مع بداية القرن 19 م سلك هذا التطور مسلكا آخرا فمن خلال تتبعنا لأحداث ومعالم هذه الفترة إتضح لنا أن الدولة العثمانية قد أصيبت بالتعثر والضعف وذلك يظهر من خلال فقدانها الكثير من المناطق أو ما يسمى "**الحركات الإنفصالية**" فبدأت بالتمردات والثورات وهذا ما أثر على جوانبها و خاصة في الجانب الإقتصادي ،فتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

1) في القطاع المالي :

- تغيير النظام المالي للدفتر الدار وإستبداله بالنظارة المالية .
- العجز المالي الذي أدى إلى إتباع سياسة الاستدانة الخارجية. بحيث أدت القروض والديون التي حصلت عليها الدولة العثمانية من الأوربيون ، وضْع النظام المالي العثماني تحت رقابة الدول الأوروبية وتخلي الدولة عن كثير من مواردها لتسديد تلك الديون .
- إلغاء ضريبة الجزية وهذا أمر مخالف للشريعة الإسلامية، لأن الجزية فرضت بنص القرآن الكريم، وقد جاءت التنظيمات تستهدف مصالح الرعايا الأوروبية بالدرجة الأولى . ورفضت بشدة من قبل العلماء والفقهاء المسلمين في الدولة .
- بداية الضرائب العرفية وتنظيماتها.

2)القطاع الزراعي:

- إصدار قوانين تنظيمية وإنشاء جمعيات ومدارس زراعية لدعم النهضة الزراعية .
- مد السكك الحديدية التي شجعت على زراعة المزيد من المحاصيل ،لأن عملية التسويق أصبحت سهلة بعد عملية النقل .

3)القطاع الصناعي:

– الاكتفاء الذاتي في عملية إنتاج الأنسجة خاصة القطنية حتى العقد الثاني من القرن 19 م ، وأن عملية الإستيراد من أوروبا ظلت محدودة.

– ظلت الصناعة الثقيلة حتى اوائل القرن 19 م من الترسانات البحرية والعسكرية للدولة العثمانية تضاهي معظم السفن والأسلحة التي كان يمتلكها أعدائهم الأوربيون.

– التأخر والعجز أحيانا عن اللحاق بالركب الصناعي الأوروبي نتيجة لسياسة الأبواب المفتوحة العثمانية في ظل نظام الامتياز، ،وبالتالي عجزت الصناعة العثمانية أمام السلع المصنعة آليا والأرخص والأفضل نوعية في كل القطاعات ،وكان هذا العجز هو السبب الأساس من إنهيار الطوائف وتفتتها.

4)القطاع التجاري :

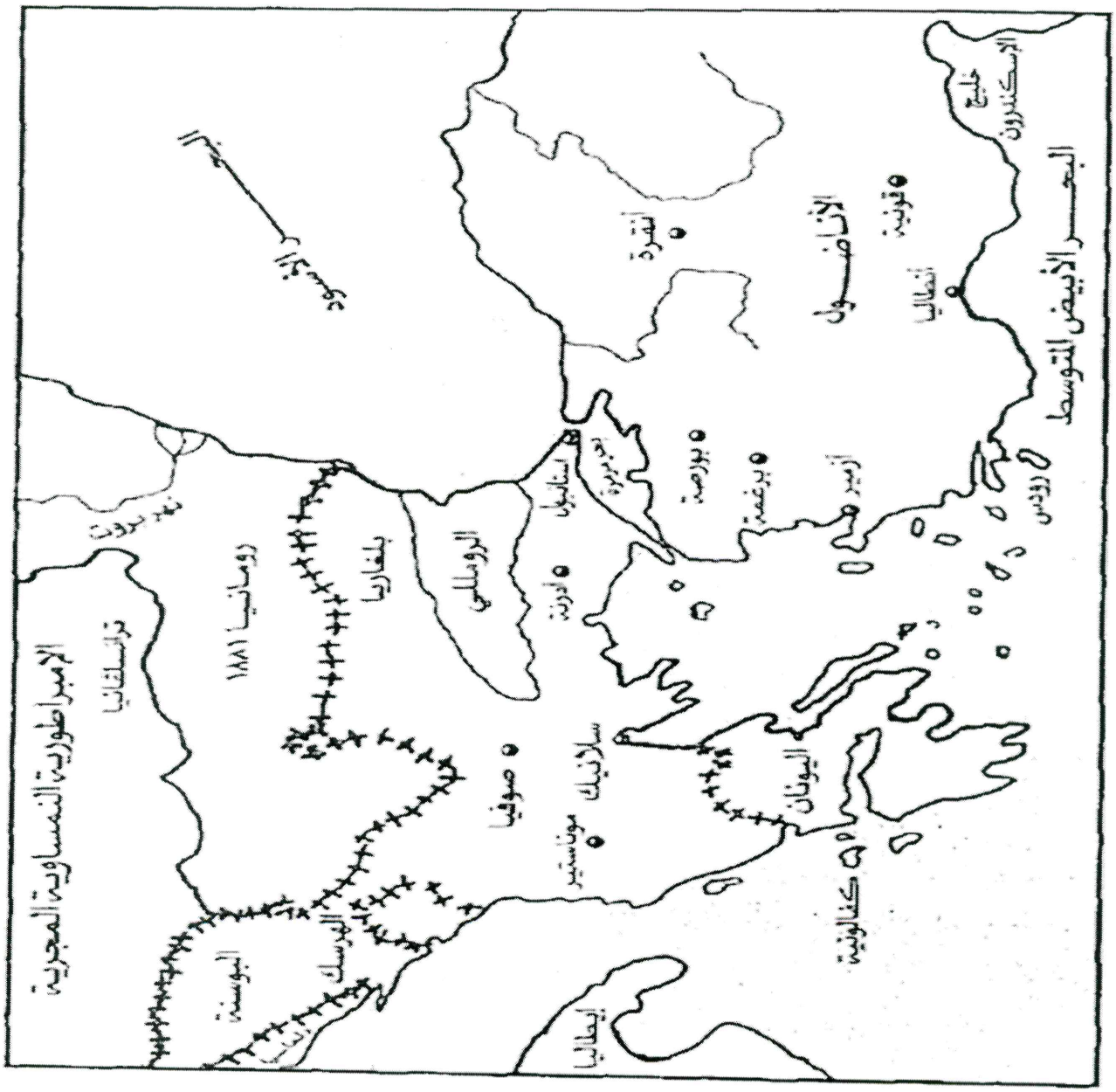
–فنرى أن العثمانيون كانوا يدركون جيدا أهمية التجارة في دعم رضع الإقتصادي للبلاد، ومع ذلك فلم يروا بأسا في تسليمها لأيدي التجار الأجانب أكثر من رعاياهم من التجار العثمانيين.

– تشجيع الأجانب على ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية بالحقوق التى إعترفوا بها لهم من خلال المعاهدات التي أصبحت في زمن الضعف عاملا على زعزعة الإستقلال الإقتصادي ،ومثلا على ذلك معاهدة بلطاليمان Baltalimani 1838 م.

–في الأخير بالرغم من أن الدولة العثمانية أجرت تغييرا في هياكلها التنظيمية مع مجيء التنظيمات ،إلا أن الصعوبات المادية وإفتقارها من ناحية أخر إلى الإداريين والإقتصاديين والفنيين والمدربيين كانت من الأمور التي أعاقت التجديدات المنقولة عن أوربا ،ومن ثم لم تفلح في تحقيق الإستقرار.

قائمة الملاحق

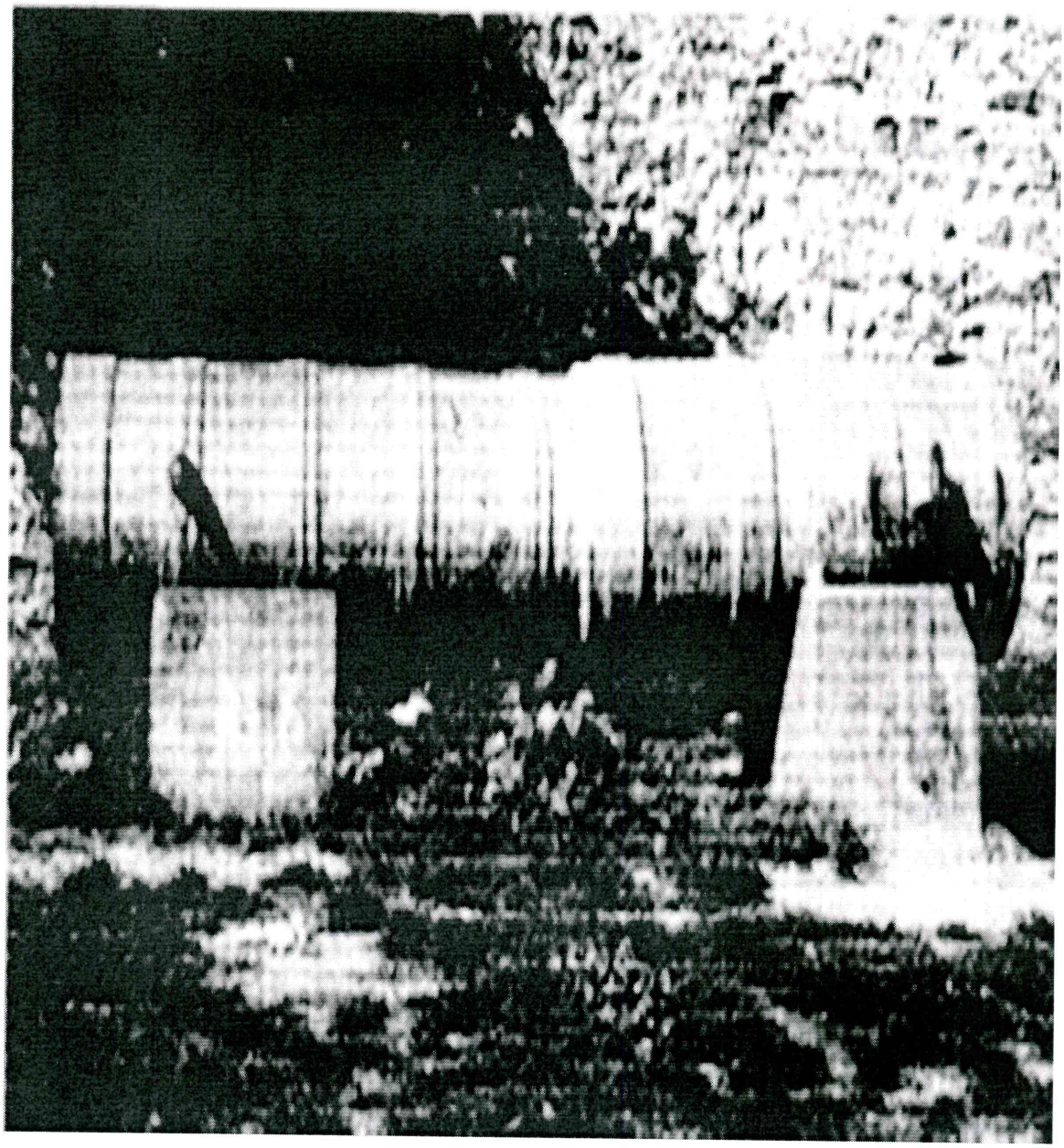
حدود الدولة العثمانية بموجب معاهدة برلين 1878م[1]



الملحق رقم (1).

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص443.

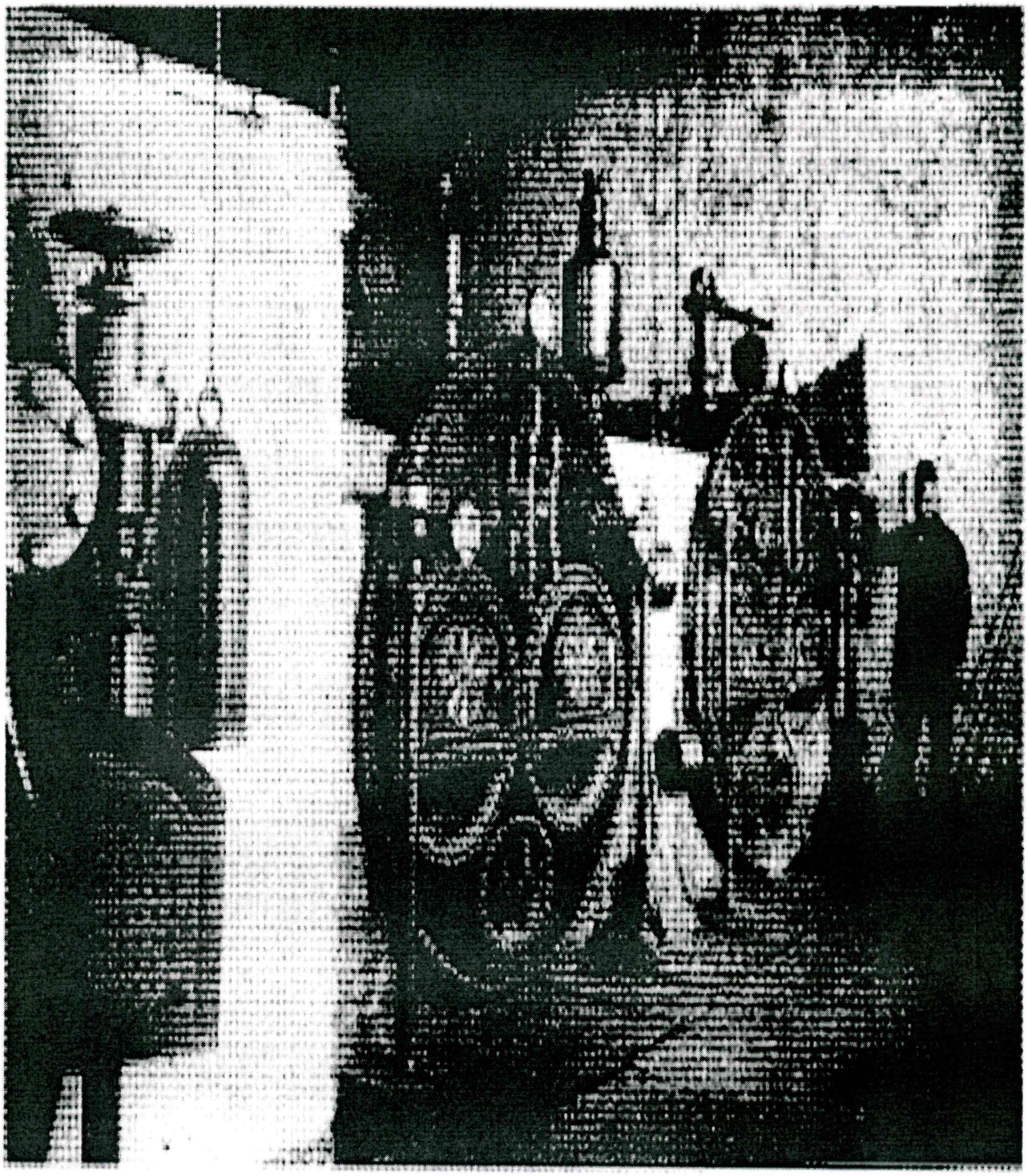
أحد المدافع التي صنعها العثمانيون[1]



الملحق رقم (02).

[1] أكمل الدين إحسان أوغلى المرجع السابق، ص505.

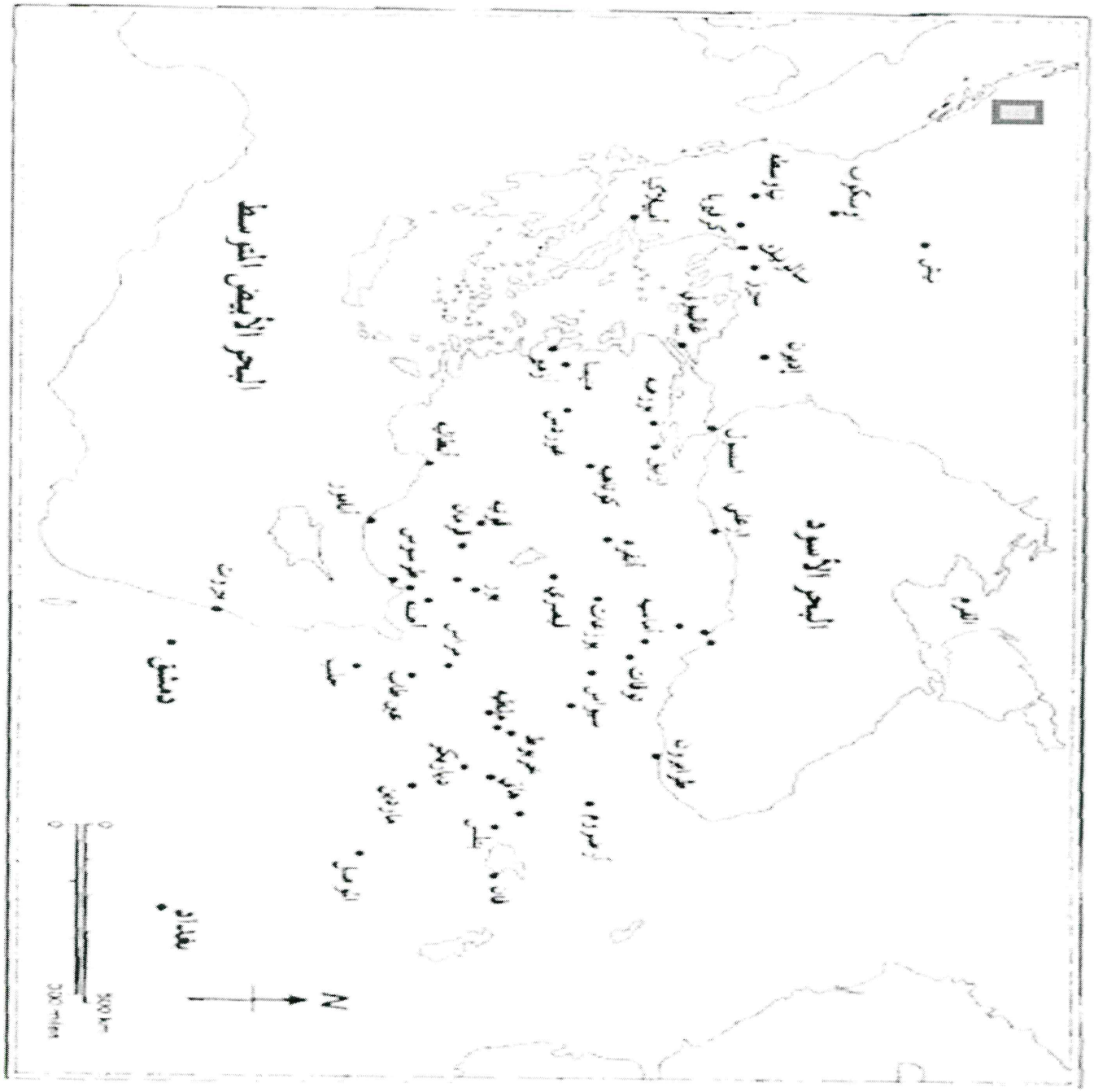
مقر صناعة البارود خانة[1]



محلق رقم(3).

[1] أكمل الدين إحسان أوغلى المرجع السابق، ص743.

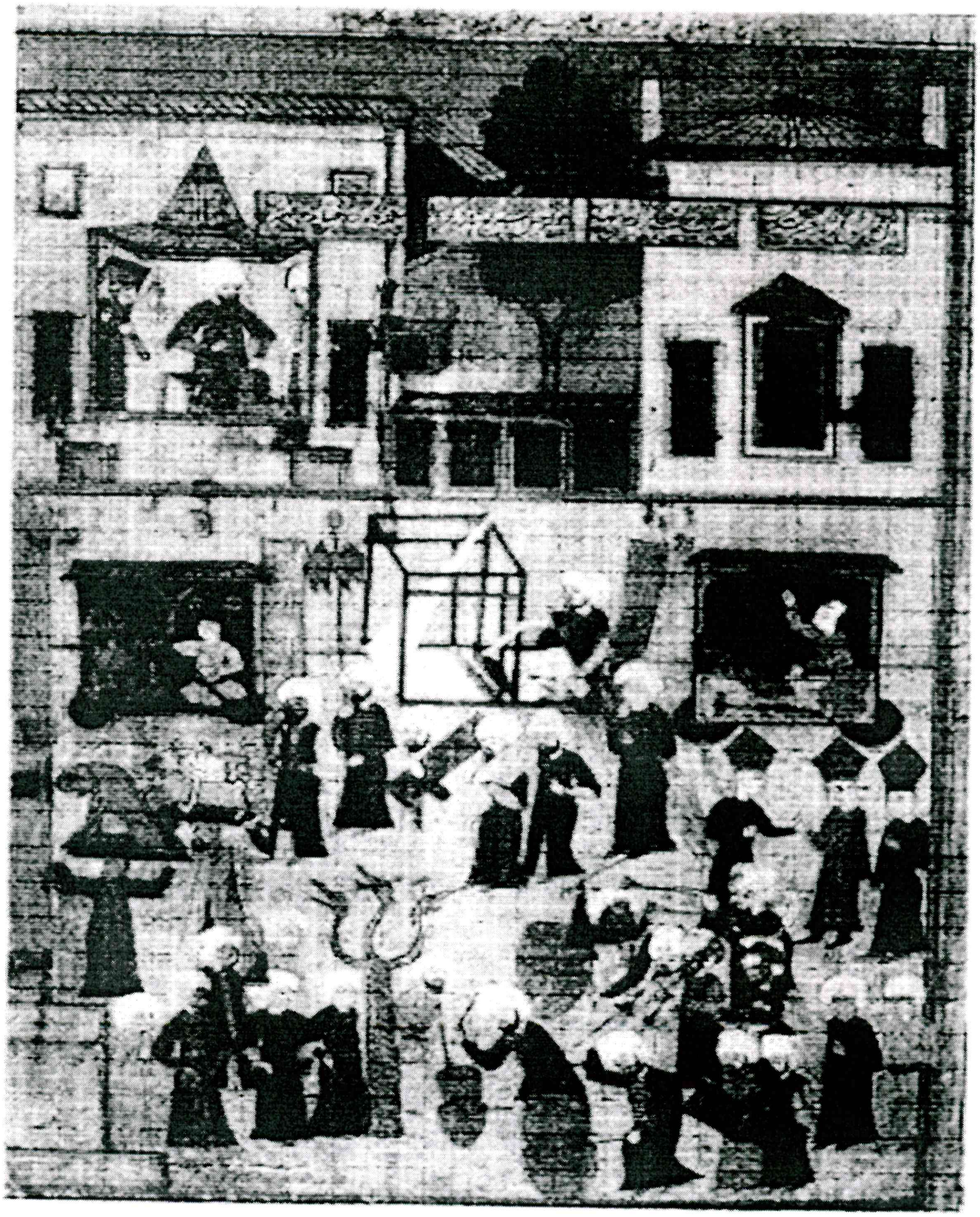
بعض مناطق غزل الصوف والقطن إبان القرن 19[1]



الملحق رقم (04).

[1] دونالد كواترت، المرجع السابق، ص250.

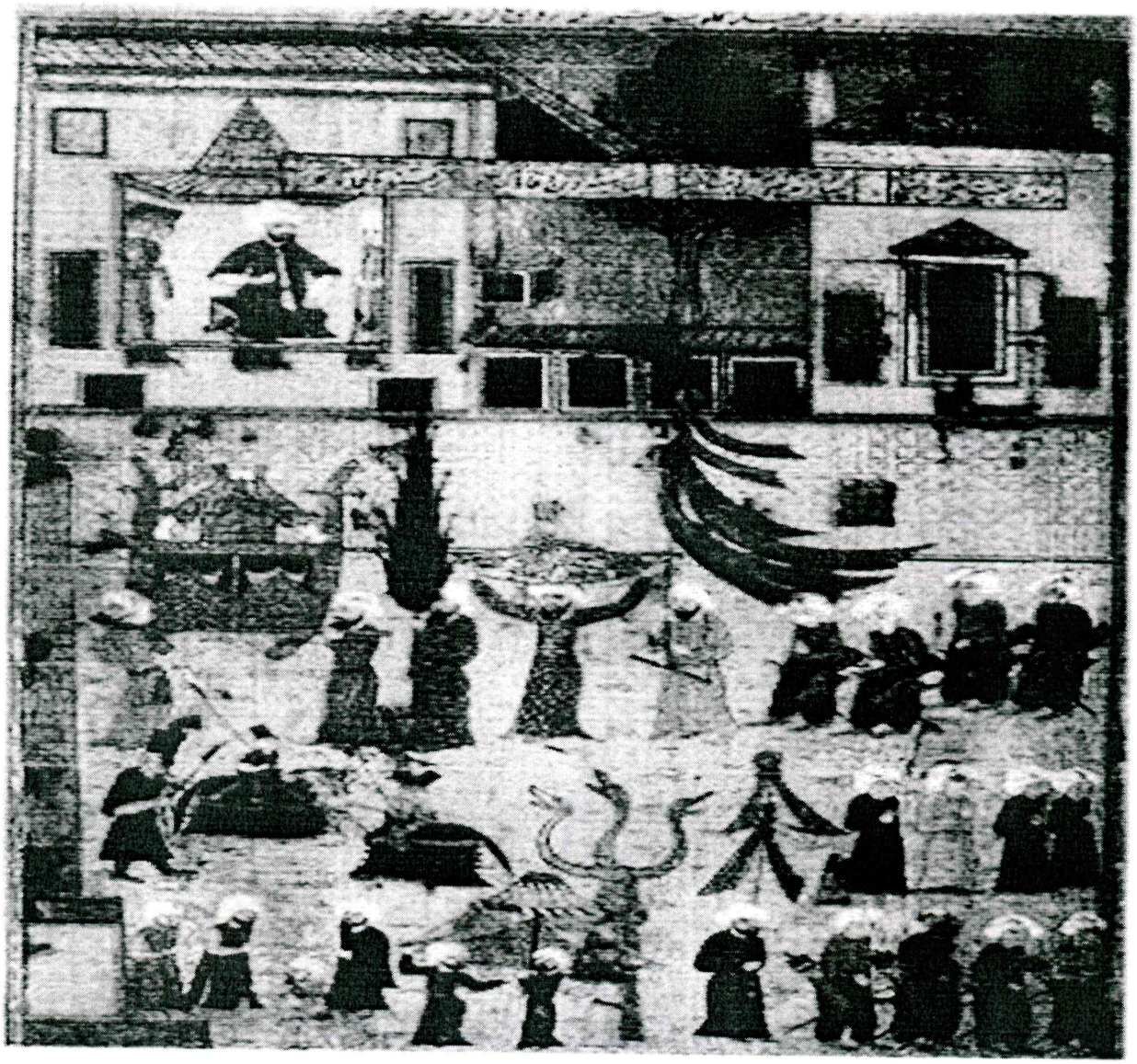
بعض الأسلحة النارية التي استخدمها الجيش العثماني[1]



الملحق رقم (05).

[1] أكمل الدين إحسان أوغلى المرجع السابق، ص880.

من طوائف أهل الحرف في سوق صناعة الحرير[1]



الملحق رقم(06)

[1] أكمل الدين إحسان أوغلى المرجع السابق، ص746.

سعاة البريد ذو الدراجات[1]



الملحق رقم (07).

[1] كمل الدين إحسان أوغلى المرجع السابق، ص442.

قائمة البيبليوغرافيا

1-المصادر:

* القرآن الكريم

- الآية 72 سورة المؤمنون
- الآية 29 سورة التوبة
- الآية 120 سورة البقرة
- الآية51 سورة المائدة

2-المراجع :

*حسين إبراهيم، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، عام 2014م.

* طبرين أحمد،تاريخ المشرق العربي المعاصر،د.ط،المطبعة الجديدة، دمشق، عام 1406هـ/1976م.

* مصطفى أحمد عبد الرحيم، أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، عام 2003م.

* أحمد ياغي إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الحديث، د.ط، مكتبة العبيكان، عام 1995م.

* صالح محمد سيد أشرف، أصول التاريخ الأوروبية الحديث، د1 ، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، عام 1517هـ/2009م.

* إحسان أوغلى أكمل الدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر، صالح سعداوي، مج1، د.ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، اسطنبول، عام 1992م.

*إحسان أوغلى أكمل الدين ،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ،تر، صالح سعداوي، مج 2، د.ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، اسطنبول، عام 1992م.

*الحوراني ألبرت وآخرون، الشرق الأوسط الحديث، تر، أسعد صقر، ج2، ط1، دار طلاس، دمشق، عام 1996م.

* أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، ط4، د.د.ن ، اسطنبول، عام 2008م.

* جبارة تيسير، تاريخ الدولة العثمانية (1280هـ/1924م)،د.ط، عيادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، عام 2015م.

* سليماني حفيظ، أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، الحقوق والواجبات، مؤمن بلا حدود، مؤسسة دارسات وأبحاث، د.ط، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، د.س.

*إينالجيك خليل ، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية، تر: قاسم عبد وقاسم، مج 2، ط1، دار المدار الإسلامي، لبنان، بيروت، عالم 2007م.

*كواترت دونالد، الدولة العثمانية، 1700هـ/1922م، تح أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، عام 2004م.

* مانتران روبير،تاريخ الدولة العثمانية ، تر ،بشير السباعي ،ج2،ط1،دار الفكر ، القاهرة ، عام 1993م.

*هبرشلاغ ز.ي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للمشرق الأوسط، تر، مصطفى الحسين، د .ط، دار الحقيقة، بيروت، عام 1973م.

* محمد الصلاحات سامي، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، عام 2011م.

* سعد الغالبي سلوى، العلاقات العثمانية الأمريكية، عام 1830م/1918م، 1246هـ/1337هـ، ط1، مكتبة مديولي، ميدان طلعت حرب، القاهرة، عام 2002م.

* باموك شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تح، عبد اللطيف حارس، د.ط، دار المدار الإسلامي، د.م، د.س.

* كانيا التركماني إسماعيل طارق، جولة في تاريخ الترك والتركمان عبر العصور والأزمان، ج2، د.ط، تركيا، عام 2015م

*يوسف الوائلي طاهر، خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، د.ط، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنان، د س.

*بطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.د.س.

*بن حادة عبد الرحيم، العثمانيون والاقتصاد والثقافة، ط1، النجاح الجديد، الدار البيضاء، عام 1429هـ/2008م.

* سليمان نوار عبد العزيز، تاريخ الشعوب الإسلامية، ج1، د.ط، دار الفكر العربي، مكتبة الإسكندرية، د.س.

* عبد الحسين نصار عبد العظيم عباس، التنظيمات الحرفية والصناعة المحلية في العهد العثماني، مركز دراسات الكوفة، العراق، ع 43، عام 2016م.
* عبد المجيد بكر عصمت، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، د.ط، دار الكتب العلمية، د.م، د.س.
*محمد محمد الصلابي علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.س.
* مطر حمزة الزبيدي كريم، النشاط التجاري الأمريكي تجاه الدولة العثماني في القرن 19م،د.ط، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، د.س.
* طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة العثمانية إلى الإنقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، للطباعة والنشر، بيروت، عام 2013م.
* شعبان صوان محمد، السلطان والمنزل الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، عام 2013م.
* عيسى صالحية محمد، مدينة القدس السكان والأرض العرب واليهود، 1275هـ/1368هـ-1858م/1948م،د.ط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، عام 2009م.
*محمد فريد يك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تر، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، عام 1981م.
*كامل مصطفى، المسألة الشرقية، د.ط، د.د.ن، مصر، عام 1898م.
*نادية ياسين عبده نادية، الإتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية، أواخر القرن التاسع عشر 1908م، ت.ق، هاشم صالح التكريتي، ط1، نيابة المكتبة البغدادية، دمشق،
د.س.
* الآتاسي نشوان، تطور المجتمع السوري، 1831م/2011م، ط1، أطلس للشر والترجمة والانتاج الثقافي، بيروت، عام 2015م.
* ألكسندر دولينا نيل، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 19م، تر،أتور محمد إبراهيم، د .ط ،المجلس الأعلى للثقافة، قاهرة، عام 1999م.

* أزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سلمان، مج 2، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، اسطنبول، عام 1990م.

3- المجلات:

* أبو إمام محمد، الضرائب في العصر العثماني، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع9، د.ط، عام 2005م.

*عامر محمود، مصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة دمشق، ع 117-118، عام 2012م.

* الكوثراني وجيه، التنظيمات العثمانية والدستور،ج3، مجلة تبيين،المركز العربي، للأبحاث ودراسات السياسات، عام 2013م.

* ضرار خليل حسن ، الأسباب الحقيقة لصدور التنظيمات وأثارها اللاحقة، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج3، ع6، عام 2016م.

* العريض وليد، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية، مجلة دراسات الجامعية الأردنية، م24، ع1، الأردن، عام شباط 1997م.

4- قائمة الأطروحات والمذكرات:

* بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وأثارها على البلاد الشام والعراق نموذجا عام 1839م-1876م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث بإشراف غالي غربي، جامعة الجزائر، عام2008م-2009م.

5- المعاجم والموسوعات:

* حسين نصار محمد، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، د.ط،المكتبة العضوية، بيروت، لبنان، د.س.

* موستراس.س، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، تر، عصام محمد الشحادات، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، عام 1463هـ/2002م.

* مولاه علي، الموسوعة العربية الميسرة، ط1، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري، لبنان، عام 2010م.

* الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج1،د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.م، د .س.
* صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، عام 2000م.
* الحسن عيسي، موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية مدن عادات وتقاليد، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، عام 2007م.
* عبد الكريم الخطيب مصطفي، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام1416هـ/1996م.
* عبد الرحمان عبد الرحيم، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية لتاريخ الحديث، ج1، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، عام 2009م.

فهرس المحتويات:

المحتويات.	الصفحة.
تقدير وشكر.....	
إهداء.....	
قائمة المختصرات.....	1
مقدمة.....	7-2
مدخل: الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن 19م.	23-8
الأوضاع السياسية.....	20-9
الأوضاع الاقتصادية.....	23-21
المبحث الأول: النظام المالي والزراعي في الدولة العثمانية خلال القرن 19م	43-24
المطلب الأول: النظام المالي في الدولة العثمانية خلال القرن 19م.	31-25
عمل النظام المالي.....	26-25
موارد الدخل الدولة.	27-26
الضرائب.	31-27
المطلب الثاني: الزراعة في الدولة العثمانية خلال القرن 19م.	43-38
عوامل زيادة الإنتاج الزراعي.....	33-32
عقبات التنمية الزراعية.....	35-34
مقاييس الإنتاج الزراعي.....	36-35
المطلب الثالث: إصلاحات الدولة العثمانية في الجانب الزراعي	43-37
نظام الأراضي الزراعية.....	38-37
قانون الأرض 1858م.....	40-38
إنشاء المدرسة الزراعية.....	43-41
المبحث الثالث: الصناعة في الدولة العثمانية خلال القرن 19م	64-45
المطلب الأول: الصناعة الثقيلة (العسكرية)	50-45
صناعة الترسانة العامرة.....	47-45
صناعة الطوبخانة العامرة.....	48-47

صناعة البارود خانة العامرة.....	50-49
المطلب الثاني: الصناعة الخفيفة	60-51
صناعة النسيج.....	57-51
صناعة الصباغة والدباغة	58-57
صناعة السراجة وصناعة القصب من الذهب والفضة	60-58
المطلب الثالث: صناعة طوائف أرباب الحرف والصنايع.	64-61
نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصنايع (الكدك).....	63-62
نظام الاحتساب.....	64-63
المبحث الثالث: التجارة في الدولة العثمانية خلال القرن 19م	82-65
المطلب الأول: التجارة الداخلية .	70-66
أساليب التجارة الداخلية.....	67-66
التجار أصحاب النفوذ في التجارة الداخلية.....	69-67
مكانة استانبول في التجارة الداخلية.....	71-69
المطلب الثاني: التجارة الخارجية.	76-70
العلاقات التجارية مع بريطانيا.....	73-71
العلاقات التجارية مع فرنسا.....	73
العلاقات التجارية مع أمريكا.....	76-73
المطلب الثالث: خدمات النقل و البريد.	82-77
المواصلات البرية.....	78-77
المواصلات البحرية.....	80-78
وسائل الاتصال	82-80
الخاتمة.....	85-83
قائمة الملاحق.....	93-86
قائمة المصادر والمراجع.....	99-94
الفهرس.....	102-99